المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

إتّحادُ المغرِب العَربيّ

دراسةٌ في التّكامُل ومَعوقاتِه

رسَالة مُقدّمَة لاستكمَال مُتطلّبات شهادة الدّكتوراه في العُلوم السّياسيّة

تخصّص: الدّراسَات المغاربيّة

إعداد الباحث:
رشيـد بلّقـرع

إشـراف الأستـاذ:
د. علـي ربّيـج

لجنــة المناقشــة:

أ.د. عبد الوهاب بن خليف .... رئيساً

د. علي ربّيـج .....مشرفاً ومقرّراً

د. محمد سعيد مكّي .. عضواً مناقشاً

د. سيد أحمد كبير .... عضواً مناقشاً

د. نبيلة بن يحي ..... عضواً مناقشاً

د. نجوى بوزورين ..... عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 2021 / 2022

المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

إتّحادُ المغرِب العَربيّ

دراسةٌ في التّكامُل ومَعوقاتِه

رسَالة مُقدّمَة لاستكمَال مُتطلّبات شهادة الدّكتوراه في العُلوم السّياسيّة

تخصّص: الدّراسَات المغاربيّة

إعداد الباحث:

رشيـد بلّقـرع

إشـراف الأستاذ:

د. علـي ربّيـج

لجنــة المناقشــة:

أ.د. عبد الوهاب بن خليف .... رئيساً

د. علي ربّيـج .....مشرفاً ومقرّراً

د. محمد سعيد مكّي .. عضواً مناقشاً

د. سيد أحمد كبير.... عضواً مناقشاً

د. نبيلة بن يحي ..... عضواً مناقشاً

د. نجوى بوزورين ..... عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 2021 / 2022

إنّ نهضة مجتمعٍ ما، تتمّ في في الظّروف العامّة نفسها التي تمّ فيها ميلادُه، كذلك يخضع بناؤه وإعادة هذا البناء للقانون نفسه، هذا القانون هو الذي عبّر عنه الإمام مالك رحمه الله، ولكن بلُغةٍ أخرى حين قال:

" لَا يَصْلُحُ آخِرُ هَذِهِ الأُمَّةِ إِلّا بِمَا صَلُحَ بِهِ أَوَّلُهَا".

الأستاذ مالك بن نبي

ميلاد مجتمع..شبكة العلاقات الاجتماعيّة،ص:76.

الإهــداء...

عبد الرحمن الدّاخل ..

شهداء ثورة الجزائـــر ..

شعوب المغرب العربيّ ..

العَمري .. أسد حرب 1967.. والد الدكتور

عائشـة .. والدة الدكتور

كلّ باحثٍ يحمل ويحتضن مشروعاً حضاريّاً ..

رجالٍ في الجزائر، يعملون للجزائر.. إخلاصاً وَ ولاءً ..

كُلّ قلــمٍ حُــرّ .. لا يُداهِن.. وَ .. لا يُساوِم ..

الصّاحبة زوجتي.. نجوى

أولادي، أبناء مغربنا العربيّ ؛

البـَراء..

نــوح ..

حاتِم ..

شُرفاء الأمّة العربيّة و الإسلاميّة ..

أُهدي هذا العمـــــــــل.

تشكّرات..

ثَنائي وشكري الخالص إلى:

الأستاذ المشرف؛

الدكتور علي ربّيج ..

الأفاضل في لجنة المناقشة؛

كُلٌّ بلقبه الأكاديمي وَ اسمه ..

شُكراً خالصاً بعدد حروف هذا العمل ..

فخراً وشكرا لهذه العَبّـــارة البيضاء ..

المدرسة الوطنيّة العُليا للعُلوم السّياسيّة..

شكراً أيضاً لأندلُس المغرب العربيّ .. الجزائـــر .

شكرٌ خاص إلى:

د.زيام عبد النور/ د.خواص مصطفى.

د.غـــزال خديجــة.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

الإهـــداء... .....
تشكّرات..... .....
قائمة المحتويات:..... .....
قائمة الأشكال والخرائط: ....
قائمة المختصرات: ....
الملخّص: ....
مقدمـــــــة:.....1
المحور الأول: الإطار التاريخي والنظري لاتحاد المغرب العربي.....18
1-1- إنبعاث فكرة وحدة المغرب العربي: 18
1-1-1- الإتجاه الوحدوي قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى: 19
1-1-2- الإتجاه الوحدوي في فترة مابين الحربين العالميتين: 23
1-1-2-1- نجم شمال أفريقيا:.....23
1-1-2-2- جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين:.....26
1-2- إتحاد المغرب العربي: من الفكرة إلى التنظيم 29
1-2-1- مؤتمر المغرب العربي1947: 30
1-2-1-1- مكتب المغرب العربي:.....32
1-2-1-2- لجنة تحرير المغرب العربي: 33
1-2-1-3- مؤتمر طنجة 1958:.....37
1-3- تأسيس إتحاد المغرب العربي: الإنطلاقة والجمود 42
1-3-1- المشاريع التمهيدية للإتحاد:.....43
1-3-1-1- اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي1965: 43
1-3-1-2- المبادرات الوحدوية: 47
1-3-2- إتفاقية التأسيس ومؤسسات اتحاد المغرب العربي: 49
1-3-2-1- اتفاقية مراكش 1989: 49
1-3-2- 2- مؤسسات اتحاد المغرب العربي: 52
1-4- المقاربات النظرية للتكامل: 59
1-4-1- المقاربة الوظيفية الأصلية.....59
1-4-2- المقاربة الوظيفية الجديدة Neo- Functionalism.....64
1-4-3- المقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة 68
المحور الثاني: فُرص وقيود التكامل في المغرب العربي 76
2-1- مقومات نجاح العملية التكاملية لاتحاد المغرب العربي.....76
2-1-1- جيوسياسية المغرب العربي.....76

قائمة المحتويات

2-1-1-1- تعريف منطقة المغرب العربي 77
2-1-1-2- جغرافية المغرب العربي 78
2-1-1-3- الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي 82
2-1-2- إمكانات التكامل في المغرب العربي 83
2-1-2-1- الإمكان البشري 83
2-1-2-2- الإمكان الحضاري والثقافي 85
2-1-2-3- الإمكان الاقتصادي 87
2-2- معوقات التكامل لاتحاد المغرب العربي: 90
2-2-1 المصادر الداخلية لنكوص الاتحاد 90
2-2-1-1- المصادر السياسيـــة: 90
أولا: قصور وتشوُّه الإدراك السّياسي 91
ثانيا: المُدرك واللّامدرك لدى القيادة السياسية في المغرب العربي 94
2-2-1-2- المصادر الاقتصاديـــة: 99
2-2-1-3- المصادر الثقافيـــــة: 102
أولا: تفكيك مجتمعات المغرب العربي حداثيّاً 102
ثانياً: النّخب المثقفة ومهمة الوكالة الحضاريّة: 106
2-2-2- المصادر الخارجية لنكوص الاتحاد: 111
2-2-2-1- الحركة الاستعماريّة: 111
2-2-2-2- الخطاب الثقافي الشمالي: 116
أولا: مفهوم المقاربة مابعد الكولونيالية: 117
ثانيا: المركزية الأوربية 120
ثالثا: موقع مراكز الفكر من الخطاب المركزي الأوربي: 122
2-2-2-3- المتوسطية: وليدة الخطاب المركزي الثقافي الأوربي 126
أولا: مسار برشلونة1995 127
ثانيا: قمّة باريس2008 وانبعاث الإتحاد المتوسطي: 133
2-2-2-4- التكامل المُناظر: 138
أولا: مفهوم التكامل المُناظر: 140
ثانيا: فـرص التكامل المناظر 140
ثالثا: بواعث التكامل المناظر 146
المدخل التاريخي: 147
المدخل السياسي: 151
المدخل الاقتصادي: 153
ث- المدخل الأمـــــني: 156

قائمة المحتويات

ج- المدخل الثقـــــــافي: 160
المحور الثالث: سُبل التفعيل ومآلات اتحاد المغرب العربي 165
3-1- طروحات تفعيل اتحاد المغرب العربي: 165
3-1-1- الطروحات الدولية: 166
3-1-1-1- طرح Claire Brunel: 166
3-1-1-2- طرح Stuart E.Eizenstat: 168
3-1-1-3- تقرير البنك الدولي: 170
3-1-1-4- تقرير صندوق النقد الدّولي: 173
3-1-2- الطروحات العربيّة: 178
3-1-2-1- المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية: 178
3-1-2-2- طرح الرئيس السابق المنصف المرزوقي: 185
3-2- اتحاد المغرب العربي: المآلات والمستقبل 187
3-2-1- مفهوم الدراسات المستقبلية: 187
3-2-2- أهمية الدراسات المستقبلية: 189
3-2-3- مفهوم السيناريو Scenario: 190
3-2-4- أشكال السيناريو Scenario: 191
3-2-5- المشاهد المحتملة لمسار التكامل في اتحاد المغرب العربي: 192
3-2-5-1- مشهد استمرار الوضع القائم على التجزئة(السيناريو الخطي): 193
3-2-5-2- مشهد تفعيل وقيام اتحاد المغرب العربي(السيناريو الإصلاحي): 195
3-2-5-3- مشهد تفكيك اتحاد المغرب العربي(السيناريو التَّحَوُّلِي): 197
الخاتمـــــــة: 201
التوصيات: 210
قائمة المراجـــــــــع: 213
الملاحـــق: 228

قائمة الأشكال

والخرائط

قائمة الأشكال والخرائط:

الأشكال

رسم توضيحي 1 مساحة دول المغرب العربي 81
رسم توضيحي 2 تطور النمو السكاني في دول المغرب العربي في الفترة ما بين 1990–2020.....84
رسم توضيحي 3 تطور مسار ونشاط عملية برشلونة 136
رسم توضيحي 4 إنجازات الاتحاد من أجل المتوسط بعد 10 سنوات من التأسيس 141
رسم توضيحي 5 الأهداف الاستراتيجية للمشاريع الـ 6 للاتحاد من أجل المتوسط 143
رسم توضيحي 6 تطور عدد مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط.....144
رسم توضيحي 7 الاتفاقيات التجارية لدول المغرب العربي.....167
رسم توضيحي 8 اتجاهات التجارة البينية والخارجية لدول المغرب العربي 176

الخرائط

خريطة 1 الخريطة الطبيعية للمغرب العربي.....80
خريطة 2 الموارد الاقتصادية للمغرب العربي.....88

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

CPCM : le Comité Consultatif Permanent Maghrébin.

اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي

AMU : Arab Maghreb Union.

إتحاد المغرب العربي

UfM : Union for the Mediterranean.

الإتحاد من أجل المتوسط

TGV : Train Grand Vitesse.

القطار السريع للمغرب العربي

PAC : la politique agricole commune.

السياسات الزراعية المشتركة

AfCFTA : African Continental Free Trade Area.

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الملخص

الملخّص:

تروم هذه الدراسة بحث مسألة التكامل في المغرب العربي، وبخاصة المصادر الموضوعية والكامنة خلف استمرار استعصاء التكامل وإعاقة التجربة التكاملية لاتحاد المغرب العربي مُمثلاً في دوله الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريطانيا) والتي انطلقت بشكل رسمي في 17 فبراير 1989 بمراكش المغرب، وذلك بالنظر إلى توفر مخزون من المقومات والإمكانات بما يكفل واقعيا قيام تجربة تكاملية رائدة في هذه المنطقة الحضارية من العالم.

وطالما أنّ عالم مابعد الحرب الباردة يتّجه أكثر فأكثر نحو التعاون والتكامل كسبيل للحد من الظاهرة النزاعية وبناء السلم الدولي وكذلك تحقيق المصالح الوطنية في إطار تجمعات أمنيّة وتكتّلات اقتصادية، فإنّ إحياء وإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي كتجمع إقليميّ أضحى ضرورة ومسلكا من الأهميّة بمكان، خصوصا مع ما رافق العولمة من تحديات مختلفة بحيث أصبحت مكانة الوحدات السياسية تتحدد طبقا لمن هو داخل السوق ومن هو خارجها بالإضافة التهديدات الجديدة التي ترتبط وثيقا بالأمن المجتمعي والغذائي والمائي والثقافي وكذلك الحضاري.

وإذ أنّ اتحاد المغرب العربيّ يشهد حالياً نُكوصاً تكامليّاً وجمودا يكتَنِف المؤسسات والعمل المشترك، وتأسيساً على الرصيد التاريخيّ لهذه التجربة الوحدويّة العائد إلى فترة ما قبل استقلال دول المغرب العربي، فإنّ البحث الأكاديمي ينصرف في هذه الدّراسة إلى محاولة الاقتراب الموضوعي من ظاهرة الاستعصاء التكاملي رغم توافر الإمكان والمقوّم في منطقة المغرب العربي، أين تنزَع هذه الدّراسة نحو رصد المصادر العميقة التي تشكّل قيودا أمام نجاح وإعادة تنشيط هذه التجربة التكامليّة وذلك بالتركيز على الدّور العميق للتجارب التكامليّة "المُزاحِمة" في حوض المتوسط (الإتحاد من أجل المتوسط)، والتي تتقدّم بمشاريع

مُفعمة بفرص التنمية الاجتماعية والاقتصاديّة، أين يتبَدّى لدى العقل السياسي الرّسمي وكذلك النُّخبوي والجماهيري وفي ظلّ البيئات الخاملة تنمويّاً لضفة جنوب المتوسط، أنّ معالجة استعصاء التكامل في المغرب العربيّ هو هدرٌ للوقت والجهد من جانب أنه مسلكٌ مُكلِف إزاء ما يسود هذه البيئات من تخلّفٍ عامّ وما يقابله من عوائد التنمية المرصودة لمشاريع التكامل المزاحمة في حوض المتوسط، أو فيما يصطلح عليه الباحث في هذه الدراسة بـِ"التّكامل المُناظِر".

Abstract:

This study aims to examine the integration issue in Arab Maghreb Union and the objective sources behind the continued impediment to integration and obstruction of the integrative experience of the Arab Maghreb Union(AMU) represented in its five countries (Algeria, Tunisia, Morocco, Libya and Mauritania), which was officially launched on February 17, 1989 in Marrakesh, given the availability of a stock of capabilities, which realistically ensures the establishment of a pioneering integrative experience in this civilized region of the world.

The post cold war period encouraged cooperation and integration as a peaceful method to build the world peace and achieving national interests instead of conflicts via security and economical blocks, for this reason, the revival of AMU as a regional organization, became a necessity in globalization age and its different challenges towards nation state and new threats which related with food, water, societal, cultural, and civilizational security.

According to the current stagnation and disintegration of AMU, the research tries to check objectively the main intangible resources which represented as constraints in front of the reactivation and revival of the AMU's integrative experience, by focusing on the deep role of
integrative competing experiences in Mediterranean Basin (UfM: Union for the Mediterranean) although of its social and economical opportunities and projects in development.

In light of the underdeveloped economic situation of southern Mediterranean states, various elites (Political, cultural,..) are convinced of the futility of the integrative work in Arab Maghreb region, especially under what is presenting from neighboring and

competing integrative experiments(UfM) or in what this research so-called « The Symmetrical Integration ».

مقدمة

مقدمـــــة:

شهدت تحوّلات ما بعد الحرب الباردة (The Cold war) توجُّها دوليّا جماعيا نحو مزيد من التعاون والتكتّل وذلك سعيا من الدولة الوطنية ومنها دول الجنوب لاحتواء آثار ما بعد الحرب الباردة، فزوال حالة الاستقطاب والتخندق السياسي أنتج بيئةً سياسية جديدة مع بروز نظام دولي جديد (New international order) بالإضافة إلى تحدّيات أفرزتها العولمة (Globalisation) التي تنزع نحو تحجيم الدور السيادي للدولة الوطنية (Nation state) ممّا طرح مسألة بقاء واستمرار هذه الدولة لنقاش أكاديمي واسع، وأمام تحدّيات مستجدّة(كالارهاب والمخدرات والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية وظاهرة الاتجار بالبشر والمخاطر البيئية،..)، أصبح الاتجاه نحو التكامل والاندماج (Integration) مسلكاً دوليا فرضته الحاجة الدولية إلى تعظيم المصالح الوطنية (National interests) ضمن إطار جماعات اقتصادية وأمنيّة وذلك في ظل صعوبة تحقيق وحماية هذه المصالح في إطار انفرادي.

لم تكن دول الجنوب بمعزل عن هذا الاتجاه الدولي نحو التكامل (International integration) خصوصا مع ما صاحَب التجربة التكاملية الأوربية (European Union) وبروزها كنموذج تكاملي إقليمي صاعد (Regional integration model) يمكن محاكاته، وفي هذا السياق وعلى الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، قامت تجربة اتحاد المغرب العربيَ (Arab Maghreb Union) كمشروع طموح نحو التكامل ذلك أنه يمتلك من الرصيد التاريخي والمقدّرات الاقتصادية والثقافية وحتى الاتصال الجغرافي ما يُؤهّله لبناء كتلة المغرب العربي (Arab Maghreb block)، تؤسس لقوة ناعمة (Soft power) في المنطقة وقوة تفاوضية، ما يسمح بتحقيق وتعظيم منافع ومصالح دول المغرب العربي في إطار جماعي يُؤمّن حاجاتها الاقتصادية والثقافية، كما يُتيح لها كجماعة أمنيّة أيضا الفرصة للحدّ والإقلال من التهديدات الأمنيّة المستجدّة كظاهرة الارهاب (Terrorism) والهجرة غير

النظاميّة (Irregular immigration) والمخدرات (Drugs) وظاهرة الإتّجار بالبشر (Human trafficking)، والتي أصبحت تشكّل تحديات من الأهمية بمكان أمام بناء الدولة في المغرب العربي وإنجاح التجربة التكاملية لذات المنطقة، وأمام الجمود الذي يميز هذه التجربة الفتية، تبرز الحاجة إلى معرفةٍ موضوعيّة بمصادر المعوقات التي تقف حائلا أمام مسار استكمال بناء وتفعيل اتحاد المغرب العربي وكذلك تحقيق الأمن الثقافي والمجتمعي ودعم الاستقرار السياسي لدول هذه الدائرة الحضاريّة من العالم.

بناءً على ما سبق، تبرز الإشكالية التالية: **في ظل وجود مقومات مُحفّزة للعمليّة التكاملية في منطقة المغرب العربيّ، كيف تبرز هذه المقومات وماهي طبيعة ومصادر المعوقات التي تحول دون قيام اتحاد المغرب العربي كنموذج تكاملي إقليمي؟**

فرضيات الدراسـة:

لمحاولة الإجابة على إشكاليّة الدراسة، يطرح الباحث مجموعة من الفرضيات بصفتها تخمينا أوليّا يتمّ اختبار مدى صدقيّته من عدمها من خلال نتائج الدراسة، ولذلك قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

- إنّ دول المغرب العربي على الرغم من حجم الإمكانات والمقومات المختلفة، تفتقد المكوّن السياسي الذي يجعل من هذه المقدّرات عنصر تفعيل للتكامل في المغرب العربي، وطالما أنّ هذا المكوّن لا يزال خاملا أو قاصرا عن وعي بعوائد التكامل، فإنّ هذه الإمكانات تبدو وكأنّها عامل تثبيط للتكامل من حيث أنها محطّ تنافس وتكالب القوى الكبرى.
- إنّ توافر الإرادة والوعي السياسي للنخب السياسية بأهمية التكامل لشعوب المغرب العربي هو عامل غير كافٍ، طالما أنّ هذه الإرادات السياسية تقوم برهن مصالح أوطانها للأجنبي وتقوم باستعداء أطراف أجنبية على بعضها البعض.

- إنّ انتهاج دول المغرب العربي لسياسة الإنضواء تحت مشاريع ومبادرات اقتصادية من خارج اتحاد المغرب العربي في توجه فردي هو ناتج عن عدم ثقتها فيما يمكن أن ينتج من عوائد اقتصادية للتكامل في المغرب العربي، أي أنّ مدركاتها بتحصيل المصالح والمنافع الاقتصادية من خارج بيئة الاتحاد تتفوّق على تلك المتعلقة بمشاريع ومبادرات من داخل بيئة الاتحاد وهو ما يعمّق من مسألة التبعيّة وانحسار مسار التكامل.
- استمرار إعطاب عملية التكامل في المغرب العربي يعود إلى عوامل تأسست منذ ماقبل تحرّر واستقلال دول المغرب العربي، تتنوع من عوامل تتعلق بالهيمنة نتيجة استراتيجيات تأمين الطاقة وبتكلفة أقل، إلى عوامل تغوص في الجانب الثقافي والحضاري الذي يغذي فكرة ترسيخ التّابع وإعادة إنتاج الكولونيالية المستندة إلى خطاب قديم/جديد يتمحور حول المركزية الأوربية Eurocentrism ومَهَمّة عبء الرجل الأبيض Civilising Mission.

أهميــة الدراســة:

تتجلّى أهميّة هذه الدراسة من ناحية أنها تحاول إضاءة جانب مهم من جوانب مسألة التكامل في اتحاد المغرب العربي، من خلال طَرْقِ حالة الاستعصاء التكاملي لا كما درجت عليه البحوث والدراسات من حيث التناول الذي يجنح نحو تعدادٍ معتاد للأسباب المعيقة لتجربة اتحاد المغرب العربي، ضمن قالب يعاود إنتاج نسخ متكررة من المعالجة العلمية– على أهميتها– والتي تنسج في المخيال الجمعي لنخب المغرب العربي حدودا للتفكير المتجدّد، وتحجز نوعا ما العقل عن التجاوز إلى فضاءات بحثية أوسع تتجه إلى إضاءة المصادر الموضوعية والكامنة خلف نكوص عملية التفعيل والوضع القائم على اللاتكامل Disintegration، ومحاولة مسك الأسس الفكرية المتحكمة والموجِّهة للإعطاب الذي يُميّز المسار التكاملي Integrative Process لاتحاد المغرب العربي، وهو نهجٌ في بعض

الدراسات التي يُصطَلَحُ عليها بالدراسات الحضاريّة، أين يتمّ استحضار عدة أبعاد ومحاولة الربط بينها لتركيب تصوّر ورؤية علميّة حول ظاهرة ما.

وفي هذه الدراسة، يحاول الباحث بناء تصور غير تقليدي إزاء وضع الاستعصاء التكاملي في تجربة اتحاد المغرب العربي، وذلك عبر إسقاطات نظرية للمدرسة ما بعد كولونيالية Postcolonialism على حالة اتحاد المغرب العربي لمحاولة استجلاء الأسس التاريخية والحضارية التي تقف خلف المشاريع التكامليّة المُزاحمة والتي تتخذ من التجاور التكاملي مطيّةً لاستحداث وضع مستديم من اللاتكامل، وكذلك إحلالُ تصورات غير منطقية لدى النخب المختلفة بشأن عدم جدوى التكامل في إقليم التجارب التكاملية التي تقوم هي بمُجاورتها، أين يتمّ استيعاب الوحدات السياسية المُكوّنة لاتحاد المغرب العربي ضمن "التّابع" و إعادة إنتاج الكولونياليّة Reproduction of colonialism التي تأسست حول روافد المركزية الأوربية ومَهمّة تحضير Civilizing Mission شعوب عالم الجنوب.

تأسيساً على الرؤية السابقة في معالجة مسألة إعطاب التكامل في اتحاج المغرب العربي، حاول الباحث صياغة زاوية النظر هذه ضمن مفهوم "التكامل المُناظِر" Symmetrical Integration، أي التكامل الذي يقف على الضفة الأخرى من اتحاد المغرب العربي في صورة مُقابلة تعمل على بناء مدركات غير صحيحة لدى النخب السياسية وغيرها من عدم جدوى تجربة تكاملية خاملة وغير فعالة، أي أنّ التكامل المُناظر يطرح نفسه بديلا تكامليّاً(الاتحاد من أجل المتوسط) للتجارب التي يقوم بمجاورتها(إتحاد المغرب العربي) أو استيعاب بعض وحداتها السياسية ضمن إطاره، وطبقا لهذا التصور تبدو الأسباب التي تُطرح عادة كمعيقات لتجربة اتحاد المغرب العربي كمُخرجات فقط لما يتمّ العمل عليه ضمن التكامل المُناظر ووفق منظارات حضارية تركز على الصراع الحضاري وتستعيد منظومات معرفية تاريخية تُشكّل منبعاً للأهداف الحقيقيّة للتكامل المُناظر.

أهداف الدراســـة:

- بناء معرفة موضوعية حول الدائرة الحضارية للمغرب العربي التي ينتمي إليها الباحث وفي جوانبها المختلفة (السياسية، السوسيو ثقافية، الاقتصادية، الأمنيّة، الفكرية، الحضارية،..)، ومحاولة الإسهام في بناء/تصحيح مُدركات الإنطلاق الحضاري لهذه المنطقة التي تتعاضد مع المشرق العربي في تشكيل وحدة الوطن العربي، وذلك من خلال العمل البحثي والتأصيل للاقتراب أكثر فأكثر من قضايا التوحيد والاندماج التي لا يمكن أن تكون قطّ همّاً نخبويا فقط؛ إنما تمثّل حقّا إحدى شواغل وآمال شعوب المغرب العربي، إلى جانب قضايا التحرر الثقافي والإنجاز التنموي وإعادة هندسة الفرد في المغرب العربي والوطن العربي بما يعمل على بناء الذات الحضارية للمسلم المعاصر في قرن لا يمكن أن يكون فيه كائنا فلكلوريا على هامش الفكر والمُنجَز.
- تقديم بحث علمي ومرجع يوضع بين أيدي طلبة الجامعة كقاعدة بحثية تَعرِضُ للانشغال الفكري والأكاديمي لما يخصّ بلاد المغرب العربي وطموحها المشروع في التوحيد والتكامل وما يقابله من فرص وقيود، علّها تكون منصّة لانطلاق دراسات أخرى أو تفتح نوافذ للاهتمام البحثي في مجالات أخرى.

الدراسات السابقة:

تنتظم الأدبيات السابقة ضمن أيّ عمل بحثي كنافذة أكاديمية على بعض نماذج التراكم العلمي والتي تناولت الموضوع الذي يشتغل عليه الباحث، وإذْ هي تزوّده بنتائج البحوث ذات العلاقة، فإنّها تفتح للباحث طريقاً نحو طرح إضافة علمية عن طريق إضاءة جانب آخر من جوانب البحث، أو من جهة التناول الأكاديمي لزاوية نظر جديدة للموضوع قد تعمل على استثارة بحوث أخرى في المستقبل، وهو ما يحقّق التراكم العلمي ويدفع باتجاه

مقارنة نتائج البحوث واختيار الأمثل بما يُسهم في حلّ المشكلات ويكون عوناً أيضا لصانع القرار.

وفي إطار موضوع البحث الذي بين أيدينا **إتحاد المغرب العربي: دراسة في التكامل ومعوقاته**، اتجه اختيار الباحث إلى الدراسات الآتية:

1- الدراسة الأولى، هي رسالة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3، للباحثة **كريمة كروي** والموسومة بـ: **تفعيل التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي "دراسة في الآلية الاقتصاديّة"**[1]، وهي دراسة اشتملت على خمسة فصول وملحقَين اثنينِ، وقد انطلقت الباحثة من إشكالية رئيسية طرحت مدى فعّالية الآليّة الإقتصادية في تهيئة الظروف المؤدية إلى إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، وحيث أنّ الباحثة قد عمدت إلى بيان أهمية العامل الاقتصادي في دفع عجلة التكامل في المنطقة فقد برّرت هذا الاهتمام البحثي كون أغلب الدراسات قد نَحَت صَوبَ التركيز على الجانب السّياسي أو الأمني في التكامل من ناحية التهديدات والمخاطر التي تكتنف المنطقة دونما منح الجانب التعاوني مساحات معتبرة من الاهتمام الذي يبقى – حسب الباحثة– بحاجة إلى تَقَصٍّ وتحليل وافٍ، وتأسيساً على هذا الاعتبار عمدت الباحثة إلى تزويد دراستها بمجموعة من الأشكال والخرائط التي تخص مختلف الأنشطة الاقتصادية والقطاعية لبلدان المغرب العربي بالإضافة إلى جداول إحصائية لمجموع المؤشرات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية البينيّة وتلك التي تتمّ مع خارج دول الاتحاد، ويمثّل الفصل الثالث المجال البحثي الذي طرحت فيه الباحثة الآليّة الاقتصادية كمحرّك لعملية تفعيل التكامل من خلال استعراض جملة الإمكانات والمقدّرات التي تحوز عليها دول المغرب العربي، وحيث أنّ الباحثة قد أشارت في

[1] كريمة كروي، " تفعيل التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي: دراسة في الآليّة الاقتصاديّة"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020/2019.

مقدمة البحث إلى تقرير أنّ ضعف الرهانات البحثيّة المرتبطة بواقع التجربة التكامليّة في المغرب العربي لا يمكن أن يلغيَ مسألة الجدوى من دراسة التكامل الإقليمي في المنطقة، ذلك أنّ تقديم الجانب الاقتصادي كعنصر دافع للعملية التكاملية هو ما يشجع على البحث الأكاديمي في هذا المجال، خصوصا مع صعود تجربة الاتحاد الأوربي كنموذج تكاملي ناجح يُرجّح فعّالية الآلية الاقتصادية في بناء واستمرار التكامل، كونه لا يشكّل مصدر مشاكل معيقة تعمل على تعثّر التكامل، وذلك بخلاف العامل السّياسي الذي يثير جيوباً للنزاع قد تعمل على كبح، بل وإعطاب التجربة التكاملية.

2- الدراسة الثانية هي رسالة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3 للباحث **عميروش ركح** والمعنونة بـ: **السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي: مرحلة مابعد هجمات 11سبتمبر2001 إلى غاية2011**[1]، إذ جاءت في أربعة فصول وتسعة ملاحق، عكف فيها الباحث على دراسة بيان موقع المغرب العربي في الاستراتيجية الأمريكية من زاوية التقاطب الأمريكي- الأوربي في المنطقة، حيث قام الباحث بتقديم مصفوفة من المشاريع الدولية في منطقة المغرب العربي في صيغها المختلفة من أمنيّة إلى اقتصادية إلى سياسية-ثقافية، مُشيراً إلى أنّ منطقة المغرب العربي كانت منطقة نفوذ أوربي نتيجة تقاسم الأدوار الذي كان سائدا إبّان الحرب الباردة، في حين أنّ دخول أمريكا على خط بسط النفوذ وتوسيع مساحات حصتها من السيطرة على منابع الطاقة وتأمينها كان بعد هجمات الـ11سبتمبر2001، وخصوصا مع إعلان الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب الذي اتخذ من منطقة الساحل نشاطا مكثفا له، بالإضافة إلى البحث عن مصادر

[1] عميروش ركح، " السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي: مرحلة مابعد هجمات 11سبتمبر2001 إلى غاية2011"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2016.

جديدة للطاقة وتأمينها، ومن هذا المُنطلَق تقدّم الجانب الأمريكي بحزمة من المبادرات والحوارات مع دول المغرب العربي، وبين مبادرة الشرق الأوسط الكبير وأيزنستات، أضحت منطقة المغرب العربي–حسب الباحث– تحت رقابة مباشرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي وتحت رحمة شركات النفط الأمريكية، واستعرض الباحث أيضا الاهتمام الأمني الأمريكي بالمنطقة بالاضافة إلى الاستثمارات المباشرة فيها، في دور مزاحم للجانب الأوربي، ليخلُص الباحث إلى تحديات الاختراق الإسرائيلي للمنطقة وحجم التهديدات التي تكتنِف دول المغرب العربي جرّاء السعي الأمريكي لتحقيق مصالحه وتعظيمها في المنطقة دون الاكتراث لواقع هذه البلدان موازاةً مع التنافس الأوربي الذي لا يزال يستحوذ على المغرب العربي كمنطقة نفوذ تقليدية، وهو ما يضع مسألة التكامل في وضع يصعب على دول المغرب العربي الأخذ فيه بزمام المبادرة نتيجة التقاطب الأمريكي–الأوربي في منطقة تزخر بنوعية مميزة لسلعة النفط التي تشهد طلبا متزايدا لتمتعها بكلفة أقل في مجال الاستخراج والاستغلال مقارنة بمناطق أخرى.

3–الدراسة الثالثة هي رسالة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3 للباحثة **جويدة حمزاوي** والموسومة بـ: **المغرب العربي: بين الّرهان الأمني المتوسّطي وإشكاليّة التوازن الإقليمي**[1]، وهي دراسة تتضمن ثلاثة فصول و09 ملاحق، ومن منظار أمني يخص سعي الجانبين الأمريكي والأوربي إلى استيعاب التهديدات الأمنيّة القادمة من جنوب المتوسط في إطار حوارات أوروأطلسية تعكس حجم التنافس الأوروأمريكي في المغرب العربي، وذلك انطلاقا من مُدركات أمنيّة تنزَع نحو احتواء المخاطر القادمة من جنوب المتوسط وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية–

[1] جويدة حمزاوي، " المغرب العربي: بين الرّهان الأمني المتوسّطي وإشكاليّة التوازن الإقليمي"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

حسب الباحثة- وهو ما يعكس تزاحما أجنبيّاً(أمريكي/أوربي) في المنطقة لممارسة أدوار التأثير والنفوذ من خلال المشاريع المطروحة ضمن إطار الشرق أوسطية والأورومتوسطية، ما يطرح مسألة التفاعل لأقطار المغرب العربي مع هذه الحوارات الأمنيّة إمّا إيجاباً من خلال تحويلها إلى عوامل دافعة للعمل التكاملي في المغرب العربي في إطار تجمّع اتحاد المغرب العربي، أو سلباً من خلال قابليّة التأثر بالمشاريع الوافدة تحت مظلّة أمنيّة والإنسياق بالنتيجة في خدمة المصالح الأوروأطلسية في المنطقة من خلال استمرار حالة اللّاتكامل والدخول في لعبة التوازن الذي ترعاها هذه القوى عبر الإبقاء على حالة التّنافس المغربي/الجزائري، الذي دخل فعلا في سباق تسلّح وخصوصا مع استمرار النزاع في الصحراء الغربيّة، أين يغذّي هذا التنافس تباعد الرؤى وتشتّتها حول مسألة التكامل في المغرب العربي وهو ما يُفضي إلى صدقيّة الفرض الأخير الذي طرحته الباحثة مِن أنّ الحوارات الأمنيّة في المتوسّط الغربي تُفضي وتؤول إلى تثبيط العلاقات البينيّة لأقطار المغرب العربي.

4- الدراسة الرّابعة هي رسالة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3 للباحثة **نسرين نموشي** والمعنونة بـ: **تأثير السياسات الاوربية في منطقة المغرب العربي على مشروع التكامل المغاربي في فترة مابعد الحرب الباردة**[1]، حيث اشتملت على 04 فصول وملحق وحيد، وربطت الباحثة إشكاليّة الدراسة بين السياسات الأوربية في إطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي، الاتحاد المتوسطي، ومدى تأثيرها في توجيه مسار التكامل في منطقة المغرب العربي، وفي ظلّ وجود تجاذب يخضع له اتحاد المغرب العربي من الجانبين الأمريكي والأوربي

[1] نسرين نموشي، " تأثير السياسات الاوربية في منطقة المغرب العربي على مشروع التكامل المغاربي في فترة مابعد الحرب الباردة "، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

وَ بالاستناد إلى تحليل نيوماركسي، تحاول الباحثة التركيز على تداخل التأثيرات المتبدّلة للبيئتَين الداخلية والخارجية لتكتل اتحاد المغرب العربي ودورها في نكوصه أو استغلالها في الدفع بعملية التكامل، حيث عَمدت الباحثة إلى إبراز دور العامل الخارجي ومِثالُه السياسات الأوربية في تفكيك وعرقلة أي محاولة للنهوض بعملية التكامل مستقبلاً في منطقة المغرب العربي من خلال ثنائيّة مدرسة التبعية: مركز-محيط، أين يتمّ رهن منطقة المغرب العربي كتابع للاتحاد الأوربي، وتُدَلّل الباحثة على هذا الطّرح بالتأسيس على المواقف الأوربية من القضايا البينيّة والداخليّة لاتحاد المغرب العربي.

5-الدراسة الخامسة هي رسالة دكتوراه بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر3 للباحثة **صبيحة بخوش** والموسومة بـ: **إتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السّياسيّة**[1]، وهي دراسة تقع في تسعة فصول وَ15 ملحقاً، استهلّت الباحثة هذه الدّراسة بتقديم عرض لأهميّة التكتّل والتعاون الإقليمي وخصوصا في الجانب الاقتصادي مُشيرةً إلى أنّ الجمود الذي يكتنف اتحاد المغرب العربي والمعيقات التي تقف حائلاً أمام إحيائه، بل وتكاد تقضي عليه تماماً-حسب الباحثة-، لا يمكن أن تكون في حدّ ذاتها عائقا أمام البحث الأكاديمي الذي يمكن أن يأخذ بيد صانع القرار في دول المغرب العربي إلى سُبلٍ وطرائق جديدة نحو مسار التعاون والتكامل، وحيث أنّ الباحثة قد نوّهت ببعض البحوث والدّراسات التي تقدّمت في هذا المجال، إلّا أنّها وصَفَتها بالجزئيّة وغير المتخصّصة؛ ذلك أنّ تلك البحوث تنزَع نحو تناول إمّا الجانب الاقتصادي أو السّياسيّ أو حتّى التّاريخيّ، في حين أنّها توجّهت بدراستها حول اتحاد المغرب العربي إلى دراسة شاملة تجمع بين الجانبين

[1] صبيحة بخوش، " المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية"، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2008.

الاقتصادي والسّياسيّ، مضيفةً أنّ ما يميّز هذه الدّراسة يكمن في التّأكيد على العامل السّياسيّ ودور الإرادة السّياسيّة في العمليّة التّكامليّة التي تشكّل–حسبَها– عنصراً دافعاً لعناصر التّكامل الأخرى، بل ومُحرّكاً لتكامل اقتصاديّ يسير باتجاه قيام تجربة تكامليّة فاعلة.

الإطار المنهجي:

استند البحث إلى مجموعة من المناهج التي تخدم الموضوع وفي هذا الإطار استخدم الباحث:

المنهج التاريخي: من أجل جمع وتقميش المعلومات التاريخية وذلك بالعودة إلى المسار التاريخي للعملية التكاملية للمغرب العربي، والوقوف على تلك الاتجاهات الوحدوية التي سبقت مرحلة استقلال أقطار المغرب العربي من خلال استقراء المواقف الحزبية التي رفعت لواء التحرير، بالإضافة إلى محاولة المعالجة العلمية لاستمرار تطلّع هذه الاتجاهات إلى وحدة المغرب العربي بعد الاستقلال والدور التاريخي الذي اضطلعت به النُّخب المختلفة للمغرب العربي في هذا المجال، وذلك استنادا أيضا إلى مجموع الوثائق والاتفاقات الخاصة بالتأسيس وتنظيم التبادل البيني.

المنهج المقارن: حيث أنّ التجربة التكاملية لدول المغرب العربي لا يمكن بحث أسباب فشلها ونجاحها دون مقارنتها مع مثيلاتها من التجارب التكاملية الأخرى، وهنا تبرز الحاجة إلى بيان أوجه التشابه ومواطن الاختلاف وكذلك معرفة الأسباب الكامنة خلف نجاح / فشل تلك التجربة دون غيرها، ولا يَتأتّى ذلك إلا بانتهاج أسلوب المقارنة العلمية لكشف ما يكمن وراء تغير/استمرار ظاهرة دون غيرها والتبدّل الذي يطرأ عليها من زاوية نجاح أو فشل العمل التكاملي في الحالة المدروسة.

تقنيّات الدراسات المستقبلية: أين يحاول الباحث استشراف المشاهد المستقبلية للتجربة التكاملية لاتحاد المغرب العربي بالاعتماد على متغيرات رئيسية وثانوية، وتحليل ما يتوفر

من مستجدات تمكّن الباحث من وضع الظاهرة المدروسة أمام خيارات واقعية وموضوعية قد تفيد في تصحيح المسارات المحتملة للعمل المشترك للاتحاد.

الإطار النظـري:

يحاول الباحث من خلال الاقتراب ما بعد استعماري، أو ما تتداوله أدبيات العلاقات الدولية تحت مُسمّى الاتجاه ما بعد كولونيالي Postcolonialism، استيعاب الظاهرة التكاملية كاتجاه نظري دولي حامل للثقافة الأوربية والغربية بشكل عام للإقتراب علميّاً وموضوعيّاً من ظاهرة جمود واستعصاء التكامل في الدائرة الحضارية العربية الإسلاميّة وبخاصة في إقليم المغرب العربي الذي ينتظم حضاريّاً ضمن منظومة الوطن العربي والاسلامي، وذلك لمناسبة هذا الطرح لموضوع التجربة التكاملية لاتحاد المغرب العربي، من زاوية أنّ المنظار ما بعد كولونيالي يعتبر من أخصب حقول الدراسات النقدية والثقافية، بما يطرحه من نقاشات وحوارت ترتكز حول الموقف المقابل والمناهض للفكر الاستشراقي، ومن جانب أنّ المنظار ما بعد كولونيالي ينزع باتجاه "قطيعة ابستيمولوجية" مع فكر المركزية الأوربية Eurocentrism، تتأسّس منهجيّاً ومعرفيّاً على إعادة قراءة التاريخ البشري بما بحمله من تصورات ووعاءات ثقافية، لا مِن وُجهة نظر المُستعمِر Colonizer، بل من وجهة نظر المُستعمَر Colonized.

اتجهت المدرسة ما بعد كولونيالية من خلال إسهامات مفكريها من إدوارد سعيد إلى فرانز فانون إلى سبيفاك..، إلى محاولة الانفراد بنهج استقلالي في التفكير عن الصورة المُقَولبة إعلاميّاً ووعاءات النمذجة الحضارية والتنميط الثقافي التي يتمّ تسويقها غربيّاً/أوربيّاً وجعلها محلّ تسليم لدى دوائر الفكر والثقافة العالمية وبخاصة عالم الجنوب، الذي يضمّ الشعوب العربية والاسلامية التي اكتوت أوطانها بحركة الاستعمار على نطاق واسع وبأساليب مختلفة، وتمّ تبعا لذلك تعطيل عجلة التنمية وإحداث إعطاب مستديم أمام تحقيق وحدتها وتكاملها.

إذا كانت المقاربة مابعد كولونيالية Postcolonialism Approach من أهم الحقول النظرية في مجال النقد الثقافي والسياسي، وَ إِذْ هي تُقدّم قراءةً للفكر الغربي في تعامله مع الشرق(الشرق الحضاري: العربي الإسلامي) من خلال مقاربة نقديّة بأبعادها الثقافية والسياسيّة والتّاريخيّة وتستعرض ثنائية الشرق والغرب في إطار صراع عسكري وحضاري وقيمي وثقافي وعلمي... فهي تقوم بطرح ومعالجة مجموعة من القضايا الشائكة في فضاء المراجعة Revisionism والتفكيك يستند إليها الباحث في محاولة احتواء الفكرة التكاملية المتوشحة بـ"الشرق أوسطية" New Middle East وَ الفكرة "المتوسطية" Mediterraneanism كمشاريع ذات حمولات ثقافية، لا يمكن موضوعيّاً فصلها عن سياقاتها الحضارية وامتدادتها المعرفية تاريخيّاً.

إنّ ما يثيره الاقتراب مابعد كولونيالي من مثل جَدَلِ الأنا والغير وثنائية الشرق/الغرب، وتجلّيّات الخطاب الاستعماري في تناقضاته المختلفة والدور غير الخفي للكشوف الجغرافية و حركة الاستشراق Orientalism في تزكية المركزية الغربية قوّةً وتفوّقاً، هو ما يُفضي إلى أنّ ما تحمله مشاريع التكامل المجاورة لإقليم المغرب العربي من مشاريع مغلّفة اقتصاديّاً بعوائد التنمية وَ وقود نظري لمراكز الفكر والأبحاث Think Tanks مِنْ مصطلحات التعاون والشراكة وغيرها يأتلفُ موضوعيّاً وبمنطق عقليّ غير انهزامي وَ لا ذيليّ(غير تَبَعي) مع "حالة" المردود المتواضع و وضع الإستعصاء الحالي للتكامل لاتحاد المغرب العربي Disintegration، وهو ما تحاول هذه الدراسة معالجته علميّاً بالاستناد أيضا إلى ما يطرحه البناء النظري للمدرسة الوظيفية Functionalism بجناحيها الأصلي والجديد، من مقاربة نظرية تستهدف بناء التكامل وصولا إلى الإندماج من خلال ما يُقدّمه الطّرح الوظيفي من مفاهيم حول الانتشار والتعميم.

مصطلحات الدراسة:

- **التكامل الدولي:**

التكامل الدولي هو عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تنتقل إليه صلاحيات آداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنيّة في السابق، كما أنّ هذا الكيان الجديد والمُوسّع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب حولها مختلف الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في[إستحداثِه][1].

- **التكامل المُناظِر:** مُصطلحٌ خاص بالباحث، يقصد به رأساً المشاريع التكاملية المُزاحمة والتي تتّخذ من التجاور وسيلة لإعطاب مشاريع وتجارب تكامليّة أخرى، وتُقدّم نفسها كبديل ناجح وناجع للمشاريع التكاملية التي تقابلها وبدوافع حضارية، ومثالها في هذه الدراسة (عملية برشلونة/ الاتحاد من أجل المتوسط) مُقابل (إتحاد المغرب العربي).

تقسيم الدراســـة:

قسّم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، حيث عَكَفَ في المحور الأول الموسوم بـ: الإطار التاريخي والمفهومي لاتحاد المغرب العربي على تَتَبُّع ولادة فكرة الاتحاد وبواكير الاتجاه الوحدوي في بلاد المغرب العربي والتي تعود إلى ماقبل تحرّر بلدانه، حيث كان هذا الاقليم تحت وطأة الحركة الاستعمارية، وطالما أنّ الهدف إبّان تلك المرحلة كان التحرّر واسترجاع سيادة كل قطر من أقطار المغرب العربي، فإنّ ذلك لم يَنْفِ وجود جهد نضالي وحدوي سار جنبا إلى جنب مع جهاد الحركات الوطنية والاستقلالية التي حملت لواء مقاومة المستعمر، وعلى هذا النهج انبَرَت طليعةٌ من زعماءَ وسياسيين من أبناء مغربنا العربي، ناهضت الاستعمار بِوَصفِهِ ظاهرة مناقضة لحركة التاريخ وكذلك معاكسة لآمال

[1] (عبد الفتاح) مراد، موسوعة العولمة والأَقلَمة، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، د.ت.ن، ص: 799.

وشعوب المنطقة، أين تنوّعت أساليب النضال والمقاومة من سياسية إلى عسكرية أو تلك التي انتهجت الأسلوبين معاً، تبعا للواقع الدولي السائد آنذاك وكذلك تنوع أساليب المستعمر في محاولة عرقلة أو الإجهاز على أيّ تيّار أو حركة تحرّرية، وفي سبيل تحرير أوطان المغرب العربي فإنّ التشكيلات السياسيّة والتنظيمات الجمعوية وهيئات الطلبة وحتّى الحركة الصّحفيّة لم تكُن لتُلغي الفكرة الوحدويّة التي شكّلت في كثير من الأحيان دافعا ورابطة لمختلف حركات التّحرّر الوطني، إذ أنّ التّناول السياسي لمسائل تحرر أقطار المغرب العربي حمل في خطابه ونضاله فكرة وحدة المغرب العربي في أكثر من مناسبة وفي أكثر من لقاء جمع أقطاب وزعماء الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، وقد حاول الباحث في هذا المحور قدر الإمكان مسك الخيوط الأولى الوحدوية وتتبّع مسارها على أكثر من صعيد، سياسي ونقابي وتنظيمي وصحفي وفكري، وُصولاً إلى الإعلان الرّسمي لميلاد اتحاد المغرب العربي في 1989/02/17 بعد أن مهّد له لقاء القادة في زرالدة العام 1988 بالجزائر، وقد شفع الباحث هذا المحور باستعراض لمختلف المقاربات النظرية التي عالجت موضوع التكامل كأساس للبناء النظري لهذه الدراسة.

في المحور الثاني والموسوم بـ: فرص وقيود التكامل في المغرب العربي، اتّجه الباحث إلى إبراز مقوّمات وإمكانات التكامل(الإقتصادية والحضارية والثقافية و..،) لبلاد المغرب العربي، وذلك كونها عناصر نهضة تكاملية تُشكّل فرصة حقيقيّة لبناء مغرب عربي تُفيد منه كامل شعوبه، وحيث أنّ هذه العناصر قد تتوافر لدى أيّ تجربة تكامليّة أخرى لكنها في حالة المغرب العربي تبدو أكثر انسجاما إذا ما قُورنت بتجربة الاتحاد الأوربي، وعليه فإنّ الباحث بعدما استعرض مقوّمات وإمكانات التكامل المختلفة وَلَجَ مباشرة إلى بحث أسباب استعصاء التكامل في المغرب العربي والقيود التي تُكبّل هذا الاتحاد، حيث عَمَدَ إلى استبعاد الطرح التقليدي لعناصر الإعاقة إلى طرق أسباب الإعطاب لا مظاهره وذلك من خلال اعتنائه بتقديم محاولة للفهم تشرح كيف أنّ عناصر الإعاقة تتغذّى من أخرى وترتهن لها،

بحيث يتمّ "أكاديميّاً" وانتصاراً لمنظارات أيديولوجية وأخرى حضاريّة تَقَصُّد إخفاء عناصر جوهريّة بأخرى سطحيّة، وهنا يعرض الباحث لهذه الرؤية من خلال أنّ العامل الخارجي يعمل على تغذية عوامل داخلية قبلت الارتهان له في سبيل عوائد سياسيّة تخصّ بالأصل شرعيّة النّظم، أين يحاول الباحث إبراز انزياح فرص ومساحات التكامل من جانب المغرب العربي لصالح طرف متوسّطي آخر في شكل تكاملٍ مُزاحِم أو ما يسمّيه الباحث ويصطلح عليه بـ:" التّكامل المُناظِر" SYMMETRICAL INTEGRATION، التكامل المُناظِر الذي لا يكون مدفوعا بأسباب اقتصاديّة ونفعيّة فحسب، بل يتعدّاها إلى منظارات حضاريّة تعمل بصيغة تكميليّة في المغرب العربي لما تمّ بدؤُه والعمل عليه فيما يُسمّى بـ:"الشرق الأوسط"، إذ أنّه وفي ظلّ تخلّفٍ عامّ يسود بلدان اتحاد المغرب العربي ويحولُ دون الاستفادة من مقدّراتها لتحقيق الرّفاه وبناء التكامل، يبرز التّكامل المُناظِر كتجربة منافسة أو مُزاحمة بما يعرضه من مشاريع التنمية الشاملة في المنطقة ممّا يضاعف من حدّة استبعاد فرص التكامل في المغرب العربي بل واحتواء فكرة التكامل ككُلّ في المتوسّطيّة Mediterraneanism، والتي تتقدّم كتجربة أكثر واقعيّة ونفعيّة في منطقة المغرب العربي بما تُتيحه من مشاريع اجتماعية واقتصادية تلامس الحياة اليومية لمواطن المغرب العربي، يُسنِدها ويعضُدها في هذا المنحى خطابٌ ثقافيٌّ قديم يقوم على فكرة المركزيّة الأوربيّة Eurocentrism وكذلك نتائج أبحاث مراكز التفكير Think Tanks.

وفي المحور الثالث والأخير، يفتح الباحث نافذة على ما يمكن أن يعمل على إزاحة أو الإقلال من حدّة معوقات التكامل التي تعمل على إنتاج حالة من الإعطاب المزمن لاتحاد المغرب العربي، وذلك من خلال مختلف الطروحات التي تتّجه نحو بحث سُبل وطرائق تفعيل وإعادة تنشيط الاتحاد وإحياء التجربة التّكامليّة في هذه المنطقة من جنوب حوض المتوسّط، هذه الطروحات ترتبط واقعيّاً بما تحوز عليه بلدان المغرب العربي من مخزون من المقوّمات والإمكانات الماديّة والبشريّة والتنظيميّة بما فيها الدّور المنوط بالنُّخب

الوطنيّة، وكذلك الإدراك السّياسيّ القائم على رؤية استراتيجية أفرزتها العولمة تقوم على فكرة أنّ الاتجاه نحو التكامل والاندماج أضحى يتجاوز فكرة خَيارٍ إلى ضرورة يمكن استشفافها من المنظار الجديد للأمن القائم على الأمن الاقتصادي والغذائي والمجتمعي والثقافي، إلى جانب الأمن الصّلب الذي يهتمّ بالجوانب العسكريّة، وطبقاً لهذا المنظار فإنّ التّجربة التّكامليّة لاتّحاد المغرب العربي تشكّل رهاناً حقيقيّاً لشعوب وأنظمة ونُخب المنطقة إذا ما تمّ تصحيح المُدرَكات السّياسية والوعي النّخبوي بالعوائد المنتظرة من التّكامل وأيضا احتساب الكلفة السّنويّة لحالة اللّاتكامل، وفي الجزء الأخير من هذا المحور، يعرض الباحث لمحاولة تقديم المشاهد المحتملة لمسار التكامل في المغرب العربي آخذا في الاعتبار المستجدّات السّائدة إقليميّاً والتي تخصّ كلّاً من الحالة اللّيبيّة واضطراب الوضع السياسيّ في تونس والوضع القائم في جزائر مابعد حصائل حراك فبراير2019، بالإضافة إلى الانفراد المغربي بإعلان التجسير الرسمي Oficial Pridging للعلاقات مع إسرائيل، دون إغفال تفاعلات التداخل والتّخارج الإقليمي للمغرب العربيّ مع القوى والفواعل الدولية الأخرى، ومثلما درجت عليه الدّراسات الإستشرافية من طرح لمشاهد تخصّ مستقبل الظواهر السياسية؛ تقدّم الباحث بإدراج مشهد بقاء الوضع القائم على اللاتكامل ثمّ عطَفَه بمشهد الاتجاه نحو تفعيل وبناء التكامل ليصل إلى طرح مشهد التفكك والتخلّي عن مشروع تكامل المغرب العربي والتّوجّه نحو تجارب أخرى.

المحور الأول:

الإطار التاريخي والنظري

لاتحاد المغرب العربي

المحور الأول: الإطار التاريخي والنظري لاتحاد المغرب العربي

تتفق أغلب الدراسات والبحوث الأكاديمية على أنّ الفكرة الوحدوية لدول منطقة المغرب العربي[1] لم تكن وليدة اتفاقية مراكش 1989[2] بل إنّ التطلّع إلى تكتّل يجمع دول هذه الدائرة الحضارية من العالم يعود إلى ما قبل استقلالها، حيث يُؤرَّخ للبدايات الأولى لفكرة إنشاء كيان يجمع دول المغرب العربي إلى حركات التحرّر والكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي التي اتفقت في وحدة التصور إزاء المستعمر، مما أسهم في نشوء وتطور فكرة الوحدة للمنطقة، حيث صاحَبَ لقاءات واجتماعات أبناء المغرب العربي في الداخل والخارج تمازجاً وتلاقٍ حول وعي جماعي بأهمية النضال من أجل التحرّر من المستعمر والاهتمام أيضا بالعمل على تحقيق فضاء جامع لشعوب المنطقة طالما أنّ الهدف آنذاك كان مشتركاً بين شعوب هذه المنطقة وهو إجلاء المستعمر وتقرير المصير.

1-1- إنبعاث فكرة وحدة المغرب العربي:

يعتني البحث في هذا العنصر بتتبّع مسار تطور اتحاد المغرب العربي منذ بواكير وإرهاصات الفكرة الوحدوية، أين يتمّ العمل على رصد الجهود والرؤى الطليعيّة التي انبرت لإطلاق فكرة أهميّة تشكيل وتجميع نضالات أبناء المغرب العربي منذ عشرينيات القرن الماضي نحو وضع مسألة الإنضواء تحت مظلّة تكتّل يحقّق مصالح مجموع أقطار المغرب العربي.

---

[1] المغرب العربي: الجزء الغربي من الوطن العربي الذي يقابل المشرق العربي.

[2] إتفاقية مراكش 1989م بالمغرب، تمّ الإعلان فيها عن إنشاء اتحاد المغرب العربي الذي يضم: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا؛ وتضمّنت 19 مادّة إلى جانب الديباجة كما بيّنت الاتفاقية مختلف مؤسسات الإتحاد ومهامها بالإضافة إلى تفصيلات أخرى. يمكن الرجوع إلى ملاحق البحث، ص: 239.

1-1-1- الإتجاه الوحدوي قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى:

لقد تقاسم سكان المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية إلى الحدّ الذي أقنعهم بحتمية صناعة المستقبل المشترك، وهو المستقبل الذي يستند إلى مرجعيات الماضي المتحدة والتي منها وحدة الماضي والاعتقاد والدّين والتضحيات التاريخية أيضاً[1]

ترافقَ نضال الحركات الوطنية ضد الاستعمار[2] في دول المغرب العربي مع بروز محاولات واتجاهات وحدويّة تربط بين هدف الاستقلال والطموح لتوحيد أقطار هذه المنطقة، وفي هذا السياق كانت الفكرة أيضا محلّ اهتمام أقطاب الحركات الوطنية.

يُؤرِّخ الأستاذ محمد عابد الجابري رحمه الله لبداية العمل لفكرة ضرورة وحدة المغرب العربي أثناء الكفاح المسلّح مع نشاط علي باش حمبة* (1876-1918) الذي مدّ يد العون للمقاومين الجزائريين واتصل بالوطنيين في مراكش وتعاون في الأستانة مع المجاهد المغربي

---

[1] مركز زايد للتنسيق والمتابعة، إتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية والجغرافية، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص:05.

[2] وقَعت دول المغرب العربي الخمسة تحت الاستعمار الفرنسي باستثناء ليبيا (إحتلال إيطالي 1911) واختلفت الصيغ الاستعمارية من الحماية إلى الاحتلال استيطاني وفق الآتي:

الجزائـر: 1830: إحتلال استيطاني/ تونــس: 1881: حماية/ موريطانيا: 1903: حماية/ المغرب: 1912: حماية.

*علي باش حامبة(1876-1918)، ولد بتونس العاصمة في عائلة من أصل تركي، زاول تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي ثم عمل بإدارة هذه المدرسة، وعندما تحصّل على الإجازة في الحقوق- بفضل مجهوده الخاص؛ أي دون حضور الدروس- التحق بسلك المحامين، وكان لعلي باش حامبة إلى جانب ذلك نشاط سياسي برز في جمعيَّتَي الخلدونية والصادقية ثمّ في صحيفَتَيْ "التونسي" وَ "الإتحاد الإسلامي" اللتان أسّسهما تباعاً في 1907 وَ1911، وقد أصبح بدون منازع قائد حركة الشباب التونسي خصوصا أثناء "حادثة التروموای"؛ حيث لعب دورا بارزا وأبعدته السلطات الفرنسية عن البلاد التونسية إثر هذه الحادثة فاستقرّ باسطنبول أين باشرَ خُططاً إدارية هامة و توفي في 29 أكتوبر1918.

يُنظَر:(المحجوبي) علي ، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص:31.

العتابي[1]، كما يذكر علال الفاسي أنّ المحامي التونسي علي باش حمبة هو أول زعيم فكّر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح[2] أين اتصل حمبة برجال الحركات الوطنية في كل من الجزائر والمغرب ودعم مقاومتهم، كما قام مع زملائه بتأسيس صحيفة "التونسي Le Tunisien " العام 1907 و حركة الشباب التونسي[3] ثم كوّن حزب "تونس الفتاة" العام 1908، في حين أنّ هناك رأياً آخر يتجه إلى أنّ الأمير عبد القادر الجزائري" تنبّه مبكرا في مقاومته (1808–1883) إلى ضرورة وحدة وتضامن دول المغرب العربي للدفاع عن نفسها ذلك أنّ استعمار الجزائر كان يهدّد ضمان استمرارية الدولتين المغربية والتونسية معا، فحاول ربط صلاته مع المغرب الأقصى وأحمد باي زعيم مقاومة الشرق الجزائري (1830–1848) وتونس.."[4]

إنّ شمول الحركة الإستعمارية لمجمل أقطار المغرب العربي لم يمنع من ظهور حركات تحررية **إمتدادا لحركة النهضة التي ظهرت في المشرق العربي واستلهاما لتجارب الثورات المختلفة التي ظهرت في شتى أنحاء العالم، برزت حركات تحررية متجانسة الأهداف في المغرب العربي؛ بحيث نشأت في البداية حركة الشباب التونسي في سنة1907، ثم حركة الشباب الجزائري في سنة1914، وأخيرا حركة الشباب المغربي في**

---

[1] ينطلق الجابري من ثلاث عناصر يَعتقد أنها تؤسّس فكرة المغرب العربي في وعي أبنائه بوصفها مؤشرا بارزا ليقظة الوعي القومي لهذه الدائرة الحضارية من الوطن العربي وهي:

- فكرة الأمّة: الجانب الاجتماعي والسياسي لعقيدة التوحيد التي جاء بها الإسلام.
- ردّ الفعل الوطني ضد المستعمر ومحاولاته التي تستهدف العربية والإسلامية كهوية للمنطقة.
- المطامح والتطلّع إلى إنجاز نهضة عصرية مثل إخوانهم في بقيّة الوطن العربيّ.

الجابري (محمد عابد) وآخرون، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987، ص:18،17.

[2] (الفاسي) علال ، الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص:51.

[3] (الدقي) نورالدين ، الآباء المؤسسون للحركة الوطنية، في: الفكر الجديد، العدد الرابع، تونس، 2015، ص:62.

[4] (بلقاسم) محمد ، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، ج1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص:32.

سنة 1919، فرغم محدودية نشاط ومطالب هذه الحركات ورغم افتقارها للدعم القاعدي الواسع، فإنها تمكّنت من ضمان أدنى مستلزمات التنسيق والتعاون فيما بينها، بل أنها أدّت إلى تكوين لجنة من أجل استقلال تونس والجزائر في سنة 1916، والتي دعت ولأوّل مرة إلى ضرورة تكوين جمهورية بشمال إفريقيا.[1]

توحّدت هذه الحركات حول الهدف المشترك وهو التحرر والاستقلال، وفي ظله نشأت مبادرات للعمل المشترك والنضال في الداخل وفي المهجر؛ حيث اتجه اهتمام بعض نُخب المغرب العربي إلى إنشاء الصحف وتنسيق العمل النضالي ضد المستعمر وهو ما شكّل النواة الأولى لمظاهر وحدة المغرب العربي والتي استمرت خلال وبعد الحرب العالمية الأولى من خلال مواكبة فكرة الجامعة الإسلامية التي كان يدعمها السلطان عبد الحميد الثاني، حيث شكّلت حاضنةً لأفكار وأهداف الحركات التحررية في إطار ماعرف بمحور اسطنبول–برلين–جنيف؛ أين مثّلت العاصمة اسطنبول منفى قسريّاً / إختياريا لمعظم رموز النضال المغاربي، وبالمقابل لجأت الدولة العثمانية وألمانيا في إطار دول المحور إلى محاولة استثمار المقاومة والنضال المغاربي ضدّ الاستعمار الفرنسي في تشتيت الجهد الفرنسي واستحداث حالة من عدم الإستقرار داخل مستعمراتها في المغرب العربي[2]، وبذلك استفاد رموز الحركات الوطنية المغاربية في هذا الإطار من الاتجاه نحو النشاط السياسي المشترك والذي جسّد في جانب منه بوادر إتجاه وحدوي لمنطقة المغرب العربي، تجلّى في صورة واضحة في وحدة الموقف والهدف التونسي– الجزائري من المستعمر الفرنسي، حيث " تكوّنت ببرلين في نهاية سنة 1916 لجنة لاستقلال الجزائر والبلاد التونسية برئاسة صالح

[1] (بوقارة) حسين ، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر، 2010، ص:13.

[2] (بلقاسم) محمد ، مرجع سابق، ص:54،55.

الشريف* وبمشاركة شاب جزائري يُدعى محمد مزيان التلمساني، وفي سنة تأسيسها بالذات وبمناسبة الندوة الاشتراكية المنعقدة بِ:بيرن (سويسرا)، أصدرت هذه اللجنة نشريةً بعنوان (مطالب الشعب الجزائري–التونسي) ندّدت فيها بنظام الاستعباد الذي يخضع له السكان الجزائريون والتونسيون و نَفَتْ المزاعم القائلة بتقديم شواهد الإخلاص لفرنسا من قِبل سكان الجزائر والبلاد التونسية وطالبت بالاستقلال التام للبلدين"[1] ، ثمّ إنّ هذه اللجنة –التي تُعرف أيضا في أدبيات الحركة الوطنية التونسية بلجنة تحرير الجزائر وتونس– قد تقدّمت إلى مؤتمر الصّلح بباريس 1919 بعريضة تطالب فيها بحقوق كافة شعوب المغرب العربي[2] إلا أنه يمكن ملاحظة أنّ مجمل الجهد النضالي لحركات التحرر بالمغرب العربي كان موجّها بالأساس نحو التحرر، ذلك أن السّياق التاريخي وواقع المغرب العربي آنذاك لم يكن لِيَضَع مطلب الوحدة أمام مطلب الاستقلال.

*الشيخ صالح الشريف التونسي ولد في تونس، وتخرّج من جامع الزيتونة ودرّس فيه، وكان أصغر من درّس فيه سنًّا، من تلاميذه الطاهر ابن عاشور ومحمد النخلي، ثم انغمس في العمل السياسي، فحاكمته فرنسا، ففرّ إلى اسطنبول، ثم إلى دمشق حيث أسس «جمعية الأخوة التونسية الجزائرية» ودرّس بالجامع الأموي، قاوم الإستعمار بكل أنواعه و نشط في هذا الميدان مع الأمير شكيب أرسلان، سافر الشيخ إلى سويسرا، فشارك في تأسيس «مجلة المغرب»، و"اللجنة التونسية – الجزائرية"، وقدّم باسمها – رفقة الشيخ إسماعيل الصفايحي – تقريرا إلى مؤتمر الصلح، (الذي عقد بعد الحرب العالمية للنظر في نتائجها) للمطالبة بحق شعوب المغرب العربي في استعادة استقلالها.

www.lemaghreb.tn/ تاريخ الفحص: 2020/04/19.

[1](المحجوبي) علي ، جذور الحركة الوطنية التونسية، تعريب: أ.عبد الحميد الشامي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 1999، ص:154،155.

[2] (البلهوان) علي ، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2018، ص:48.

1-1-2- الإتجاه الوحدوي في فترة مابين الحربين العالميتين:

مع انهزام دول المحور وتفكيك التاج العثماني*، لم تَعُد اسطنبول بيئة مناسبة لزعماء التحرر من أبناء المغرب العربي، حيث سيتحول مركز النضال نحو العواصم الأوربية مع بروز فواعل تحررية جديدة ضمن إطار عام يشير إلى بروز الإتجاه الوحدوي المغاربي من خلال تنسيق العمل المشترك لمختلف الحركات والتنظيمات الوطنية لأبناء المغرب العربي، وفيما يأتي يلامس البحث عناصر بارزة خلال هذه الفترة ويخص الاهتمام كُلًّا من نجم شمال أفريقيا وجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين.

1-1-2-1- نجم شمال أفريقيا:

يعتبر نجم شمال أفريقيا أول تجربة حزبية في المهجر جسّدت وحدة نضال أبناء المغرب العربي ونادت بجلاء الاحتلال وطالبت باستقلال شعوب المغرب العربي، وقد استطاع هذا النجم أن يجمع بين صفوفه كتلة من المناضلين الجزائريين والتونسيين والمغربيّين مستفيدا في ذلك من العمالة المهاجرة في فرنسا بسبب ظروف الاحتلال.

مع ازدياد الاجتماعات واللقاءات بين عناصر الحركة الوطنية تونسيا، جزائريا، مغربيّا في منتصف العشرينيات، أثمرت هذه اللقاءات عدة تنظيمات جمعوية في باريس كان أبرزها وأهمها جمعية للعمال أبناء المغرب العربي في باريس والتي سمّيت بجمعية (نجم شمال

*وقّعت الدولة العثمانية على معاهدة سيفر Treaty of Sèvres في 10 أوت 1920 والتي تمّ بموجبها اقتسام التركة العثمانية بين دول الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الأولى؛ وحَوْل هذه المعاهدة، يُقدّم الكاتب والوزير في الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى (1958/09/19-جويلية 1959) أحمد توفيق المدني-رحمه الله- وفي وعاء لغويّ متميّز تصويراً دقيقاً للسياق التاريخي والمشهد العام للتوقيع، وتعليقاً يكشفُ تقديراً لحجم وجسامة الحدث الدولي آنذاك من لَدُن سياسيّ جزائريّ متشبّع بالفكرة الدّينيّة ويعتزّ بالإسلام انتماءً؛ يقول: (..إنّ معاهدة سيفر ليست إلا حكما صارما بالإعدام على الأمة العثمانية قاطبة، بل على أهل الدّين الإسلامي... وهي التي أذكَت لهب النار بالشرق، وهي التي أحلّت الفوضى فيه محلّ النّظام وهي التي هدّدت سلم العالم..) أنظر النصّ الكامل للوثيقة بخطّ يد الكاتب في الملاحق؛ ص:227.

أفريقيا) العام1923 وتحولت إلى جمعية سياسية العام1926، ولها صوت إعلاميّ تمثّل في جريدة **الأمّة** (الصادرة بالفرنسية) وبرئاسة مصالي الحاج أبو الحركة الوطنية الجزائرية[1].

أنشأ مصالي الحاج هيئة نجمة شمال أفريقيا في فرنسا كأول حركة وطنية جزائرية(1925–1926) بهدف الدفاع عن مصالح مُسلمي شمال أفريقيا ومُطالباً باستقلال أقطاره الثلاثة [الجزائر، المغرب، تونس] وذلك بالاستناد إلى قاعدة عمالية من المغرب العربي تكوّنت في أوائل العشرينيات، ومُستفيداً من العناصر التالية:

- سهولة التكتّل في الطبقة العُمّالية.
- شعور الجزائريين بحريات أوسع في الأراضي الفرنسية.
- الخبرة بوسائل التنظيم الحزبي التي تجمّعت لديه من خلال الانضمام للحزب الشيوعي الفرنسي.

وربطت النجمة شبكة من الاتصالات مع كل من تونس ومراكش وغيرها من البلدان العربية والاسلامية[2]

يعتبر النجم امتدادا لحركة الأمير خالد* الذي أسس صحيفة **الإقدام** والتي اعتُمدت بدورها كَلِسان حال للنجم، كما أُعلِنَ الأمير خالد رئيسا شرفيا للنجم غداة تأسيسه، ولذلك فإنّ " حركة الأمير خالد لم تمُت نتيجة نفيه... ولم ينتظر أتباعه طويلاً، فَفِي ربيع سنة 1926

---

[1] الجابري (محمد عابد) وآخرون، مرجع سابق، ص:17،18.

[2] العقاد (صلاح)، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 1993، ص:299، 302.

*الأمير خالد: (1875–1936) رجل سياسي وإعلامي، حفيد للأمير عبد القادر، ولد بدمشق وانتسب إلى مدرسة "سان سير" بباريس بصفته من "الأهالي" وأمام التجنيس حسم هذا الشاب خياره قائلا (أنا عربيّ، وأريد أن أظلّ عربيّاً، من غير أن أتخلّى أبدا عن ضيء من قناعاتي ومن مطامحي..)،أسّس جريدة "الإقدام" و جمعية "الأخوة الجزائريّة"، عُيّنَ رئيساً شرفيّاً لِـ "نجم شمال أفريقيا"، قاد وفد الشباب الجزائريين إلى باريس، في العام 1919 بعث برسالة إلى الرئيس ولسُن مُطالبا بتمثيل الجزائر في جمعية الأمم.

أنظر: (شرفي) عاشور، معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص: 643،644.

أنشأوا حزبا ثوريا انفصاليا هو نجم افريقية الشمالية... وكان الهدف الحقيقي للنجم هو تحقيق استقلال أفريقيا الشمالية كلها"[1]، وقد ساهم النجم بشكل فعال في تثقيف جماهير المغرب العربي سياسيا لاسيما تلك المهاجرة في باريس وذلك من خلال المؤتمرات والنداءات والبيانات التي كان يصدرها والنشاط الصِّحفي من خلال صحف(الأمة، الإقدام،..) التي كانت تبثّ الوعي بأهمية النضال المشترك ضد الاستعمار وتوحيد جهود أبناء المغرب العربي في سبيل تحريره، ومن ضمن ما قام به النجم في هذا السياق (مثالاً لا حصراً):

- أصدر ووزّع النجم منشورا العام 1927 بعنوان:"إلى إخوتنا في المغرب والجزائر وتونس"؛ حيث حثّ المغربيّين على الاتحاد واليقظة ومواصلة حرب الريف ضدّ الفرنسيين والأسبان كما دعا الجزائريين والتونسيين إلى مواصلة النضال ومُناشدة [أصحابهم] ممن يعملون بالجيش الفرنسي بأن لا يحاربوا ضد إخوتهم من بلاد المغرب العربي، وخَتم المنشور بتحيّة أبطال استقلال المغرب العربي ومُسلمي أفريقيا الشمالية.
- دَعَا النجم أهالي أفريقيا الشمالية العام 1933 إلى قراءة [صحيفة] "الأمّة" لأنها: تدافع عنكم وتعلّمكم وتثقفكم...إنها ستقودكم إلى الطريق الصحيح دون خوف ودون هزيمة...وانشروها في كل مكان لكي تصبح الراية والمركز الذي تجتمع من حوله جميع القوى الحيّة في أفريقيا الشمالية المسلمة.
- كما حملت بطاقة العضوية الخاصة بالنجم صيغةً تحُثّ على تنمية علاقات الوحدة بين أبناء المغرب العربي: "أيها المسلمون جزائريون ومغاربة وتونسيون فلنتّحد، لنكون كتلة متضامنة حول نجم أفريقيا الشمالية للدفاع عن مصالحنا وعن تحرّرنا، إنّ الاتحاد فقط هو الذي يصنع القوة".[2]

[1] سعدالله (أبوالقاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص:371، 373.

[2] المرجع نفسه، ص:374،375-380.

1-1-2-2- جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين:

لم تقتصر وحدة التصور إزاء المستعمر ومظاهر وأشكال وحدة العمل والنضال المشترك على الجانب النقابي أو الإعلامي الصحفي أو السياسي والحزبي منه على غرار تجربة نجم شمال أفريقيا وغيره من اللجان التي حملت طابعاً استقلاليّاً، فعنصر الطلبة كان يشكّل وعاءً هامّا ضمنَ أبناء المغرب العربي في المهجر، وفي أواخر العشرينيات استطاع هذا الوعاء الطلابي أن يحمل لواء الدفاع عن مصالح الطلبة المغتربين في فرنسا، وأن يستفيد من وسائل النضال المتاحة للتعريف بقضيتهم المشتركة وهي التحرر من المستعمر والانتصار لحق بلدانهم في تقرير مصيرها، ولمّا اجتمعت وحدة التصوّر والهدف كان طالبُ المغرب العربي المغترب في فرنسا على خطّ السياسيين فانصهرت جهود طلبة المغرب العربي من جزائريين ومغربيين وتونسيين في تنظيمات طلابية وجمعوية ومن بينها برزت جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين.

تأسست جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا يوم 1927/02/15 بتأطير كلّ من: سالم الشاذلي رئيسا، الطاهر صفر نائبا للرئيس، أحمد بن ميلاد كاتبا عامّاً، أحمد العرابي أميناً للمال.

وتضمّن قانونها الأساسي الأهداف التالية:

- تمتين روابط المودّة والتضامن بين الأعضاء عن طريق إنشاء نادٍ ومكتبة وإصدار مجلة وعقد اجتماعات دورية.
- تشجيع شباب بلدان شمال أفريقيا للمجيء إلى فرنسا وإكمال الدراسة الجامعية.
- تسهيل إقامة الطلبة بفرنسا عن طريق مدّهم بإعانات وقروض وإنشاء دار لسكناهم.[1]

لم تتوقف اهتمامات الجمعية عند تحسين الظروف البيداغوجية والاجتماعية لطلبة المغرب العربي، بل إنّ توحيد صفوفها تنظيميّاً في فِرنسا قد تطوّر إلى ترسيخ فكر وحدوي

[1] (عواريب) لخضر، "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا وعلاقتها بالتيار الاستقلالي في الجزائر1927-1955"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد:24، الجزائر، 2016.

من خلال السعي الجماعي لإذكاء فكر التحرّر وتعضيد الاتجاه الاستقلالي لأقطار المغرب العربي.

اتخذت الجمعية أهدافاً اكتست طابعاً عامّاً للتغطية على أهدافها السياسية، حيث أبرزت في بياناتها أنها تسعى لتحسين ظروف الطلبة المغاربة ومساعدتهم على مواصلة دراساتهم في فِرنسا في ظروف أحسن، والتغطية كذلك من خلال تكثيف وتركيز النشاط على قضايا الفكر والثقافة وشؤون المرأة المُهمّشة في التقنين الفرنسي بالأقطار المغاربية المُستعمَرة، وفي نفس هذا الاتجاه يُصرّح الطاهر الزاوش بصفته رئيسا للجمعية:"..فكيف يتسنّى لنا نحن أبناء بلاد واحدة أن نبقى متفرقين، وعمل على جمع كافة طلبة شمال أفريقيا المسلمين وسط جمعية واحدة بفضلها يتعارفون ويتبادلون عواطف المودة والإخاء وإعانة المعوزين ماديّا وتحسين إقامة الطلبة بفرنسا حتى يزداد عددهم بالكُليات..".

مع أنّ بداية جمعية الطلبة كانت بمبادرة تونسية، إلّا أنه ومع العام 1928 أخذت صبغة مغاربية بعد تعديل قانونها الأساسي وامتدّ نشاطها أيضا إلى الأقطار المغاربية.[1]

عقدت جمعية الطلبة عدّة مؤتمرات، برز من خلالها الإطار العام الوحدوي لطلبة المغرب العربي من خلال تنوع الوفود المشاركة ومساهمة زعماء النضال المغاربي في المهجر ومن أقطار المغرب العربي أيضا، حيث كانت التوصيات والقرارات ذات طابع تربوي، تعليمي، اجتماعي، ثقافي، سياسي، جسّد واقعاً تلاحماً في الفكرة والعمل على مستوى المغرب العربي وأكّد عمليّاً أنّ فكرة وحدة المغرب العربي قبل أن تُغلّف بطابع رسمي كانت متجذّرةً في نضالات أبنائه على مستوى الأقطار الثلاثة وكذلك في المهجر الذي مثّل قاعدة للمشاريع النضالية للمغرب العربي حزبيّا وطلابيّاً.

[1] (كرليل) عبدالقادر ، "دور جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا في ترسيخ فكرة الوحدة بين بلدان المغرب العربي"، دفاتر البحوث العلميّة، العدد:09، الجزائر: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113023 ، تاريخ الفحص:2020/04/22.

من بين مخرجات مؤتمرات[1] جمعية الطلبة والتي تكشف عن النزعة الوحدوية لأقطار المغرب العربي هي تلك المطالب والتوصيات التي تعالج مختلف مناحي مجتمع المغرب العربي وتطلعاته للانعتاق والاستقلال والحفاظ على شخصيته الحضارية العربية الإسلامية.

[1] المؤتمر الأول 20-22أوت1931 بالخلدونية، تونس:

-عدم الإفراط في الهوية العربية الإسلامية لشعوب المغرب العربي.

- اعتبار اللغة العربية لغة رسمية لتعليم أبناء وبنات المغرب العربي .

- إصلاح المنظومة التعليمية وتحديث برامجها .

المؤتمر الثاني 25-29أوت 1932، نادي التّرقي بالجزائر: (حضره مصالي الحاج).

- إلزامية تدريس تاريخ المغرب العربي .

المؤتمر الثالث 26-29ديسمبر1933 بباريس:

تمكّن من مواصلة تبليغ الرسالة التي دعت إليها المؤتمرات السابقة وهي تثبيت الفكر الوحدوي في النضال فيما بين الطلبة و شعوبه في أقطار المغرب العربي من أجل نيل الحقوق و استرجاع الكرامة و الحرية.

المؤتمر الرابع 02اكتوبر1934 بالخلدونية، تونس :

أقرّ مبدأ الاستقلال المطلق لبلدان المغرب العربي واعتبر المغرب العربي أمّة واحدة، كذلك تخلّله خطاب الشاعر مفدي زكريا الذي ضمّنه 10 نقاط سُمّيت بـ : عقيدة الوحدة لشباب شمال أفريقيا ودعا فيها إلى توحيد المغرب العربي والعمل بدون هوادة على وحدته، وعكف على خطابه المُنجي سليم ممثل تونس قائلا :" إنّ الغاية السامية التي نرمي إليها هي وحدة أبناء الأقطار الشقيقة الثلاثة :الجزائر، تونس، المغرب".

المؤتمر الخامس 06-10 سبتمبر1935 بتلمسان بالجزائر :

افتتحه الشيخ البشير الابراهيمي- رحمه الله- وحثّ الحضور على تبنّي فكرة الوحدة و انتزاع حقوق أوطانهم في التحرر والاستقلال، وأضاف الحبيب ثامر رئيس جمعية الطلبة المسلمين :"إنّ غاية المؤتمر هي إحياء وحدة المغرب العربي ومعالمها الحضارية العربية الإسلامية .."

المؤتمر السادس21-27اكتوبر1936 بتطوان، المغرب :

دعا صراحة إلى رصّ الصفوف بين طلبة أقطار المغرب العربي من جهة و بين شعوب بلدان المغرب العربي من جهة أخرى للنضال من أجل وحدة أقطار المنطقة.

يُنظَر:(مياد) رشيد ، "جمعية طلبة شمال إفريقيا والقضايا السياسية المغاربية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد:02، 2013، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65461 الفحص: 20أبريل2020.

شهد نشاط جمعية الطلبة المسلمين تحولا نوعيا على سلّم العمل السياسي إلى درجة أنها تمكنت من جمع الزعماء الثلاثة في مقرها بباريس: مصالي الحاج، خلطي، بورقيبة في:1937/02/22 وبحضور الأمير شكيب أرسلان[1].

1-2- إتحاد المغرب العربي: من الفكرة إلى التنظيم

في أعقاب الحرب العالمية الثانية(1939-1945) ومع إنشاء جامعة الدول العربيّة، أضحت القاهرة عاصمة نضال أبناء المغرب العربي الجديدة؛ وشهدَت تجمّعا لأقطاب الحركات الإستقلالية ومناضليها لكلّ من الأقطار الثلاثة (الجزائر، المغرب، تونس)، حيث التقى المغاربة مرة أخرى خارج الأوطان على فكرة وحدة النضال وتحشيد الجهود من أجل مطلب الاستقلال مقابل حركة استعمارية معاكسة للتاريخ ومناقضة لمنطق موضوعي يُجسّد وحدة تاريخية لأقطار المغرب العربيّ.

---

[1] شكيب أرسلان(1869-1946)، صاحب كتاب: لماذا تأخّر المسلمون ولماذا تقدّم غيرهم؟ ولد بالشويفات بلبنان، جمع الأمير شكيب أرسلان الإمارتين؛ إمارة النّسب وإمارة البيان وتقلّبت به السّنون شاعراً وناثراً ومصلحاً اجتماعيا وبحّاثةً لغويّاً ورائد فكرة سياسيّة ومهاجراً ومترجماً ومحقّقاً،..، وكان الأمير في صولاته الفكرية وجولاته السياسية من الأوائل الذين حرّكوا فترة الجمود الفكري والسياسي في الأمّة الإسلامية، كان يرى أنّ الإبقاء على البلاد العربيّة إبقاءٌ على عمود الإسلام؛ فأطلق أوّل دعوة للوحدة العربيّة وأوّل فكرة لتأليف الجامعة العربيّة، وحينما اعتدت إيطاليا على ليبيا العام1911 ذهب متطوعاً في صفوف المجاهدين بليبيا،..، مع تدهور حالة العالم الإسلامي تحت وطأة الاستعمار، بزغ نشاط الأمير شكيب أرسلان الإصلاحي والفكري والسياسي المناهض للاستعمار كواحد من أهم المصادر التي كانت تغذي أفكار العديد من الزعماء المغاربة في تلك الحقبة الحرجة من تاريخ المغرب العربي،..، بدأ حياته السياسية في شبابه مدافعا عن النزعة العثمانية منتقلا بذلك أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها إلى إيمانه بفعالية القومية العروبية حتى انتهى به المطاف مدافعا مخلصا للقومية الإسلامية،..، استطاع أن يجعل من أفكاره مصدرا للحركات الوطنية في المغرب العربي من خلال كتاباته السياسية والدينية العديدة من منفاه.

يُنظَر:(أرسلان) شكيب، لماذا تأخّر المسلمون ولماذا تقدّم غيرهم؟، تحقيق: محمد بوزواوي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص:7،8،9،10،11.

وَ(رياض) عمر، مراسلات الأمير شكيب أرسلان مع مؤرخ تطوان محمد داود، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2015، ص:13.

اعتمد ميثاق جامعة الدول العربية ملحقا خاصا بالأقطار العربية المحتلة وسجّل توصيةً بالتعاون معها فيما يخص تطلّعاتها إلى التحرر والاستقلال، وجنباً إلى جنب مع نضال الحركات الوطنيّة للمغرب العربي، عَمَدَ طلبة المغرب العربي إلى تكثيف الاتصالات مع الحركات الوطنية وإنشاء المكاتب والانتصار لحقهم في انتزاع حق شعوب المغرب العربي في الاستقلال والانعتاق، وفي القاهرة –التي أصبحت مركز ثقل نضال أبناء المغرب العربي–تمّ تأسيس جبهة الدفاع عن أفريقيا الشمالية التي سطّرت لها أهدافاً:

- السعي بالطرق المشروعة لتحقيق حرية الشعب في المغرب العربي والعمل على ضمّ أقطاره إلى جامعة الدول العربيّة.
- السعي لتحقيق أغراض الجبهة بجميع الوسائل المشروعة كإنشاء الصحف والأندية وفروعها في مصر وخارجها.
- تحريم العصبيات (التحزّب الضيّق) والسعي إلى تحقيق التضامن بين الأحزاب المغاربية.[1]

1-2-1- مؤتمر المغرب العربي1947:

مع انتقال مركز نضال الحركات الوطنية للمغرب العربي إلى القاهرة ونشوء جامعة الدول العربية، التقى ممثلو الحركات الوطنية للأقطار الثلاثة وأثمرت اجتماعاتهم عن ضرورة التوجه الجماعي نحو هدف استقلال المغرب العربي وبشكل أكثر تنظيماً، أين تمّ الاتفاق على أنْ تأتلف الجهود في مؤتمر جامع حمل اسم مؤتمر المغرب العربي والذي انعقد بالقاهرة في الفترة الممتدة من:15-22 فبراير 1947.

"وقد رُوعِيَ في المؤتمرين أن يكونوا مُمثّلين لحركة من الحركات القائمة في شمال أفريقيا حتّى تتمّ للمؤتمر صبغته الإجماعيّة التي تُعطي لقراراته قوة تأييد الأحزاب برمّتها"، حيث:

[1] داهش (محمد علي)، المغرب العربي المعاصر الإستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص:361،362.

– مكاتب حزب الدستور في كلّ من القاهرة ودمشق ممثلا لتونس.

– مكتب حزب الشعب بالقاهرة ممثلاً للجزائر.

– رابطة الدفاع عن مراكش والوفد المراكشي لدى الجامعة ممثلاً للمغرب.

ويَصِفُ الفاسي القرارات المنبثقة عن مؤتمر المغرب العربي بأنّها في غاية الخطورة، وجاءت قراراته في جانبها الأهم حول راهن المغرب العربي الواقع تحت وطأة الاستعمار، وهنا يعرض الباحث لمجموعتين من القرارات من حيث اختلاف المصدر والصيغة، ففي حين أن الفاسي كطرف رئيسي مشارك في المؤتمر قدّم صيغة تبدو أنها أكثر وضوحا وتفصيلا، إلّا أنّ ما عرضه سكرتير المؤتمر عبد الكريم غلّاب* وعلى أهميّته لم يكن بنفس الوضوح والمباشرة في الطّرح أو على الأقل فيما يخص بعض البنود، مثال ذلك مايتعلّق صراحة بعدم الاعتراف لفرنسا بأيّ حقوق في الجزائر، ومع ذلك فإنّ غلّاب أضاف عنصرين هامّين جدا وهما ما تعلّقا بوحدة الأقطار الثلاثة بعد الاستقلال وتوحيد مكاتب كفاح المغرب العربي، حيث يذكر صاحب كتاب الحركات الاستقلالية في المغرب العربي البنود التالية:

–بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وعدم الاعتراف بأيّ حق لفرنسا في الجزائر.

– مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.

– المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب كلها.

– رفض الانضمام للاتحاد الفرنسي في أيّ شكل من أشكاله.

---

*يُعدّد غلاب الأمين العام للمؤتمر القرارات في كتابه قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي في:

- النضال من أجل استقلال المغرب وتونس والجزائر.
- عدم الاعتراف بالاحتلال الفرنسي للأقطار الثلاثة.
- العمل على توحيد هذه الأقطار بعد الاستقلال.
- تنظيم الكفاح المشترك لتحقيق الهدف المشترك.
- توحيد حركات الكفاح في عمل موحّد ومكتب واحد هو مكتب المغرب العربي.

غلّاب(عبد الكريم)، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ص:371.

– اعتبار أيام احتلال الجزائر (05 مايو) وفرض الحماية على تونس (12 مايو) وفرض الحماية على مراكش (30 مارس) أيام حداد في جميع أقطار المغرب[العربي].

– تعزيز الكفاح في الدّاخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء.

في حين اعتمد المؤتمر قرارات أخرى تمّ إدراجها تحت العناوين الآتية:

– تنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب[العربي].

– المغرب العربي والجامعة العربية.

– عرض القضية المغربية [المغرب العربي] على الهيئات الدولية.

بالإضافة إلى نقاط عامّة كتأييد قضية فلسطين والقضية المصرية،...[1]

1-2-1-1- مكتب المغرب العربي:

تُوّجت أعمال وتوصيات مؤتمر المغرب العربي بإنشاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة وذلك بهدف تأمين تنسيق عمل مكاتب الحركات الوطنية، وتنظيم أعمالها في إطار موحّد ينتظمُ في هيئة جديدة سمّيت بمكتب المغرب العربي.

تأسس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في 22 فبراير 1947، وقد كُلّف بالآتي:

– الدعاية لقضية المغرب العربي ونشرها وذلك عبر إصدار نشريّة إخبارية تُؤمّن للصحف وشركات الأخبار المعلومة الصحيحة عن بلاد المغرب العربي.

– إعداد المنشورات والتقارير الخاصة بقضية المغرب العربي وإرسالها للحكومات والهيئات العربية وغيرها.

– تعزيز التواجد في عواصم المغرب العربي من خلال المحاضرات والمؤتمرات وفي إطار تفاعلي بين داخل وخارج المغرب العربي.

لقد شكّل مكتب المغرب العربي بالقاهرة بصفته مؤسسةً منبثقة عن المؤتمر أول نواة للوحدة السياسية للمغرب العربي وعلى غرار مكتَبَي دمشق ونيويورك، فقد امتاز مكتب القاهرة

[1] علال الفاسي، مرجع سابق، ص:375،376.

بنجاحه في دمج عناصر الحركات الوطنية الثلاث (الجزائرية والتونسية والمغربية) وتأمين تنسيق أعمالها.[1]

استطاع مكتب المغرب العربي أن يحقق الانتشار في بداياته من خلال قيامه بعملية تحرير الزعيم المغربي عبد الكريم الخطابي أثناء نقله من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية من منفاه الأول بجزيرة بالمحيط الهندي إلى ضاحية جنوب فرنسا، حيث تمّ تهريبه أثناء مرور الباخرة التي تُقلّه بقناة السويس وتمّ منحه حق اللجوء السياسي بمصر ليلتحق برفقائه من قادة النضال من بلاد المغرب العربي.

قام المكتب أيضا بتأمين مساعدات ماليّة لأبناء المغرب العربي بالقاهرة وخاصة الطلبة والمتطوعون للمشاركة في حرب فلسطين.[2]

1-2-1-2- لجنة تحرير المغرب العربي:

شكّل التحاق الأمير عبد الكريم الخطّابي برفقاء النضال من قادة الحركات الوطنية بالقاهرة تحولا نوعيّاً في فكر وآداء الحركات الاستقلالية للمغرب العربي، فبعد أن حظِي زعيم ثورة الريف المغربي باستقبال رئيس الحكومة وملك مصر، عَمَد إلى عقد سلسلة من الاتصالات والاجتماعات مع أعضاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة أين تبدّى له أنّ معظم نشاط هذا المكتب اقتصر على العمل الدّعائي ضدّ الإدارة الاستعمارية.

حاول الخطّابي إعادة مفهمة المقاومة ضدّ الاحتلال بطرحه مجدّدا لفكرة العمل الثوري والمسلّح، وعطفا على ذلك سعى إلى توحيد الأحزاب السياسية للمغرب العربي وتجديد الدعوة إلى رفقائه القُدامى في حرب الرّيف لاستئناف العمل الثوري وذلك بعد أن وقف الخطّابي على عدم جدوى العمل السياسي والدّعائي في غياب مقاومة مسلّحة وفي ظلّ تراجع التنسيق بين التنظيمات السياسية الممثّلة للحركات الوطنيّة وهو ما حمله تصريحه:" ما

---

[1](ابن عبود) أمحمد، مكتب المغرب العربي في القاهرة، الرباط: مطابع منشورات عكاظ، 1992، ص:42،07-43.

[2](العبيدي) سعد عبد خليفة، حركات التحرر المغربي والجامعة العربية، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 19، الجزء السادس، 2018.

كنت أعلم أنّ الدفاع عن الحق أصبح بعيدا عن أداة الدفاع وأنّه يكتفي بتقديم مذكرات وإقامة مظاهرات يتساقط فيها العشرات والمئات من الأبرياء ويُبادون كالحشرات، وكان هذا محتوى وطنيّتهم الذي طرحوه أمامي..والواقع أني فوجئت، ولم أكُن أتصور أنّ الزعماء الوطنيين يلتمسون حقوق الشعب بمكتب تقتصر مهمته بجمع قصاصات الصحف وإقامة الحفلات، بينما الحقيقة تقول بصراحة أنه لا محيد من توحيد الكلمة وجمع صفوف المواطنين واستعمال السلاح الوطني".

لأجل تعبئة الجميع لِما توصل إليه الأمير الخطّابي من ضرورة وكفاءة المقاومة المسلحة، قاد دبلوماسيةً تجاوزت الحركات الوطنية المغاربية إلى الاتصال ببعض رؤساء وملوك العرب وعرض قضية المغرب العربي وتطلعاته المشروعة في الخارج من خلال نداءات موجهة للشعب الفرنسي وكل أحرار العالم[1].

تُوِّج نشاط الأمير الخطّابي بتأسيس لجنة المغرب العربي وسعيه لتغيير مُدركات* قادة وقواعد المقاومة لبلاد المغرب العربي إلى انتهاج الخيار العسكري كأسلوب يجب أن تجتمع عليه كافة القوى السياسية للمغرب العربي في مواجهة الاستعمار وانتزاع الحقوق المشروعة للمغرب العربي.

[1] (بوجمعة) أكرم، "الأمير عبد الكريم الخطابي وظروف تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي"، **مجلة تاريخ المغرب العربي**، العدد:05، 2017.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45101، الفحص: 2020/05/01.

*اجتهد الأمير الخطابي في تجسير التقارب بين أحزاب مغاربية تعيش خلافات أيديولوجية وأخرى سياسية؛ بسبب تنافر الإدراكات السياسية حول أسلوب النضال المُنتهج إزاء المستعمر واحتداد النزعة القُطريّة على حساب وطن المغرب العربي بالإضافة إلى المُكوّن الفكري والأيديولوجي لأحزاب المغرب العربي التي تلتزم الطابع الوطني القائم على الإعتزاز بالشخصية العربية الاسلامية وتلك التي تحاول استلهام النموذج الأوربي و يُلحق بكل ما سبق مشاكل الزعامة التي أدّت إلى انشطارات حزبية بين قديم وجديد (تونس:الدستوري الحر القديم والجديد) وبين تنافس على الولاء للملك خوفا من تهديد لمركزه(المغرب: حزب الاستقلال والفاسي رأساً مقابل الأمير الخطّابي).

أسّس الخطّابي لجنة تحرير المغرب العربي في:1948/01/05 وانضوى تحت مظلتها قادة الحركات الوطنية للمغرب العربي، وقد أكّد ميثاق اللجنة على:

- المغرب العربي بالإسلام كان، وللإسلام عاش، وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.
- المغرب العربي جزءٌ لا يتجزّأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربيّة مع بقيّة الأقطار العربيّة أمرٌ طبيعيٌّ ولازم.
- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التّام لكافّة أقطاره.
- لا غاية يُسعى لها قبل الاستقلال.
- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.
- لا مفاوضة إلا بعد الجلاء.
- حصول قُطر من أقطار المغرب العربي على استقلاله التام لا يُسقِط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح المسلّح لتحرير البقيّة.

استمرّت النزعة الوحدوية للمغرب العربي مع انتصار الخيار العسكري و إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي، يظهر ذلك في بيان الخطّابي في:1948/02/07 " .. ومادامت قضايا المغرب العربي أصبحت قضيّةً واحدة، فمواجهة المستعمر ستكون واحدة"، وتبعا لذلك تمّ إنشاء معسكرات التدريب للمغاربة في المشرق العربيّ وذلك رغم بروز اتجاهات وطنية مناوئة؛ تراجعت عن المقاومة المسلّحة لصالح العمل الحزبي والسياسي وطلباً للزعامة أيضا، وهنا بادرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن طريق الشيخ البشير الابراهيمي* إلى محاولة توحيد الصّف المغاربي وتذكير القوى السياسية المغاربية بأنّ: "تَفرُّق الأجزاء لم يأتِ من طبيعة الوطن، وإنّما جاء من طبائعنا الدّخيلة.."

*الشيخ البشير الإبراهيمي: (1889-1965)، فقيه مُصلح، شاعر وخطيبٌ مُفَوّه، اسمه الحقيقي: محمد بن البشير بن عمر طالب، ولد بأولاد براهم بسطيف، ومن هنا جاء اسمه الإبراهيمي، كاتب ذا أسلوب مُتَأنّق ومتميز، عُيّن في المجمع العلمي العربي في كل من القاهرة ودمشق وبغداد، أسّس مع ابن باديس جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريين في العام

واصل الأمير الخطّابي نضاله في إعلاء قيمة الكفاح المسلّح وسيلةً وحيدة للاستقلال التام وتعبئة أبناء المغرب العربي في الداخل والخارج من أجل وحدة الوسيلة ووحدة الهدف، فأسّس جيش المغرب العربي العام 1948 ووضع خطّة حرب التحرير في 1949/03/05، كما أثمر نشاط لجنة تحرير المغرب العربي تأسيس كلٍّ من جيش التحرير التونسي في العام 1952 وجيش التحرير المغربي في1953، ثمّ كانت ثورة الجزائر العام 1954[1].

1931، نائبا لها ثم رئيسا بعد وفاة ابن باديس، سُجن وفُرضت عليه الإقامة الجبرية عدة مرات، من أهمّ مؤلفاته: "عيون البصائر"، "في قلب المعركة"، جمع نجله أحمد طالب الإبراهيمي آثاره ونشرها في "آثار الإبراهيمي"، تُوفي الشيخ البشيرالإبراهيمي في 19ماي1965.

أنظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص:20،21.

[1] داهش (محمد علي)، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2004، ص:180،181،182.

1-2-1-3- مؤتمر طنجة 1958:

منذ العام 1948، بدأت ملامح التملّص من العمل في إطار المغرب العربي وتصدّع جبهة المغرب العربي المُوَحّدة التي ترافقت مع بروز النزعة المحليّة والوطنيّة الضيقة لدى كل من بورقيبة(تونس) والفاسي(المغرب)، أين كان الرفض المزدوج لزعامة شيخ المقاومين في المغرب العربي الأمير عبد الكريم الخطّابي والتي أصبحت تنافس وتهدّد عرش الملك محمد الخامس، أين اندفع علّال الفاسي إلى تعزيز ولاءه للملك من طريقين:

- تعزيز التقارب بين حزب الاستقلال المغربي وبين الملك محمد الخامس.
- التنصّل تدريجيّاً من التزاماته إزاء لجنة تحرير المغرب العربي وما أعقَبها من لقاءات مغاربيّة.

شكّلت ثورة الفاتح من نوفمبر1954 بما رافقها من زخم وتفاعل شعبي مدافعاً مهمّا في إعادة إحياء جبهة المغرب العربي المُوحّدة؛ ظهر ذلك من خلال:

- رفض المقاومة التونسية تسليم أسلحتها للإدارة الفرنسية أو لجان الحزب الحر الدستوري الجديد وذلك تبعًا لاتفاق هذين الأخيرين في ديسمبر1954، أكثر من ذلك، فضّلت بعض جيوب المقاومة التونسية جعلَ أسلحتها في خدمة جيش التحرير الوطني الجزائري.
- إطلاق الأمير الخطّابي في المغرب دعوةً لدعم وإسناد ثورة الجزائر وتعزيز تنسيق العمل العسكري في أقطار المغرب العربي ضدّ المستعمر[1].

وفي ظلّ الاستغناء بالمحليّة في العمل على المستوى الحزبي وعلى حساب جبهة العمل على مستوى المغرب العربي، وكذلك تنامي النزعة القُطريّة لدى كلّ من: حزب الاستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري الجديد التونسي وحركة انتصار الحريات

[1](رخيلة) عامر، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، **مجلة المصادر**، العدد:01، 1999، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/58883 ، تاريخ الفحص في: 29أبريل2020.

الديمقراطية الجزائرية، كانت القاعدة النضالية للحركات الوطنية على مستوى آخر من العمل الثوري والتنسيق العسكري* على مستوى المغرب العربي.

وفي سياق إقليمي ودولي؛ كانت كل من تونس والمغرب قد توصلتا بعد مسار تفاوضي إلى رفع الحماية الفرنسية والحصول على الاستقلال في العام 1956، وبروز التوجه الثنائي لكل منهما نحو اعتناق صيغة تعاونية مع فرنسا مستقبلا وفي ظل قواعد عسكرية فرنسية في كل من البلدين بموجب اتفاقيتَي الاستقلال، برزت هذه النزعة التعاونية والارتباط بالمستعمر السابق في:

- تصريح الرئيس التونسي بورقيبة في العام 1957، حينما ربط قوة فيدرالية شمال أفريقيا بتعاونها مع فرنسا مستقبلا، وهي رؤيةٌ انبَنَت على مُدركاتٍ قَبليّة تعود إلى العام1937؛ حيث طرح ذات الشخص–ضمن أرضية مطلبية لبلدان المغرب العربي وبعد القرار الفرنسي بحلّ النّجم–فكرة اندماج حرّ للبلدان الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب) في نظام متوسطي على شكل فيدرالي(إتحادي) مع فرنسا.

*يذكر الأستاذ عامر رخيلة (أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر) نقلاً عن مجلة الأصالة التي كانت تصدر بالجزائر عن وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدّينيّة (1974–1981) شهادةً مهمّة للأستاذ عبد الحميد مهري– رحمه الله –؛ حيث يذكر أنّ شابّين مغربيّين اتصلا به(خلال ماي1953 أي بعد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني) ويتعلّق الأمر بكلّ من: الهاشمي الطود وحمادي الريفي، قَدِما من تونس و كانا على اتصال بكلّ من المخابرات المصرية والأمير عبد الكريم الخطّابي وبعض أعضاء حزب الشعب الجزائري بالقاهرة، وقد طلبا منه تأمين اتصال مع من يساعدهم في مهمّة تتعلق بتنظيم حركة المقاومة المسلّحة بالجزائر بالإضافة إلى المساهمة في تنسيق حركة مسلّحة في كامل المغرب العربي، وأعلما السيد مهري بأنه ولنفس المهمة اتصلا بالديوان السياسي التونسي ويرغبان في إيصال محتوى المهمّة إلى المغرب أيضا، وقد قام السيد مهري –رحمه الله– بتأمين اجتماع لهما مع محمد بوضياف –رحمه الله– (كان مكلفا بمهمّة التنسيق بين مختلف الجهات من أجل إعادة تشكيل المنظمة الخاصة التي تمّ اكتشافها من قبل المستعمر الفرنسي العام 1950) وقد تمّ الاتفاق على أن يتمّ الاتصال مجددا بعد رجوعهما من المغرب كي يتمّ تزويدهما بصورة كاملة عن الوضع هناك من أجل صياغة خطة تضمن تنسيق الكفاح في المغرب العربي، ويضيف السيد مهري أنّ رجوع الشابين المذكورين من المغرب كان قد حمل معه معلومات حفّزت زملاءه في الجبهة على تكثيف الجهود استعدادا لأحداث هامة مرتقبة في خريف العام 1953.

(مهري) عبدالحميد، "أحداث مهّدت لفاتح نوفمبر1954"، **مجلّة الأصالة**، العدد:22، الجزائر، 1974، ص:16،17.

- اقتراح الوساطة المغربيّة بين فرنسا والثورة الجزائرية من قِبل ملك المغرب محمد السادس في العام 1956.

ثمّ كانت حادثة ساقية سيدي يوسف في08 فيفري 1958 التي وضعت مشروع فيدرالية شمال أفريقيا الفرنسي على المحكّ، وعلى صعيد آخر كان مؤتمر باندونغ في أفريل1955 والتجربة الوحدوية للمملكة العربيّة المتحدة لكل من مصر وسوريا تُلقي بظلالها على المشهد في المغرب العربي؛ أين تخوّف كل من الرئيس التونسي بورقيبة وملك المغرب محمد السادس من آثار تجسير محتمل لعلاقات جزائرية مع حكومة الضباط الأحرار* في القاهرة التي طالما اعتبرها المغرب "مقصلةً للمَلَكيّات"، من جانب آخر كانت القاهرة متوجّسةً من قيام مغرب عربي قد يكون منفصلاً عن المشرق العربي وذلك بالاستناد إلى التوجّس المتبادل بين النظامين الجمهوري والملكي في كل من القاهرة والرباط على التوالي[1]، وفي ظلّ هذه السياقات المتداخلة، ظهرت الدعوة إلى عقد مؤتمر لوحدة المغرب العربي، فكانت طنجة 1958.

*يقصد بحكومة الضباط الأحرار، النظام الذي أسسته ثورة 1952 إثر إزاحة الملك فاروق عن السلطة في مصر وإعلان النظام الجمهوري على أنقاض النظام الملكي.

[1](بلقاسم) محمّد، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، ج2، (واقع فكرة الوحدة)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص:318،319-327.

انعقد المؤتمر[1] بطنجة بالمغرب في:27-30 أبريل1958، بقصر المارشان بحضور كل من ممثلي أحزاب المغرب العربي الثلاثة:

- عن حزب الاستقلال المغربي: علال الفاسي، أحمد بلافريج، المهدي بن بركة، عبد الرحيم بوعبيد، الفقيه البصري، محجوب بن صديق، أبوبكر القادري.
- عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية: عبد الحميد مهري، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، ملوك قايد المدعو رشيد.
- عن الحزب الحر الدستوري التونسي: الباهي الأدغم، الطيب مهيري، عبد الله فرحات، أحمد تليلي، علي البلهوان، عبدالمجيد شاكر.

تُوّجت أعمال مؤتمر طنجة بإعلان ثلاثة قرارات:

1- قرار حول حرب التحرير الجزائرية.

2- قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي.

3- قرار حول توحيد المغرب العربي: أكّد المؤتمرون على العمل لتحقيق وحدة المغرب العربي معتبرين أن الاتحاد الفيدرالي هو الشكل الأنسب لمنطقة المغرب العربي، وتحت هذا القرار اقترحوا البنود الآتية:

- إنشاء مجلس استشاري للمغرب العربي في المرحلة الانتقالية لدراسة القضايا ذات المصلحة المشتركة وتقديم التوصيات للسلطات التنفيذية المحلية.

---

[1] سَبَقَ المؤتمر اجتماع اللجنة التنفيذية الذي دعا إليه حزب الاستقلال بقيادة علال الفاسي في02 مارس1958، وأصدرت بلاغا جاء فيه أنها قامت: " بتحليل الوضع على جبهة الشمال الأفريقي وفي ظل حوادث جنوب المغرب وساقية سيدي يوسف، وكذلك الحالة الجزائرية وتطورات البيئة الدولية، كما أعلنت تضامنها مع كفاح الجزائر...كما أكّدت اللجنة التنفيذية للحزب على: " ضرورة الشروع منذ الآن في دراسة الخطط التي تؤدي إلى تعزيز مظاهر التآزر والاتحاد، سعيا وراء إنشاء وحدة حقيقية، تلبي المطامح الصادقة لشعوب المغرب العربي الثلاثة".

(مقلاتي) عبد الله، "الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغاربي(أفريل1958)"، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد:18.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2723 تاريخ الفحص في: 03 ماي2020.

- توصية بضرورة الاتصالات الدّورية وعند اقتضاء الظروف بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاثة للتشاور وكذلك متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري.
- توصية موجهة إلى حكومات أقطار المغرب العربي بعدم التوجه الانفرادي الذي من شأنه ربط مصير الشمال الأفريقي بميدان العلاقات الخارجية والدفاع إلى حين قيام المؤسسات الاتحادية.
- تأسيس أمانة دائمة للمؤتمر للسهر على تنفيذ مقرراته مكوّنة من 06 مندوبين عن كل حركة ممثلة في المؤتمر، وتجتمع دوريا في كل من تونس والرباط على أن تنعقد أولى لقاءاتها في شهر ماي1958[1].

إنّ جبهة المغرب العربي الموحّدة التي ظهرت في طنجة1958 لم تصمد طويلاً أما المصالح القُطريّة لبلدان المغرب العربي، ففي حين كانت الثورة الجزائرية تدخل عامها الرابع في كفاح ضدّ استعمار استيطاني فإنّ سلوك الجارتين الشرقيّة والغربيّة لم يكن في مستوى الزخم الوحدوي الذي رافق لقاء طنجة وما أسفر عنه، حيث وضعت تونس–بورقيبة "الخبز" أمام مسألة دعم الكفاح في حرب الجزائر حينما سمحت لفرنسا باستخدام التراب التونسي من خلال أنبوب نفط يمتد إلى ميناء قابس في إطار ما عرف باتفاقية "إيجلي"، وعلى الخاصرة الغربية تم إنشاء لجنة مغربية للتفاوض مع فرنسا حول الحدود الجزائرية–المغربية وهي المسألة نفسها التي أثارها حزب الاستقلال قبل مؤتمر طنجة حينما طالب الملك المغربي بضرورة التفاوض مع فرنسا حول استرجاع بعض المناطق التابعة للمغرب في الجزائر[2]

---

[1](العايب) معمر، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2009، ص:137–139، 159–162.

[2](رخيلة) عامر، مرجع سابق، ص:229–232، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/58883 ، تاريخ الفحص في: 29أبريل2020.

يرى الجابري في معرض تقييمه لمؤتمر طنجة ومآلاته أنّ استقلال الجزائر العام1962 وضع نهايةً لفكرة المغرب العربي وذلك بما رافقه مِنْ مايسمّيه الجابري من طرح جديد حول هذه الفكرة، ويضيف:أن نكون مغرباً عربيّاً معناه أن لا نكون محكومين بالأجنبي، أن لا نكون مرتبطين بفرنسا ولا بالجامعة الفرنسية، وبكلمة أخرى: أنّ التّشبّث بفكرة المغرب العربي معناه أن نكون "الآخر"، ذلك أنّ جوهر فكرة المغرب العربي أثناء الاستعمار كانت تعني في وعي النخبة آنذاك وحدة العمل، لا وحدة الهويّة ويستند في رؤيته هذه إلى تصريح الجزائري عبد الحميد مهري–رحمه الله– أحد أعضاء الوفد الجزائري في مؤتمر طنجة وذلك بمناسبة مرور عام على المؤتمر: "إنّ قرارات مؤتمر طنجة ترمي في معظمها إلى مساندة الجزائر في تحقيق استقلالها واستكمال تونس والمغرب شروط سيادتهما الكاملة"، وأضاف عندما سُئل عن المؤسسات التي أقرّها المؤتمر كالمجلس الاستشاري للمغرب العربي:(لأنّ هذه القضية الهامة لم يُولِها المؤتمر عناية "كافية" عند بحثها)، بالنسبة للجابري، فإنّ مؤتمر طنجة مَثَّلَ أقصى ما بَلغهُ وعيُ النّخبة آنذاك[1].

1-3- تأسيس إتحاد المغرب العربي: الإنطلاقة والجمود

منذ 1962، دخل المغرب العربي مرحلة جديدة مع استقلال كافة أقطاره، لكنه خرج مثقلا بتركةٍ من المشاكل متعددة الأوجه سياسيّاً واجتماعيّا واقتصاديّاً،..، حيث شكّلت قضايا الحدود والسيادة والصراع على السلطة والكلفة الاجتماعية/الاقتصادية للمقاومة المسلحة رهانات حقيقية بالنسبة لدول المغرب العربي حديثة الاستقلال والتي أنهكتها نزاعات مابعد التحرر، وفي هذا المناخ العام كان لا بد من التفكير في تجنيد جماعي لطاقات بلدان المغرب العربي والتوجّه نحو مسار تكاملي يمكّن من التجاوز على العقبات السابقة، وانتهاج سلوك تعاوني في مقابل الصراع وصولا إلى تكتيل الجهود وتوحيدها، بالاستفادة من التجارب

[1](الجابري) محمد عابد وآخرون، مرجع سابق، ص:22،23.

واللقاءات التاريخية التي جمعت أقطار المغرب العربي على الكفاح ومقاومة المستعمر داخل وخارج أوطانها.

1-3-1- المشاريع التمهيدية للإتحاد:

وطالما أنّ مُخرجات طنجة1958 لا تزال ماثلة كتجربة تمّ كبحها بفعل الرؤى القُطريّة والمسائل الخلافية الحادة والموقف المستقبلي من المستعمر السابق، ظهرت الحاجة إلى منافذ أكثر براغماتيّة من خلال مسلك اقتصادي يركّز على المنافع وتعضده المصالح المشتركة وذلك لتأمين عوائد مأمولة على مستوى المغرب العربي وشعوبه وأقل تكلفة من المسلك السياسي الذي يثير مسائل خلافية تشكّل وقودا متجدّدا لنزاعات قد تتهدّد سلامة وأمن إقليم المغرب العربي كَكُل، لذا اتجه الاهتمام رسميّاً إلى إعادة إحياة مبادرات وحدوية أين التقى وزراء اقتصاد المغرب العربي وأعلنوا عن ميلاد هيئة جديدة تضطلع بمهام التعاون الاقتصادي وتعضيد العمل المشترك لأقطار المغرب العربي.

1-3-1-1- اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي1965:

يُؤرّخ للعمل المشترك للمغرب العربي وفي نطاقه الاقتصادي، مع تأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، حيث برزت الحاجة إلى وضع أسس تنمية اقتصادية للمغرب العربي ومن ثمّ التكامل.

جَرَت العام 1964 محاولة لتطوير مضمون اقتصادي لوحدة المغرب العربي الكبير، حيث تقرّر عقد مؤتمر تحت إشراف اللجنة الاقتصادية الأفريقية التابعة للأمم المتحدة وبمشاركة وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي، وأعلن المؤتمر إنشاء هيئة دائمة للتعاون الاقتصادي سمّيت بـ: اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، كُلّفت ببحث ودراسة مجموع المسائل المرتبطة بالتعاون الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي الأربعة (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا)، كما قرّر المؤتمرون:

- إنشاء مركز للدراسات الصناعية يكون مقرّه العاصمة الليبية طرابلس.

- تنسيق خطط الإنتاج الزراعي وأعمال السياحة والنقل البري والملاحة البحرية.
- إلغاء الحواجز الجمركيّة تدريجيّاً واتباع سياسة جمركية مُوحّدة.[1]

تمّ تأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي في 1964/10/11 بعد لقاء خبراء المغرب العربي، وتكوّنت اللجنة من 05 هيئات ذات طابع اقتصادي وخَدَمي، حيث تقرّر:"وضع إطار محدّد في مجال الاقتصاد والتجارة في أفق تحقيق الوحدة الاقتصادية للمغرب العربي"[2].

تنعقد اللجنة الاستشارية 04 مرات في السنة، ومقرها بالسفارة المغربية في تونس، ويتم إقرار ميزانيتها من طرفها ومصدرها هو مساهمات الدول الأعضاء الأربعة، وقد تضمّن قانونها الأساسي "المُعدّل في جويلية1970" (21 بندا)[3]

تتكوّن اللجنة الاستشارية من08 مندوبين (02 مندوبان عن كل دولة)، كما أنها تضمّ نوعين من الهيئات:05 دائمة وتخصّ(مجلس وزراء الاقتصاد بصفته سلطةً عليا، الأمانة العامة، مركز الدراسات الصناعية، وكالة للصادرات، الديوان المغربي للتعويضات) وَ06 غير دائمة وتخصّ(الاتصالات، تنسيق خدمات البريد، السياحة، التنسيق الصناعي، البحث الإحصائي، الإنتاج الزراعي).

وحسب نظامها الأساسي، فإنّ اللجنة الاستشارية تضطلع بمَهمّة عامّة تخصّ" دراسة مجموع المشاكل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأربعة وكذلك تقترح–على المجالس الوزارية الوطنية–كافة التدابير التي من شأنها أن تساعد في تقوية ودعم وبناء مجموعة اقتصادية في المغرب العربي".

---

[1](عوض) محسن، "محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي"، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص:282.

[2](داهش) محمد علي، المغرب العربي المعاصر..، مرجع سابق، ص:383،384.

[3]Amos J.Peaslee, International governmental organizations (Constitutional documents),3rd Edition, Martinus Nijhoff, The Hague, Netherlands, 1974, p:1027-1028-1029.

According to its statute, the CPCM had the general mission of "Studying the ensemble of problems connected to economic cooperation between the four states and to propose to the national ministerial councils, on all the measures which could potentially help to reinforce cooperation and build a Maghrebi economic community".[1]

عقدت اللجنة الاستشارية 07 دورات في الفترة الممتدة من:1964 إلى غاية 1975، أين تعطّل نشاطها:

1- الدورة الثانية(26-27 نوفمبر 1964) بطنجة:

- التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية وبين مختلف الوحدات الصناعية.
- تمويل مشاريع التنمية وتوحيد السياسات في ميدان القوى العاملة والتكوين المهني.

2- الدورة الثالثة(25-27 ماي1965) بطرابلس:

- تحديد ميزانية اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي.
- إنشاء وتنظيم مركز الدراسات الصناعية.
- توصية بشأن صناعة الفولاذ والدعوة إلى تكوين لجنة مختصة لدراسة القطاع.
- توصية بشأن قطاع التأمين والمواصلات في ميدان الحلفاء وتنظيم الإحصاءات الصناعية.

3- الدورة الرابعة(11فيفري1966) بالجزائر:

- إجراءات تنظيمية تخص مقر اللجنة وأعضائها الدائمين ومقر الأمانة،..
- تنسيق السياسات التجارية مع الخارج.
- سياسات السياحة والحسابات الوطنية والإحصاءات التجارية والصناعية.
- تدعيم التوصيات السابقة الخاصة بصناعة الحديد والصلب،..

4- الدورة الخامسة(22-23نوفمبر 1967) بتونس:

- مناقشة ما توصلت إليه مختلف ميادين الدراسات الموصى بها.

[1]Andrea Ranelletti, Enhancing regional governance and multilateral cooperation in Maghreb, Edizioni Nuova Cultura, Roma, 2018, p:151.

- مناقشة التكامل الاقتصادي المُفضي للوحدة الاقتصادية.
- تحديد قانون نهائي للجنة الاستشارية خلال سنة1968.
- إنجاز مشروع اتفاق ما بين الحكومات يعتمد مرحلة انتقالية لخمس سنوات كأقصى تقدير ويتضمن المحاور الآتية:

- تحديد قائمة للصناعة المعتمدة تكون منتجاتها معفاة الضرائب وبحماية مشتركة في كل بلدان المغرب العربي.
- تحرير خطة التبادل على أمل تشجيع التجارة البينيّة.
- إنشاء بنك مغاربي للتكامل.

5- الدورة السادسة(جويلية1975) بالرباط:

حاولت بعث مخطط لتصدير الحمضيات اعتمادا على أعمال اللجنة المغاربية للحمضيات لكن تداعيات قضية الصحراء الغربية حالت دون ذلك.

أما الدورة السابعة والأخيرة فقد انعقدت بالجزائر في نفس السنة، أين كان الخلاف على أشدّه حول مسألة الصحراء الغربيّة وهو ما أنهى عمليّا نشاط مؤسسات اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي.[1]

إنّ غياب آليّات دقيقة للتكامل ونمو العلاقات الاقتصادية بين شمال أفريقيا ودول الخليج الغنية بالنفط وكذلك ضعف الإرادة السياسية في احتواء الخلافات الدّاخلية هو ما استدعى انهيار اللجنة الاستشارية ومؤسساتها، وبالرغم من وجود اللجنة الاستشارية فإنّ 90 % من الاتفاقيات الموقعة بين دول المغرب العربي في الفترة 1965-1975 كانت ثنائية، أكثر من ذلك؛ وفي نفس الفترة المذكورة كانت كلّ من المغرب، الجزائر، تونس تتفاوض انفراديا مع المجموعة الأوربية مما عمل على تقليص نشاط اللجنة الاستشارية وانحسار نطاق آدائها.[2]

[1](بلقاسم) محمّد، مرجع سابق، ص:393،399.

[2]Andrea Ranelletti, op.cit, p:151-152.

1-3-1-2- المبادرات الوحدوية:

بعد تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، عرف فضاء المغرب العربي نشاطا وحدويّاً جزئيّاً ابتداءً من منتصف الثمانينيّات في شكل محاور برزت من خلال انتهاج اتفاقيات ثنائيّة أو أكثر وممّا ساعد في النزوع نحو هذا الإتجاه هو الانحسار النسبي لمساحات النزاع بين دول المغرب العربي، ظهر ذلك من خلال "عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب بعد اللقاء الذي جمع الرئيس الشاذلي بن جديد والملك الحسن الثاني في الـ04 ماي1988 والذي أسفر عن تصفية الأجواء وفتح الحدود بين البلدين، ونفس الحدث شهدته تونس وليبيا أين تمّ التصالح بين القُطرَين في الـ28 ديسمبر1987... مما ساعد على التقارب والتعاون بين مختلف أقطار المغرب العربي، إذ تكثّفت الزيارات الرسمية واللقاءات على المستويات الثنائيّة والجهويّة والعربيّة"[1]

- **معاهدة الإخاء والوفاق:**

منذ منتصف الثمانينيات، ظهرت بوادر تقارب بين دول المغرب العربي نتيجة جملة من اللقاءات والزيارات، وفي هذا السياق اتجهت كل من الجزائر وتونس إلى توقيع معاهدة الإخاء والوفاق في:19مارس1983، وانضمت إليهما موريطانيا في نفس السنة، أين اعتبرت محطّة إيجابيّة أولى في مسار بناء اتحاد يجمع شعوب المغرب العربي، وقد تعهّد أطراف المعاهدة بـ:

- الإمتناع عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بينهما.

[1] (بن خليف) عبد الوهاب، إتحاد المغرب العربي بين حسابات السّاسة وطموحات الشارع، دار طليطلة، الجزائر، 2010، ص: 21.

- الامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجهةً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية أو من الطرف المتعاقد الآخر.
- عدم السماح فوق ترابه بأيّة مبادرة أو أيّ عمل ينجرّ عن موقف مُعادٍ قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضدّ الطرفين.
- عدم السماح بتنظيم وبنشاط أي تجمع فوق تراب كل منهما من شأنه أن يمسّ بأمن الطرف الآخر أو بوحدته الترابية أو يحاول تغيير نظامه عن طريق العنف.[1]
- **معاهدة وجدة 1984:**

في إطار سياسة "المحاور"، جاءت معاهدة وجدة في:13 أوت 1984 التي أُبرمت بين كلّ من المغرب وليبيا وتمّ وسمها بـ: الإتحاد العربي الأفريقي؛ حيث تمّ تبرير إنشاء هذه المعاهدة كرد فعل على معاهدة الإخاء والوفاق 1983 والتي قامت باستبعاد ليبيا إلى حين تسوية مسألة الحدود بينها وبين الجزائر بالإضافة إلى اشتراك بعض الأطراف العربية في دعم الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على ليبيا، في حين أنّ المغرب كانت له ظروفه الخاصة والمتعلقة بالبيئتين الداخلية والخارجية، حيث الوضع الاقتصادي المضطرب بالإضافة إلى الانتصارات التي حققتها القضية الصحراوية على الصعيد الدولي من تزايد حجم الاعتراف الدولي أين حصدت اعتراف 30 دولة في حدود العام 1984، وقد تجاوزت معاهدة وجدة المعاهدة السابقة إلى استحداث إطار مؤسساتي[2] وأعلنت أهدافها في الآتي:

- تعزيز أواصر المودّة الأخوية بين البلدين وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما.
- صيانة استقلال كلا البلدين.

---

[1] (مانع) جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص:67،68.

[2] (بخوش) صبيحة، إتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،ص:151،152،154.

- تحقيق التنمية الزراعية والصناعية والتجارية والاجتماعية.
- إقامة تعاون قصد تنمية التعليم على كل مستوياته.
- الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الاسلام وصيانة الهوية الوطنية العربيّة.[1]

إنّ هذه المبادرات الوحدوية يمكن أن تُدرج في إطار إجراءات إعادة بناء الثقة بين دول المغرب العربي وخصوصاً أنّ آثار تجربة اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي لاتزال ماثلة رغم مسارها الذي اشتمل على أكثر من 80 دراسة قطاعية وكذلك سلسلة اللقاءات والاتفاقيات التي آلت إلى طريق مسدود بعد أن تعمّق الخلاف السياسي مع مسألة الصحراء الغربية، ورغم أنّ هذه المبادرات الوحدوية قد اتخذت شكل محاور ثنائية وثلاثية وبأهداف تسعى إلى التعاون والتكامل، إلّا أنّ هاجسَيْ السيادة القطريّة والأمن قد ألقى بظلالهما على شكل ومحتوى المعاهدات انطلاقاً من البيئات السياسية والاقتصادية السائدة في كل دولة من دول المغرب العربي، بالإضافة إلى تحدّيّات البيئتين الإقليميّة والدّولية، يتبدّى ذلك من خلال الحالة الليبية(أزمة لوكربي) والحالة المغربية(تزايد الاعتراف بالجمهورية الصحراوية)، أين يمكن استشفاف الظّرفية السياسية التي دفعت إلى انتهاج سياسة المحاور ممّا يُضفي عليها صفة التأقيت على الديمومة من جهة، وكذلك الطّابع البراغماتي Pragmatism المؤسّس لا على التكامل كمسار ذي أهداف بعيدة المدى، وإنّما على كيفية إدارة/حل مشاكل داخلية أو أزمات إقليمية أو التخفيف من حدّة سياسات دوليّة.

1-3-2- إتفاقية التأسيس ومؤسسات اتحاد المغرب العربي:

1-3-2-1- اتفاقية مراكش 1989:

تمّ الإعلان عن إنشاء اتحاد المغرب العربي في 1989/02/17 إثر توقيع اتفاقية مراكش* بالمغرب وذلك بعد لقاء سبقه في زرالدة بالجزائر في1988/06/10، أين اجتمع قادة

[1] (مانع) جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص:72.

أقطار المغرب العربي الخمسة(الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)، أعقبه "إصدار "بيان زرالدة" الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي التي اجتمعت بمدينة الجزائر بتاريخ 1988/07/13"[1]

جاءت الاتفاقية في 19 مادة، أبرز فيها المجتمعون دوافع وأهداف وآليات عمل الاتحاد، عكست تصور النخبة السياسية القائم على وحدة الدين واللغة والتاريخ والمصير وتطلع شعوب المغرب العربي للوحدة ووعيا بما يشهده العالم من تحولات وتوجه نحو التكامل لمجابهة التحديات المختلفة، وبالنظر إلى ما تمتلكه بلدان المغرب العربي من إمكانات ومقومات يجعلها مؤهلة لمشروع الوحدة على غرار التجارب الجهوية الأخرى، وذلك عبر مسار عقلاني وبخطوات رصينة انطلاقا من أنّ اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبه وبناء علاقات مع شعوب العالم تسهم في التعاون ودعم الأمن والسلم الدوليين، كما أنّ الاتفاقية إذ تنشد علاقات حسن الجوار والتعاون فإنها تربط ذلك بالدوائر التي تنتمي إليها أفريقيًّا وعربيًّا من خلال دعم العمل المشترك من أجل فضاء أفريقي مزدهر وبناء كيان موحّد يكون لبنة أساسية في طريق الوحدة العربيّة وتعزيز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه المشروعة.[2]

وفيما نصّت اتفاقية مراكش1989 على الأهداف العامة لإنشاء الاتحاد من بناء مجتمع الرفاه وتعزيز السلام بين شعوب المغرب العربي انطلاقا مما يجمعها من وثيق الصلات، وانتهاج مسار تدريجي للعمل التكاملي نحو الاندماج بدءً بحرية انتقال الأشخاص

---

* أنظر نص الاتفاقية في الملاحق، ص: 238.

[1] الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي:

https://n9.cl/3suy3، تاريخ الفحص: 2020/05/15.

[2] أنظر نص الاتفاقية على الرابط:

https://n9.cl/j8x71، الفحص: 2020/05/15.

والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، فإنّها أدرجت بندا فيما يخص العزم على اعتماد سياسة مشتركة في المجالات المختلفة، حيث سطرت الاتفاقية أربع مجالات تشرح هذه السياسة المشتركة:

1- المجال الدولـــــي: تحقيق الوفاق والتعاون الدبلوماسي بين الدول الأعضاء يُبنى على الحوار.

2- المجال الدفاعـــي: الدفاع المشترك القائم على ارتباط أمن واستقلال وحدات الاتحاد ببعضه البعض.

3- المجال الاقتصادي: تحقيق التنمية اقتصاديا واجتماعيا باعتماد الآليات المناسبة من برامج ومشروعات مشتركة.

4- المجال الثقافـــــي: الإقلاع الثقافي المرتكز على التعليم وتنميته وتعزيز الانتماء الحضاري الجامع لشعوب المغرب العربي القائم على الدين الإسلامي والهوية القومية العربية، من خلال التبادل الثقافي والعلمي(للأساتذة والطلبة،..) وتعزيز التعليم العالي المشترك من خلال مؤسسات البحث العلمي والجامعي بين دول المغرب العربي.[1]

رصدت اتفاقية التأسيس مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الاتحادية التي تعمل على إدارة وتسيير الاتحاد كما تم عقد اتفاقيات بينيّة على مستوى المغرب العربي في مختلف المجالات بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى مع منظمات إقليمية ودولية ومؤسسات عالمية في الميدان الفني والتقني والاقتصادي والثقافي،..

[1] النص الكامل للأهداف والمهام على الرابط:

https://n9.cl/zloea، تاريخ الفحص: 2020/05/15.

1-3-2- 2- مؤسسات اتحاد المغرب العربي:

حسب اتفاقية التأسيس يتكون اتحاد المغرب العربي من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية على النحو التالي:

أولا: أجهـزة الاتحـــاد:

- مجلس الرئاسة:

يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، تكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

ويعقد دوراته العادية كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضاءه.

- مجلس وزراء الخارجية:

يتكون من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفة بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد.

ويتولى مجلس وزراء الخارجية:

- التحضير لدورات مجلس الرئاسة.
- النظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.
- دراسة جميع القضايا التي يكلف بها مجلس الرئاسة.
- يعقد مجلس وزراء الخارجية دورات عادية كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الأعضاء ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء.

- **لجنة المتابعة:** تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد.[1]

[1] الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: https://maghrebarabe.org، تاريخ الفحص: 21 مارس 2021.

- تقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لا سيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية.
- تعتبر لجنة المتابعة بمثابة هيئة المتابعة لتطبيق قرارات الاتحاد وجهاز لتنشيط العمل الوحدوي.
- تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية.
- تؤمن لجنة المتابعة نتائج أعمالها بتعاون مع الأمانة العامة على تطوير أشغال مختلف الهيئات وإعطاء ديناميكية لعمل الاتحاد.
- تعمل لجنة المتابعة بتعاون مع الأمانة العامة على تطوير أشغال مختلف الهيئات وإعطاء ديناميكية لعمل الاتحاد.
- تعقد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول المناسبة.

- اللجان الوزارية المتخصصة:

عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/1/23 كالآتي: يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي:

أ- لجنة الأمن الغذائي:

تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي..

ب- لجنة الاقتصاد والمالية:

تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية.**ت- لجنة**

ت- لجنة البنية الأساسية :تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري[1].

[1] الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: https://maghrebarabe.org، تاريخ الفحص: 21 مارس 2021.

ث- لجنة الموارد البشرية:

تهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية.

- وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة.

- تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية.

- تعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة.

ثانياً: مؤسسات الاتحاد:

- **الأمانة العامة:**

تتكون الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي:

- أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة[1].

تقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

[1] الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: https://maghrebarabe.org، تاريخ الفحص: 21 مارس 2021.

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.
- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال.
- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.
- العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين.
- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.
- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.

المقر: الرباط المغرب.

- **مجلس الشورى:**

ويمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد.[1]

[1] الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: https://maghrebarabe.org، تاريخ الفحص: 21 مارس 2021.

- يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة. وقد أقر مجلس الرئاسة الترفيع من عدد أعضاء المجلس إلى ثلاثين عضوا وذلك خلال دورته العادية السادسة[1].
- يعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصصة.

المقر: الجزائر.

- **الهيئة القضائية:**

تتكوّن من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، ويتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات، ورئيس الهيئة ينتخب من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشو، وهي تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع, وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، وتقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة[2].

- **الأكاديمية المغاربية للعلوم:**

الأكاديمية المغاربية للعلوم تهدف إلى:

- إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية.

[1] الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: https://maghrebarabe.org، تاريخ الفحص: 21 مارس 2021.

[2] https://n9.cl/r0579، تاريخ الفحص: 21 مارس2021.

- تطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوافرة.
- تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.
- الحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج.

المقر: طرابلس.

- **جامعة المغرب العربي:**

- تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها.
- تهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.

المقر: طرابلس.

- **المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية:**

- تم توقيع اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 1991/3/10.
- يهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج،
- إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية.
- تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها. المقر تونس.[1]

[1] الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: https://maghrebarabe.org، تاريخ الفحص: 21 مارس 2021.

ورغم أن اتحاد المغرب العربي قد عقد حزمة من الاتفاقيات المختلفة على نهج التكامل و تحقيقا للسياسة المشتركة، إلا أن الظرفية السياسية المحلية والدولية قد أسهمت بحظ وافر في انكماش التجربة التكاملية في أعوامها الأولى وذلك رغم حجم الاتفاقيات الموقعة والعمل المشترك الذي يتمّ توصيفه بالمتواضع بالنظر إلى الإمكانات والمقومات التي تحوز عليها دول المغرب العربي من مورد بشري وطاقوي وزراعي،...، حيث أنه وبالإشارة إلى تحولات البيئة الدولية وبيئة المغرب العربي السياسية فإنّ الاتحاد تزامن مع انعقاد مؤتمر القمة العربية بالجزائر في 07-09 جوان1988 وإعلان قيام الدولة الفلسطينية العام1989 وفتح المجال السياسي للتعددية في الجزائر وما أعقبه من إلغاء الحياة السياسية بالجزائر ثم اللااستقرار سياسيا، وكذلك انقسام الموقف العربي إزاء حرب الخليج الثانية 1991 وتداعيات مسار السلام Peace process إثر عملية التسوية الذي انطلقت في مدريد العام 1991.

لقد التأَمَ مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي 06 مرات كان آخرها قمة تونس في02-1994/04/03 ثم حالت ظروف الحالة المغربية/الجزائرية دون عقد القمة السابعة والمقررة بالجزائر في العام1995 بسبب الموقف من من قضية الصحراء الغربية، وعلى الرغم من تعدد الأجهزة الاتحادية لما فيه لجنة المتابعة واللجان المتخصصة موازاةً مع إقرار حوالي 26 اتفاقية و إنشاء 12 رابطة و26 جمعية وما يزيد عن 45 اتحادا على مستوى أقطار المغرب العربي كهيئات غير حكومية تنشط في مختلف الميادين فإنّ العائد الاقتصادي الذي يشكل متغيرا أساسيا لقياس التكامل يشير إلى أنّ "حجم التجارة البينية للمنطقة لا يتجاوز5% من التبادل التجاري ككل"[1] مقارنة مع حجم المبادلات التجارية مع شركاء من خارج اتحاد المغرب العربي(الاتحاد الأوربي).

[1] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019م، ص:07 على الرابط:

https://www.imf.org/ar/Publications/AREB، الفحص:2020/05/17.

تقدمت عدة محاولات لإنعاش العمل المشترك على مستوى المغرب العربي بعد تجميد مؤسسات الاتحاد بطلب من المغرب في سبتمبر1995، من بينها اجتماع وزراء الخارجية في18-2001/03/19 بالجزائر[1] ثم دعوة الرئيس التونسي منصف المرزوقي اجتماع القمة في أجل أقصاه نهاية العام2012 والتي تكللت بالتئام مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد في دورته الـ30 في 17-2012/02/18 بالرباط أين أكد المجتمعون وفي ظل تداعيات مشهد الاحتجاجات العربية التي انطلقت العام2011 على انعقاد اجتماع القمة في تونس نهاية العام2012.[2]

1-4- المقاربات النظرية للتكامل:

برزت النظريات التكاملية كاتجاه ثالث ضمن الحقل النظري للعلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين، إذ جاءت كمحاولة للرد على الاتجاهين السائدين آنذاك، الاتجاه المثالي الذي بدأ ينحصر مع فشل عصبة الأمم ونظام الأمن الجماعي في تفادي النزاعات الدولية، وتحليل وتفسير السياسية الدولية، والاتجاه الواقعي الذي يفسر العلاقات الدولية على أنها علاقات صراعية من خلالها تسعى الدول في ظل بيئة فوضوية إلى زيادة مقدراتها من القوة للحفاظ على بقائها، ومن منطلق مناقض لهذا الفكر الواقعي برز الفكر الوظيفي الذي استند في تحليله للسياسة الدولية على التعاون الدولي بدل الصراع، وعلى المؤسسات الدولية كوحدات تحليل أساسية إلى جانب الدول.

1-4-1- المقاربة الوظيفية الأصلية

برز التحليل الوظيفي Functional Analysis في العلوم الاجتماعية في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث تأثر بشكل كبير بأعمال عالم الاجتماع

---

[1] (ولد السالك) ديدي، "إتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، **المستقبل العربي**، مجلد: 27 عدد: 312 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص:55.

[2] (خشيم) مصطفى عبدالله، "الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة وتزايد التحديات"، **المستقبل العربي**، العدد:397، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص:17.

الأمريكي ثالكوت بارسنتوز(1902-1979)، وانتقل فيما بعد إلى ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية، على يد كل من غابريال ألموند وديفيد استون.

تختلف النظرية الوظيفية كمنهج لتحليل الظواهر المتفاعلة دوليا عن التحليل الوظيفي[1] إذ أنها تؤكد على دور التقنية في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي حلولها غير سياسية، وبالتالي فهي نظرية تقنية لا سياسية تسعى إلى تحقيق الرفاه والرخاء[2] ويعود الفضل في بلورة هذه النظرية إلى أعمال دفيد ميتراني David Mitrany من خلال كتابيه تطور الحكومة الدولية" 1933، و"نظام السلام العالمي" A Working Peace System سنة 1943.[3]

انطلق ميتراني في تحليله من فكرة أساسية مفادها أن تقسيم العالم إلى دول قومية ذات سيادة أدى إلى تفاقم المشاكل الدولية وانحصار فرص التعاون فيما بينها، مما زاد من احتمال نشوب الحروب، وأمام عجز الدول على حل هذه المشكلات الدولية المتفاقمة، أصبح من الضروري إيجاد وحدات دولية جديدة يقع على عاتقها احتواء هذه المشكلات، إذ يقول:

"**إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات، ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصين المدربين على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي، وإذ أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات**

[1] عبد اللطيف بوروبي، تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص: 144.

[2] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص: 241.

[3] حسين بوقارة، ظاهرة التكامل بيت التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، لمسة، الجزائر، 2017، ص: 50.

للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن والحالة هذه انجاز التكامل الدولي."[1]

إن الفرضية الأساسية للنظرية الوظيفية مفادها أن التعاون بين الوحدات الدولية يكون في مجالات السياسة الدنياLow politics والتي تشمل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يمكن فصلها عن مجالات السياسة العليا High Politics والتي تشمل الشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي[2]، وهنا تقترب النظرية الوظيفية من النظرية الماركسية في تركيزهما على الجانب الاقتصادي بدل السياسي في تحليل العلاقات الدولية.[3]

يقترح ميتراني لتحقيق التكامل الدولي عملية البناء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر–وطنية Supra-National Economic and Social Organisations،[4] تختص هذه المنظمات بتلبية حاجات الشعوب وفق ترتيب الأولويات، بحيث يكون تحقيق هذه الحاجات على المستوى الدولي أفضل منه على المستوى المحلي، ويرتبط نجاح هذه المنظمات المتخصصة وفعاليتها بمدى الاختيار الدقيق للفنيّين المستقطبين الذين يسيّرونها، حيث يشترط فيهم الاختصاص والكفاءة العليا في أدائهم ونقل ولاءاتهم مع مرور الوقت إلى تلك المؤسسات.[5]

إن زيادة عدد تلك المنظمات الدولية وتكثيف الاعتماد المتبادل، سيؤدي إلى ما يسميه دفيد ميتراني بمبدأ الانتشار الدولي Doctrine of Ramification أو ما يسميه الوظيفيون

---

[1] المرجع نفسه، ص:50.

[2] (جندلي) عبد الناصر، مرجع سابق، ص: 244 .

[3] (بوقارة) حسين، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 53.

[4] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص: 244.

[5] (طويل) نسيمة، "نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية المغاربية"، **دراسات استراتيجية**، ع 16ص: 142، 143.

الجدد Spill Over [1]، ويعني مبدأ الانتشار الدولي أن استحداث تعاون دولي في أحد المجالات التقنية والاقتصادية، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كثافة الارتباط وتوسيع مجالات التعاون من المجالات الفنية والاقتصادية والاجتماعية إلى التعاون في المجالات السياسية، وهذا ما من شأنه أن يقود إلى إنشاء فيديرالية عالمية هي محصلة عمليات وعادات تعاونية، وهذا هو هدف الوظيفية الانتقال من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي، فحسب دفيد متراني الحفاظ على السلام هو دمج جميع الدول في اتحاد كبير، وهذا هو العامل الذي انتقده الوظيفيون الجدد فيما بعد. [2]

يجادل كريس براون أن بأنه لا يمكن بناء نظام سلم كاف وفعال Working peace system إلا من الأسفل إلى الأعلى عبر تشجيع أشكال التعاون التي تجاوزت قضية السيادة الرسمية،[3] وقد استند ميتراني في تأكيد رؤيته إلى مقولتين أساسيتين هما: الشكل يتبع الوظيفة، والسلام يتحقق مجزأ، إذن فبدلا من التفكيك القصري لمبدأ السيادة عن طريق السياسة والقانون، طرح ميتراني فكرة التفكيك اللين عن طريق الاقتصاد.[4]

استندت عدد من الأعمال النظرية اللاحقة على أفكار دفيد ميتراني الأساسية، مثل وراء دولة الأمة Beyond the Nation State، وهي وصف أرنست هاس .Hass Ernst B لمنظمة العمل الدولية، والمذهب الوظيفي والسياسية العالمية Functionalism and World Politics وهي وصف جيه بي سيويل J.P.Sewell لمنظمة اليونسكو، وتتيح الوكالات الوظيفية المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة عدد من دراسات الحالة الممكنة التي تأثرت بالفكر

---

[1] (جندلي) عبد الناصر، مرجع سابق، ص: 243.

[2] (غرايبة) مازن خليل، نظريات التكامل الدولي: دراسة تحليلية، مؤتة للبحوث والدراسات، ع 03، مج 6، 1991، ص: 187.

[3] (براون) كريس، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص: 147.

[4] (عديلة) محمد طاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014، ص: 163.

الوظيفي، مع أنها في الواقع تخالف مقولة الشكل يتبع الوظيفة، حيث إن جميعها هيئات عالمية، تسيطر عليها الدول الكبرى على الأغلب وليس القائمين عليها من التقنين المستقطبين.[1]

وُجِّهَت العديد من الانتقادات للنظرية الوظيفية، حيث انتقد تشارلو بنتلند C.Bentland الوظيفية في كونها نظرية بعيدة عن الواقعية، تهدف إلى زوال الدولة الوطنية كوحدة سياسية واستبدالها بنظام إداري شكله التنظيمي تحدده طبيعة الوظائف التي تؤديها.[2]

ويَجمَع إسماعيل صبري مقلد الانتقادات الموجهة للوظيفية فيما يلي: [3]

- عدم واقعية الفرضية الأساسية للوظيفية المتمثلة في كون الجوع واليأس هي أسباب مباشرة للحرب.
- لا يمكن فصل المعطيات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية عن الاعتبارات السياسية، وبالتالي فالتعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي لا يمكنه إزالة الخلافات السياسية بين الدول.
- إن النمو التلقائي في علاقات التعاون (مبدأ الانتشار) الذي تتحدث عنه الوظيفية أمر لم يثبته الواقع الدولي، فالتعاون في مجال معين لا يؤدي بالضرورة إلى نقل التعاون إلى مجالات أخرى.
- إن تكتل الدول في مؤسسات فوق وطنية لا يؤدي بالضرورة إلى نقل الولاءات والشعور بالانتماء إلى هذه المؤسسات فوق الوطنية.

---

[1] كريس براون، مرجع سابق، ص: 150.

[2] مازن خليل غرايبة، مرجع سابق، ص: 188.

[3] مقلد إسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1979، ص: 370، 371.

1-4-2- المقاربة الوظيفية الجديدة Neo- Functionalism

جاءت النظرية الوظيفية الجديدة Neo- Functionalism كمحاولة لتجاوز الانتقادات التي طالت النظرية الوظيفية الأصلية Functionalism، وقد خالفت المتعود عليه في عملية التنظير، إذ أن الغالب في بناء النظرية هو الانطلاق من افتراضات مجردة لتفسير الواقع، أما بالنسبة للنظرية الوظيفية الجديدة فقد انطلقت من الواقع لبناء فرضياتها، حيث استندت إلى تجربة ميدانية واقعية وهي التجربة الأوروبية.

حاول منظّرو الوظيفية الجديدة وعلى رأسهم كارل دويتش، وأميتان أتزيوني، وأرنست هاس، جون غالتينغ، وجوزيف ناي تصحيح الأخطاء التي وقع فيها دافيد ميتراني أثناء تفسيره لحدوث ظاهرة التكامل،[1] فعلى خلاف ميتراني ركز الوظيفيون الجدد على التكامل الجهوي – الاقليمية – بدل التكامل العالمي، وهي نقطة الخلاف الجوهرية بين النظريتين، فحسب الوظيفيين الجدد فإنه من الممكن إحداث التكامل الاقليمي نظرا لتوفر حد أدنى من الشروط الأولية له.[2]

يرى الوظيفيون الجدد أن وجود إرادة سياسية فعلية Real Political Will، بين النخب وجماعات الضغط الفاعلة ومؤسسات صناعة القرار في الدول أو ما يسميهم أرنست هاس بمراكز القوة Centers of Power، هي شرط أساسي لتحقيق العملية التكاملية،[3] فعند إدراك هذه الجماعات والمؤسسات بأن مصالحهم ستتحقق بشكل أفضل من خلال الولاء لمؤسسات كبيرة فوق وطنية فهذا من شأنه أن يؤدي إلى التكامل، فالتكامل حسبه هو عملية تعلم Learning Process[4] تعتمد بشكل كبير على حساب معدلات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية المشاركة في العملية التكاملية، لذا فإن أرنست هاس يرى بأن ما يطلق عليه

---

[1] نسيمة طويل، مرجع سابق، ص: 143.

[2] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص: 62، 63.

[3] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص: 426.

[4] مازن خليل غرايبة، مرجع سابق، ص: 191.

السياسي العملي ذو المصلحة Pragmatic Self-Interest of Political Elite له دور فعال وأساسي في إحداث الانتشار الذي سيؤدي إلى مزيد من التكامل في قطاعات جديدة.[1]

مثلما قدّم ميتراني مفهوم الانتشار كآلية لتوسع وتقدم العملية التكاملية، قدم هاس مفهوما مشابها إلى حد كبير أسماه التعميم أو كرة الثلج Spill over، إذ أن النجاح في أحد أبعاد التعاون الاقتصادي سيعزز مصالح النخب السياسة والمؤسسات الحكومية في تعميم هذا النجاح وإطلاق مبادرات تعاون جديدة تخص مجالات أخرى، [2] وبعد تعميم التعاون على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ينتقل التكامل إلى القطاعات السياسية تمهيدا للوصول إلى مرحلة التوحيد السياسي حسب اتزيوني.[3] وهذا ما يطلق عليه هاس بالتَّسَيُّس التدريجي Gradual Politicisation، وهو جوهر الفكر الوظيفي.

طوّر هاس مبدأ التسيس التدريجي من خلال دراسته لمنظمة العمل الدولية،[4] ويلاحظ أن تجربة التكامل الأوروبي استندت إلى هذا المبدأ، حيث سارت عبر الوحدة الاقتصادية، من خلال انشاء جماعة الفحم والصلب الأوروبية عام 1952 ويوراتون Euraton والجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1956، وقد اندمجت هذه المؤسسات الثلاث فيما بعد لتكون الجماعة الأوروبية التي أعيد تسميتها لتصبح "الاتحاد الأوروبي".[5]

تعرضت أفكار أرنست هاس إلى جملة من الانتقادات من قبل العديد من المفكرين على رأسهم جوزيف ناي Joseph Nye ودونالد بوشالا Donald Puchala، إذ رأوا بأن فرضياته استمدها كليا من خبرته في دراسة التجربة الأوروبية التي ليست بالضرورة قابلة للتطبيق في أمكنة أخرى.

---

[1] المرجع نفسه، ص: 190.

[2] محمد طاهر عديلة، مرجع سابق، ص: 166.

[3] نسيمة طويل، مرجع سابق، ص: 143، 144.

[4] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص: 250. 251.

[5] كريس براون، مرجع سابق، ص: 153، 154.

أثبت جوزيف ناي من خلال دراسته للتكامل في بعض دول إفريقيا بأن مجالات التكامل في إفريقيا لم يكن حافزها الاعتقاد بأن بعض الجماعات الفاعلة سوف تجني مكاسب مادية من جراء التكامل كما اعتقد هاس، وإنما محاولات التكامل في إفريقيا كانت الأيديولوجية الافريقية هي حافزها الأول Pan Aficanism، أضف إلى ذلك هناك انتقاد مهم وجهه جوزيف ناي أنه من المحتمل ضمن حالات معينة أن لا يقود التكامل إلى مزيد من التكامل بل على العكس قد يقود إلى ما يسميه بالتدفق التراجعي Spill-back. [1]

حاول جوزيف ناي تنقيح الوظيفية الجديدة وإخراجها من دائرة التركيز على الخبرات التكاملية الأوروبية، لذا فقد طور نموذجا خاصا به يرتكز ارتكازا رئيسيا على ما يطلق عليه الجهد أو الطاقة التكاملية Integrative Potential وهو يرى أن هذه الطاقة التكاملية تحددها مجموعة من العوامل التي تؤثر على قدرة الأطراف على الالتزام بالتكامل من جهة وعلى تقدم أو تطور أي مشروع تكاملي من جهة أخرى، ويلخص ناي هذه الشروط فيما يلي[2]:

1- التماثل أو التكافؤ الاقتصادي للوحدات: يجب أن يكون هناك تكافؤ بين الوحدات في معد الدخل القومي والناتج القومي ويعتقد أن هذا أمر هام جدا وبخاصة لدول العالم الثالث.

2- التوافق في اتجاهات القيادات للوحدات التي تسعى للتكامل.

3- وجود التعددية السياسية: وهذا حسب ناي فرق جوهري يميز الخبرات التكاملية للدول الأوروبية عن تلك التي تحدث في دول العالم الثالث.

4- مقدرة الوحدات التي تسعى للتكامل على التكيف والتجاوب. إذ توافرت هذه الشروط الأربعة فإن ناي يرى إمكانية لحدوث ما يسميه بالنموذج السياسي لتكامل اقليمي اقتصادي Political Model of Regional Economic Integration.

---

[1] مازن خليل غرايبة، مرجع سابق، ص: 191.

[2] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص: 264.

على غرار اسهامات أرنست هاس، وجوزيف ناي في تطوير التكامل الجهوي Regional Integraion، نجد أيضا اسهامات كارل دويتش Karl.W. Deutsh ، حيث ركز في دراسته للتكامل على عنصر الاتصال من خلال الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية المعنية والتقارب الجغرافي فيما بينها، وهما شرطان أساسيان لتدفق الاتصالات والمعلومات، وبالتالي زيادة التماسك فيما بينها، والذي يعمل بدوره على ديمومة العملية التكاملية بين الوحدات السياسية.[1]

وُجِّهَت العديد من الانتقادات للنظرية الوظيفية رغم الاهتمام الذي صاحب أطروحات الوظيفين الجدد، خاصة بعد النجاحات المتتالية للتجربة التكاملية الأوروبية بتأسيس الاتحاد الأوروبي في نهاية القرن العشرين واستكمال بعض المؤسسات كالبرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية والوحدة النقدية، فالتكامل الأوروبي على المستوى الاقتصادي (المحرك الأساسي للعملية التكاملية الأوروبية) يعاني من صعوبات جمة، بل وينذر بمخاطر التراجع عن بعض المكاسب المحققة مثل العملة الموحدة، والأزمات الاقتصادية الحادة التي يعرفها بعض الدول والتفاوت الاقتصادي الكبير بين حجم الاقتصادات المختلفة وتحمل أعباء اقتصادية اضافية من طرف الدول الكبرى لمساعدة الدول الصغرى.[2]

يرى نقّاد الوظيفية الجديدة بأنه لم تثبت دائما صحة الافتراض بتطور العملية التكاملية في اتجاه التصاعد عن طريق الانتشارSpill-over، إنما يمكن إن حدث انتكاسه إذا تفاقمت المشاكل في قطاع معين، مما قد يؤدي إلى بداية موجة من الانحسار في العملية التكاملية Spill-Back.

أهمل الوظيفيون الجدد دور البيئة الدولية في مقابل تركيزهم على الوظائف والعمليات أو بنى التجمع الإقليمي، فمواقف الأفراد والدول كذلك أهدافهم الاقليمية والاتفاقات التي يتوصلون إليها والعمليات التي يلزمون بها أنفسهم هي عوامل مهمة في تفسير التكامل، إذ

[1] المرجع نفسه، ص: 267.

[2] محمد طاهر عديلة، مرجع سابق، ص: 166، 167.

أن المناسبة كبيرة لتوسيع تحدي الأعضاء الفواعل المجبرون أو المخيرون من طرف البيئة الدولية، فهم وحدات عضوة في النظام الفرعي الاقليمي للعلاقات الدولية والذي بدوره يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي.[1]

1-4-3- المقاربة الليبرالية المؤسساتية الجديدة

ترجع بدايات الفكر الليبرالي المؤسساتي Liberal Institutionalist إلى الليبراليين الكلاسيكين كهيغو غروتيوس Hugo Grotius، جون لوك John Locke، إيمانويل كانط Emmanuel Kant، وقد اقترح كانط فكرة إنشاء فيدرالية عالمية تتكون من الجمهوريات ذات الاعتمادية المتبادلة، ورأى بأن الدساتير الجمهورية والتبادل التجاري المتجسد في القانون الكوزوموبوليتاني Cosmoplitan Law ونظام القانون الدولي يشكلان معا قاعدة للسلم المستدام.[2] ومنه فقد أضفى الفكر الليبرالي الطابع المؤسساتي منذ بداياته الأولى، حيث سعى إلى دحض الصراعات والحروب من خلال هذه المؤسسات.

انطلاقا من الفكر الليبرالي المثالي تأسست عصبة الأمم League of Nations عام 1920، كمؤسسة دولية تسعى إلى حفظ السلم والأمن الدوليين عبر نظام الأمن الجماعي Collective Security، إلا أن العصبة فشلت في تحقيق مساعيها، ولم تتمكن من منع قيام حرب عالمية ثانية، وبالتالي فقد شهدت الليبرالية فترة انحسار في مقابل تسيد الفكر الواقعي، ولكن نهاية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار وخراب على البشرية أدت لإعادة إحياء أفكار المذهب المؤسسي الليبراليConstitutional Liberalism، فتم انشاء الأمم المتحدة، حيث كان هناك وعي بين الذين وضعوا الميثاق بضرورة توافق الرأي بين

---

[1] رقية بلقاسمي، "التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، 2011، ص: 41.

[2] تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، جانفي 2016، ص: 254.

القوى العظمى من أجل اتخاذ إجراء تنفيذي، ومن هنا جاء نظام الفيتو (حق النقض) الذي يسمح لأي من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بممارسة[1].

تحدّت التعددية في ستينيات وأوائل سبعينات القرن الماضي المذهب الواقعي، فقد ركزت على فواعل جديدة (الشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية) وعلى أنماط جديدة للتفاعل (الترابط والتكامل)،[2] وكشفت الأحداث المحيطة بأزمة النفط عام 1973 أن الفاعلين غير الحكوميين قد يؤثرون على مسار الأحداث الدولية، ولذلك جادل التعدديون حسب ما وضحه ريتشارد ليتل بأنه لم يعد في الامكان فهم العلاقات الدولية بمجرد دراسة التفاعلات بين الحكومات،" ووفقا للأعمال الأولى لروبرت كيوهاين وجوزيف ناي فإن المصطلح "العلاقات عبر الوطنية" Transnational Relations قد أعطى وصفا أفضل للتفاعل متزايد الاتساع في ما بين القوميات والذي ينشأ ما بين الدول، واعتبر هذا التفاعل تحديا لسلطة الحكومات الوطنية واستقلاليتها.[3]

شكلت التعددية إلى جانب دراسات التكامل الوظيفي Functional Integration التي ازدهرت سنوات الخمسينيات، ودراسات التكامل أو الاندماج الجهوي Regional Integration التي سادت سنوات الستينيات، ودراسات الاعتماد المتبادل المعقد Complex Interdependence والدراسات المستندة إلى الظاهرة القومية Transnational التي ازدهرت سنوات السبعينيات خصوصا أعمال كيوهين وناي 1972-1977، إحدى أهم المؤثرات التي ساهمت في بروز المذهب اللبرالي المؤسساتي الجديد، أو اللبرالية الجديدة.[4]

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص: 325.

[2] المرجع نفسه، ص: 344، 345.

[3] تيم دان وأخرون، مرجع سابق، ص:297، 298.

[4] حكيمي توفيق، "الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2007، 2008، ص: 25.

حسب مايكل دويل M. Doyle فإن اللبرالية المؤسساتية الجديدة تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والاقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي تعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.[1] وتقوم اللبرالية المؤسساتية الجديدة على جملة من الافتراضات، حددها تيم دان فيما يلي:[2]

- **الطرف الفاعل** Actor: على غرار الواقعين الجدد، يؤمن اللبراليين الجدد بأن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، مع وجود أطراف فاعلة أخرى إلا أنها تخضع للدول حسب رأي روبرت كيوهان.
- **البنية** Structure : يتفق اللبراليون الجدد مع الواقعيين الجدد في كون الفوضى هي ما يميز بنية النظام الدولي، إلا أن اللبراليين الجدد يؤمنون بإمكانية التعاون في ظل هذه الفوضى، مع إمكانية التخفيف من حدتها من خلال الأنظمة Regimes والمؤسسات الدولية
- **العملية** Process : إن التكامل على الصعيدين الاقليمي والعالمي في ازدياد، وهنا يعتبر الاتجاه المستقبلي للاتحاد الاوروبي حالة حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد.
- **الحافز** Motivation : الدولة فاعل عقلاني، حيث تعد المكاسب المطلقة التي تحصل عليها جراء الدخول في علاقات تعاونية أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي من المكاسب النسبية التي أكد عليها الواقعيون الجدد، حتى لو كانت دولة أخرى ستكسب.

[1] محمد طاهر عديلة، مرجع سابق، ص: 156.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص:338.

استند اللبراليون المؤسساتيون على طريقتين في محاولة توضيح ظهور المؤسسات والأنظمة، حيث اعتمدوا على نظرية الألعاب (معضلة السجين)، ونظرية الاقتصاد الجزئي، حيث تتنافس الوحدات الاقتصادية (الوحدات الدولية) عن طريق آليات السوق الحرة (النظام الدولي الفوضوي)، في ظل ظروف السوق (ظروف دولية)، حيث يؤدي نقص انتاج الحسنات العامة وزيادة انتاج السيئات العامة إلى ظهور التعاون بدل التنافس من أجل إيجاد حلول مشتركة. [1]

تلعب المؤسسات الدولية دور وسيط التفاعل والتواصل بين الدول، إذ توفر فرص الالتقاء والتحاور والتفاهم بين الدول، كما تعمل على توفير الجو المناسب لزرع الثقة وتحسين النوايا بين الأعضاء، كما أنها مكان مناسب ومحايد لطرح المشكلات المشتركة وحل للنزاعات العالقة، وهي في الوقت نفسه اطار لرسم معالم المصالح المشتركة والأهداف المستقبلية للجماعة البشرية ككل.[2] وقد عدد كيوهان أربعة وظائف للمؤسسات الدولية تتمثل فيما يلي: [3]

1-تخفيض تكاليف عقد الصفقات لصالح عقد اتفاقيات وضمان احترامها والالتزام بها.

2-إرساء الشفافية وما يترتب عنها من إرساء الثقة.

3-تزويد الأعضاء بأدوات مناسبة لحل الخلافات.

4-توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة اتخاذ القرار.

يركز الليبراليون المؤسساتيون الجدد في دراستهم للمؤسسات الدولية على أهمية التصميم المؤسسي للأهداف الجماعية في بيئة من الفوضى، فبعد تحديد المصالح المشتركة التي تهدف الدول من تحقيقها في إطار التعاون المؤسسي الدولي – الغاية التي

[1] رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص: 45.

[2] محمد طاهر عديلة، مرجع سابق، ص: 196.

[3] رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص:44.

صممت من أجلها المؤسسة –تتجه الدول إلى تحديد كيفية قيام ذلك التصميم المؤسسي (الهيكل التنظيمي) المحدد بضمان تحقيق تلك الفوائد بشكل كاف، وقد حددت جينفر ستيرلنغ فوكنر Jennifer Sterling-Folker ثلاث صعوبات واسعة قد تواجه التصميم المؤسسي الدولي، من شأن هذه الصعوبات أن تؤثر على إمكانية تحقيق التعاون،[1] تتمثل فيما يلي:

- **المساومة:**

تتعلق المساومة بمدى الدور الذي يؤديه التصميم المؤسسي في المفاوضات الدولية والمساومة Baragaining الدولية، حيث تحتاج الدول إلى درجة من الانتظام في القواعد والاجراءات من أجل اتخاذ القرارات الجماعية، وقد وجدت باربرا كوريمنيوس Barbara Koremenos وتشارلز ليبسون Charles Lipson ودنكن سنايدل Dunkin Snidal أن هناك عددا من خصائص التصميم الرئيسية التي لها تأثير في نتائج المساومات وتشمل هذه الخصائص على نطاق القضية التي تغطيها المفاوضات، ومدى ارتباط القضايا ببعضها البعض، والقواعد التي تتحكم في كيفية اتخاذ القرارات، فعلى سبيل المثال يشير توماس أوتلي Thomas Oatley إلى أنه ومن خلال تطوير مؤسسات الاتحاد الأوروبي حققت المفاوضات متعددة الأطراف مكاسب جماعية أكبر واتاحت ربط القضايا عبر مجالات عدة من القضايا المشتركة.[2]

- **التنصل من الالتزام**

تخشى الدول من قضية التنصل Defection أي عدم التزام شركاؤها التعاونيون بالاتفاقات المتبادلة، مع إمكانية استغلالهم لجهدها التعاوني، إلا أن اللبراليون الجدد يحاجون بخصوص هذه الاشكالية أن الدول تنشئ أصلا المؤسسات مفترضة أنه في

[1] تيم دان وآخرون، مرجع سابق، ص: 310.

[2] المرجع نفسه، ص: 312.

إمكانها الالتزام، ويمكن للمؤسسات فرض الامتثال (مدى امكان احدى الدول وتشجيعها على الامتثال للاتفاقيات الدولية التي تكون طرفا فيها)، والتنفيذ (مدى اجبار الدول على الامتثال وإمكان فرض عقوبات عليها إن لم تقم بذلك)، وينغي أن تتضمن عملية اقناع الدول بتنفيذ العقوبات ما تطلق عليه ليزا مارتن بالتعاون القصري Coercive Cooperation وهو يعتمد على القوة النسبية للدول المعنية بإقناع الدول الأخرى أو تهديدها كي تمتثل للعقوبات.

ينبغي أن يشمل التصميم المؤسسي فيما يتعلق بعملية الامتثال والتنفيذ على آليات لحل النزاع وقد كشف المحللون الليبراليون أن المرونة في آليات الامتثال المؤسسي عنصر أساس من عناصر التصميم اذا كان يراد بها أن تثني عن التنصل بطرائق فعالة وقد لاحظت باربرا كوريمنوس أن شروط اعادة التفاوض تقلل من المخاوف المتعلقة بالتأثيرات التوزيعية للاتفاق، وهذا يشجع الدول على التعاون والامتثال على حد سواء.[1]

- **الاستقلالية**

المجال الثالث الواسع في التصميم المؤسسي يتعلق بقضية الاستقلالية Autonomy، وقد طور الليبراليون المؤسساتيين الجدد برنامج بحثي يعرف باسم النظرية الرئيس (الأصل) والوكيل Principal- agent Theory ويدرس هذا البحث كيف تفوض الدول كونها الرئيس (الأصيل) المهام والسلطة إلى المؤسسات الدولية التي هي بمنزلة ممثلة مستقلة لها كوكلاء ضمن مجالات قضايا معينة، ويخدم التفويض مصالح الدول، لكنه يتيح المجال أيضا أمام المؤسسات الدولية أن تعمل باستقلالية على متابعة تشكيل الأجندات متعددة الأطراف لأن هناك فروقا تبرز بين ما تريده الدول على اعتبارها رئيسة أو أصيلة وما تقوم به المؤسسات في كونها فاعله، فإن الدول تقوم معا بتطوير آليات للسيطرة على الاستقلالية والتأثير التنظيمي، وهذا النوع من الآليات هو بمنزلة مصدر

[1] المرجع نفسه، ص: 315- 318.

مهم لاعادة التصميم المؤسسي وعليه فإن التفويض والقواعد التي تحكمها قد تطورت عبر الزمن لتعزيز مصالح الدول بطريقة أكثر فاعلية حتى وإن كانت العملية وبشكل متناقض تعزز الاستقلالية المؤسسية.[1]

- **الانتقادات الموجهة للبرالية المؤسساتية:**

استقطبت المؤسساتية اللبرالية الجديدة انتقادات حادة من قبل مختلف الأطر والمقاربات النظرية الأخرى، خصوصا من قبل دعاة الواقعية الجديدة الخصم التقليدي للفكر اللبرالي، وعلى رأسهم جون ميرشايمر الذي ادعى بأن اللبرالية المؤسساتية في ثوبها الأخير لا تمثل بديلا واضحا للواقعية، بل لقد تم ابتلاعها من قبل الواقعية، والاتجاهات الحديثة في اللبرالية المؤسساتية هي نفسها الواقعية لكن تحت تسميات أخرى.[2]

يرى الواقعيين الجدد أن الدور والتأثير المتزايد للمؤسسات الدولية في إدارة شؤون السياسة العالمية ليس سوى تفاؤل مفعم بالرغبوية، فهي مجرد أطر تنظيمة وتنسيقية شكلية، ويجادل ستيفن والت بأن المؤسسات الدولية لا يتملك أي تأثير يذكر على سلوك الدول، فهي مجرد غطاء تستعمله القوى الكبرى من أجل تمرير سياساتها ومصالحها.[3]

على الرغم من الانتقادات الموجهة للنظرية اللبرالية المؤسساتية، إلا أنها تظل إحدى أهم المقاربات النظرية اللبرالية التي تفسير دور المؤسسات الاقليمية والدولية، وبالتالي فهي مدخل جد مهم لدراسة هيكل (بنية) اتحاد المغرب العربي، والبحث في أسباب قصوره المؤسساتي الذي حال دون تحقيق أهدافه الجماعية التي تأسس من أجلها، وذلك للخروج بحلول قد تكون جذرية من أجل تحقيق إمكانية التعاون والاعتماد المتبادل بين دوله، وإعادة تشكيل البنى المؤسساتية لاتحاد المغرب العربي.

---

[1] المرجع نفسه، ص: 321.

[2] حكيمي توفيق، مرجع سابق، ص: 37.

[3] محمد طاهر عديلة، مرجع سابق، ص: 198، 199.

المحور الثاني: فرص وقيود التكامل في المغرب العربي

المحور الثاني: فُرص وقيود التكامل في المغرب العربي

2-1- مقومات نجاح العملية التكاملية لاتحاد المغرب العربي

يُشكّل توافر الحد الأدنى من الإمكانات والمقومات مُنطلقا موضوعيّا للتفكير في التكامل والإندماج و دافعاً لتأسيس العملية التكاملية، ومن جانب آخر يحدّد مستوى التجانس بين هذه المقومات مؤشرا لنجاح أو تعثر مشاريع التكامل، وفي الحالة المدروسة، فإنّ المغرب العربي يمثّل فضاءً حضاريّاً يشتمل على إمكانات متنوعة ومختلفة من دولة إلى أخرى، ومن ثَمّ فإنّ بحث فرص نجاح اتحاد المغرب العربي يُحيل منطقيّاً وموضوعيّاً إلى معرفة حجم وأهمية هذه المقومات وإدراك مدى أهمية وقدتها في تجيه مسار التجربة التكامليّة لاتحاد المغرب العربي.

2-1-1- جيوسياسية المغرب العربي

تتداخل الجغرافية مع السياسة لتطرح الدّور الحاسم للموقع الجغرافي في تحديد الخيارات السياسية للدولة ونمط سياستها الخارجية، وإذ ذاك يهتم علماء الجيوبوليتيك بالموقع الجغرافي للدولة كعنصر أساسي ومحدد لقوتها، وعلى صعيد التجمعات الإقليمية التي تهدف إلى بناء نماذج تكاملية ناجحة، يضطلع الموقع الجغرافي والمعطيات الأخرى كالسكان والإطلال على المعابر البحرية والمنافذ التجارية بتقديم صورة حول مقدّرات التجربة التكاملية ومدى نجاحها واستمرارها.

2-1-1-1- تعريف منطقة المغرب العربي

اختلفت التسميات المقدمة من قبل الباحثين والجغرافيين والمؤرخين لبلاد المغرب العربي قديما وحديثا، ويقصد بالمغرب عموما في اللغة العربية "الغرب"، وهي جل المناطق الواقعة غرب وادي النيل وهي ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا.[1]

أطلق العرب الفينيقيون في العصور القديمة على بلاد المغرب العربي أسماء مختلفة: أفري، قرطاجة، طاقة، وأطلق اليونانيون عليها اسم افري دلالة على جميع سكان المغرب العربي ابتداء من مصر حتى المحيط الأطلسي، ومنها اشتقت كلة افريقية أي البلاد الأفري، بينما أطلق عليها الاغريق القدامى اسم ليبيا، في حين أن الجغرافيون القدامى أطلقوا عليها اسم جزيرة العرب، حيث أن المغرب العربي تغلفه الصحراء من الجنوب والشرق، ويحيط به البحر الأبيض المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب.[2]

أطلق عليه في عهد الفتوحات الاسلامية اسم افريقية ويقصد بها جميع الأقاليم مما يلي طرابلس غربا، وقد استخدم عمرو بن العاص رضي الله عنه هذه التسمية حين كتب إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستأذنه في مواصلة الزحف بقوله " إن الله قد فتح علينا طرابلس، وليس بينها وبين افريقية إلا تسعة أيام"، وعندما فتح العرب صقلية والأندلس أطلقوا اسم المغرب العربي الكبير على هذا الاقليم.

يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير وذلك لتميزه عن دول المغرب الأقصى: المغرب حاليا، ودول المغرب الأوسط: الجزائر، والمغرب الأدنى: تونس، حيث

---

[1] مومن العمري، "شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2008-2010، ص: 26.

[2] ألاء حسن أحمد، عبد الباسط مصطفى مجيد الرفاعي، "دراسة عن بلاد المغرب العربي الاسلامي في أقسامه وتسميته وفئات سكانه عند المؤرخين والباحثين والمحدثين حتى نهاية القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي"، **مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية**، المجلد الثالث،عدد: 03، السنة الثالثة، شباط 2012، ص: 111.

تشكل هذه الدول الثلاث الاطار الضيق للمجموعة المغربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي.[1]

وأطلق الاستعمار الفرنسي على منطقة المغرب العربي تسمية شمال إفريقيا نظرا لكونها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، وذلك في محاولة لطمس معالم التجانس ومقومات الاتصال والتكامل بين وحدات تشكل إقليما متميزا قائما بذاته،[2] ويفضل الغرب هذه التسمية في محاولة لسلخ المغرب العربي عن عروبته وكأنه جسم غريب عن الأمة العربية حيث الانتماء الى القارة الافريقية، وبالتالي يتم اهمال الارث الحضاري لدول المنطقة وامتدادها الثقافي العروبي والاسلامي.[3]

يمكن القول بأن المغرب العربي الكبير الواقع في شمال افريقيا، يحده شمالا البحر الأبيض يتشكل من خمس دول وهي المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا، وهي الدول المشكلة لاتحاد المغرب العربي.

2-1-1-2- جغرافية المغرب العربي

يعد المغرب العربي متسعا جغرافيا متصل المفاصل، متجانس الخصائص والسمات الطبيعية، متكافئ الموارد والمنابع، متجانس الملامح البشرية، ليشكّل بذلك مجموعة إقليمية بمساحة إجمالية قدرها 6.048.141 كم مربع،[4] يقع في الجزء الشمالي من القارة الافريقية، بين خطي العرض 15° و38° شمالا، وخطي الطول 25° شرقا، و17° غربا، وعلى هذا

---

[1] أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، مكتبة الوفاء، الاسكندرية، 2014، ص: 40.

[2] إبراهيم قلواز، "الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، عدد: 06، جوان 2015، ص: 279.

[3] أمين البار، منير بسكري، مرجع سابق، ص: 39.

[4] بيرم فاطمة، "أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010،2009. ص: 93،

يصبح امتداده بين العروض السفلى المدارية والعروض المتوسطية المعتدلة. يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط الذي يفصله عن جنوب أوروبا، والمحيط الأطلسي غربا، ومصر شرقا، دول الساحل الصحراوي (تشاد النيجر مالي والسنغال). ويفصلها مضيق جبل طارق (14 كم) ومضيق صقلية 140 كم، وهو يتألف من خمسة دول هي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا.

تطل منطقة المغرب العربي على واجهة بحرية مهمة إذ يبلغ طول ساحلها المتوسطي 3000 كم، أما الساحل المطل على المحيط الأطلسي فيبلغ 2000 كم، كما أنها تمتد على مسافة 4000 كم من الصحارى انطلاقا من موريتانيا غربا إلى ليبيا شرقا.

يمتلك موقع اتحاد المغرب العربي ميزة جغرافية مهمة تكمن في تجسد ظاهرة الالتصاق المكاني، أي أن جميع دوله متجاورة ولا يوجد بينها حواجز طبيعية، وهذه الميزة الجغرافية كانت عاملا في وحدة شعوب المنطقة، وقد عبر عن ذلك ابن خلدون بقوله: ": إن وحدة البيئة تؤدي في النهاية إلى وحدة الأخلاق ، والعادات وهذا ما ينطبق تماما على منطقة المغرب العربي".[1] وقد قدمت هذه الميزة منطلقات حاسمة للعمل التكاملي والاندماج الجهوي بين أقطار المغرب العربي ومكنت صانعي القرار من تحديد المنطق التكاملي الذي على أساسه تعرف الهوية التكاملية والاقتصادية للإقليم المغاربي.[2]

[1] فريال منايفي، مرجع سابق، ص: 101، 102.

[2] ابراهيم قلواز، مرجع سابق، ص: 279.

خريطة 1 الخريطة الطبيعية للمغرب العربي

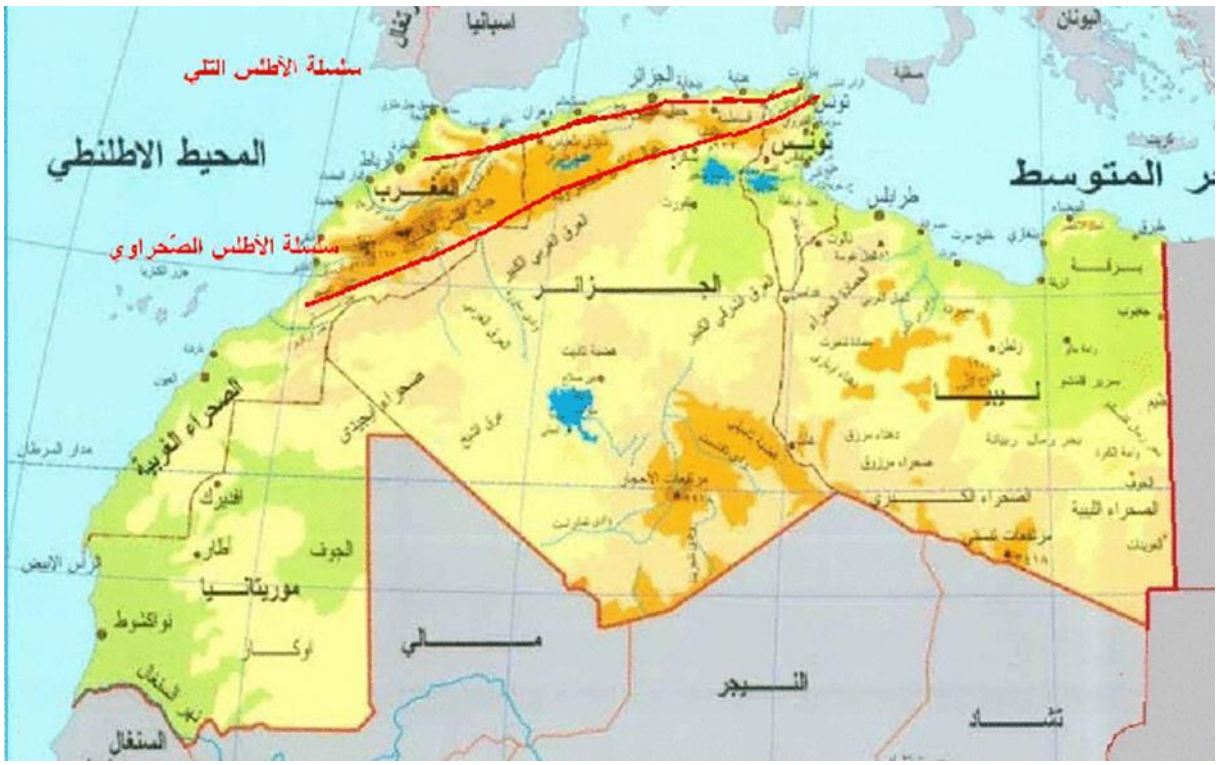

المصدر: **https://n9.cl/humh3**

يشهد إقليم المغرب العربي تنوعا مناخيا، إذ يمتد من المناخ المعتدل الدافئ حيث إقليم البحر الأبيض المتوسط في الشمال إلى المناخ الصحراوي جنوبا، أدى بذلك إلى تنوع نباتي حيث يجمع المغرب العربي بين حاصلات المناطق المعتدلة الدافئة فضلا عن بعض المحاصيل المميزة للمناخ الصحراوي والذي يسود معظم أراضي المغرب العربي.[1]

تختلف الأشكال التضاريسية ببلدان المغرب العربي بين السهول والجبال والهضاب والصحارى، كما تتعرض المنطقة لتيارات مناخية مختلفة قادمة من المحيط الأطلسي ومن الصحراء الكبرى ومن القطب الشمالي، وطبيعة تضاريس بلاد المغرب العربي جعلت منها

[1] فتحي معيوف حسين الساعدي، "الضوابط الجغرافية ودورها التنظيمي الاقليمي في تطور العلاقة بين دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1989–2009)"، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص: 51.

منطقة جغرافية واحدة تتألف في مجملها من إقليم ساحلي خصب وهضاب قارية رعوية في الوسط وامتداد صحراوي شاسع في الجنوب تتخللها سلسلة جبال الأطلس في شكل كتل جبلية متعاقبة من ساحل البحر في الشمال حتى حافة الصحراء في الجنوب، تمتد على طول 700 كم، مع ارتفاع نسبي بالمغرب الأقصى جبال طوقال 4165، وبعض أقاليم جبل الشلية 2328، هذا ما أعطى للمنطقة المغاربية صفة اقليم متكامل. [1]

تشكل مساحة المغرب العربي حوالي نصف مساحة الوطن العربي، والتي تعادل حوالي 12 مليون متر مربع، وقد أدى اتساع المساحة إلى تنوع المناخ والانتاج الزراعي والموارد الطبيعية وعلى رأسها الموارد المعدنية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نوع من التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد.[2]

رسم توضيحي 1 مساحة دول المغرب العربي

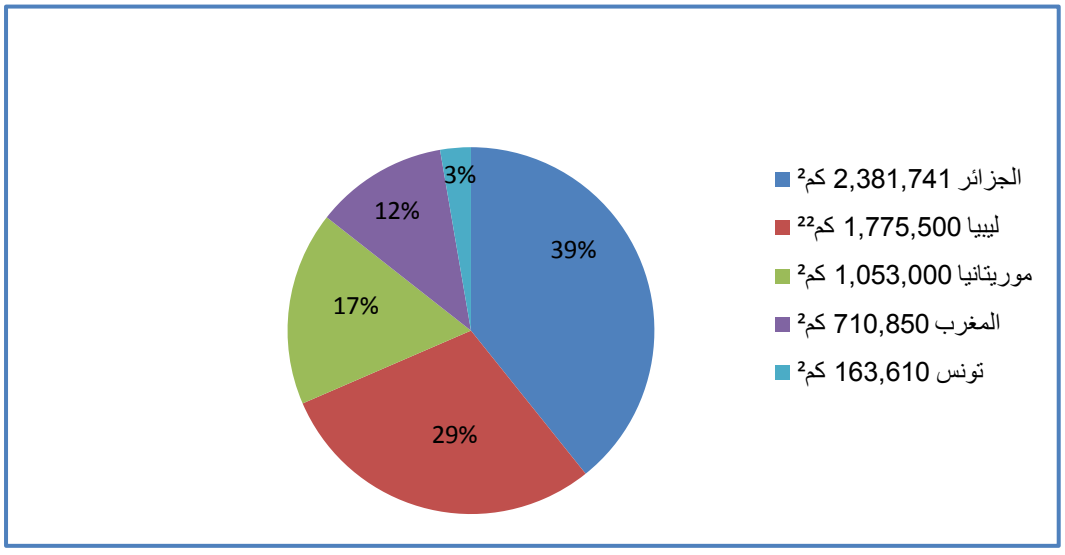

المصدر: من إعداد الباحث

[1] رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 52

[2] فتحي معيوف، حسين الساعدي، مرجع سابق، ص 55.

2-1-1-3- الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي

تكتسي منطقة المغرب العربي أهمية استراتيجية كبيرة وذلك بحكم موقعها الجغرافي المتميز، والذي جعل منها نقطة التقاء الحضارات منذ فجر التاريخ، ويؤكد فرنون برودال Fernand Braudel أن هذه المنطقة كانت تلعب نفس الدور الذي تلعبه اليوم بكونها حلقة ربط استراتيجية، إذ يقول في هذا الصدد " طرق الذهب عبر الصحراوية من القرن الثامن ميلادي إلى القرن الرابع عشر والخامس عشر هي التي أعطت الأهمية لدول المغرب العربي..."[1] فهي تربط بين ثلاث أبعاد جيواتسراتيجية مهمة في التفاعلات الدولية، البعد المتوسطي وامتداده إلى أوروبا شمالا، والبعد الافريقي من ناحية الجنوب، والبعد الشرق أوسطي والذي يجمع بين ثلاث قارات إفريقيا، أوروبا وآسيا.

تشكل هذه المنطقة نقطة عبور مهمة، حيث تعد بوابة إفريقيا نحو أوروبا، وبوابة أوروبا نحو إفريقيا، كما أنها تشكل همزة وصل بحرية بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وهمزة وصل برية تتمثل في حزام الساحل مرورا بالأطلس نحو البحر الأحمر، الذي يضم كل من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان، كما أنها نقطة عبور مهمة لحركة الملاحة والتجارة البحرية، فهي تمثل معبرا أساسيا لنقل النفط والغاز، ويمثل الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي ممرا رئيسيا لنقل مختلف مصادر الطاقة الأولية.[2]

هذه المميزات الجغرافية والحضارية والاقتصادية للمنطقة، أعطتها بعدا استراتيجيا وحضاريا مهما في مقابل الواجهة الأوروبية، ومركزية قارات العالم القديم، كجسر ومعبر نحو القارات العالمية، نحو العمق الإفريقي وغرب آسيا، والسواحل الأطلسية المقابلة مباشرة للسواحل الأمريكية، وهذا ما يضع المنطقة في قلب النقاط المحورية لاستراتيجيات الدول

[1] ركاح عميروش، مرجع سابق، ص: 22.

[2] فريال منايفي، مرجع سابق، ص: 105.

الكبرى كمحور جيوبوليتيكي مهم، لا يمكن الاستغناء عنه أو اهمال ما له من تأثير مباشر على صياغة الاستراتيجيات، وبناء السياسات الاقليمية والدولية في النصف الجنوبي من المعمورة، وكرقم مهم له وزنه الحساس في معادلة القاعدة الاقتصادية للدول الأوروبية، وتمويل الأسواق العالمية بالمواد الأولية، لقد أضحت الضرورة ملحة للتخفيف من تكاليف التحولات الاقتصادية والدولية والتفاعلات الجيواستراتيجية العالمية الساعية لاستغلال خبرات المنطقة، وعلى هذا الاساس يجب استثمار هذه المقومات واستغلال الامكانيات المعطلة والاستفادة من الفرص المهدورة عن طريق تكتل قائم على المصالح المشتركة والمؤسسات لتجاوز معوقات العمل المغاربي المشارك.[1]

2-1-2- إمكانات التكامل في المغرب العربي

2-1-2-1- الإمكان البشري

كشفت الحفريات عن جماجم بشرية وجدت في كل من ليبيا والجزائر، واليمن وفلسطين في تطابق كامل، ويقدر عمر تلك الجماجم بأكثر من خمسين ألف سنة، مما يدل على أن سكان المغرب هم من أصول عربية، كما أثبتت الحفريات وجود علاقة قوية بين انسان العصر الحجري القديم في المغرب، وبين انسان الوطن العربي في المشرق، ولاحظ الدارسون شبه بين آثار مواقع انسان العصر الحجري في المغرب والمواقع الأثرية في الفيوم بمصر، هذه العلاقة والتشابه يدلان دلالة قاطعة على أن انسان المشرق والغرب هما من أصل واحد.[2]

يبلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 104.07 مليون نسمة حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2020، موزعين في أقاليمه الخمسة، والتي تختلف من حيث الكثافة السكانية

[1] ابراهيم قلواز، "الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد السادس، جوان 2015، ص: 280، 281.

[2] آلاء حسن أحمد، مرجع سابق، ص: 115.

والتمركز البشري والتوزيع الحضري والقطاعي، حيث هناك دول تعاني كثافة سكانية كبيرة كالجزائر بأكبر كثافة سكانية في المنطقة، بحوالي 43 مليون نسمة، تليها المغرب بحوالي 36 مليون نسمة، فيما نجد تونس بكثافة سكانية متوسطة تقدر ب 11 مليون نسمة، وليبيا وموريتانيا بكثافة سكانية ضعيفة تقدر ب 6 م/ن و4 م/ن على التوالي.

رسم توضيحي 2 تطور النمو السكاني في دول المغرب العربي في الفترة ما بين 1990-2020

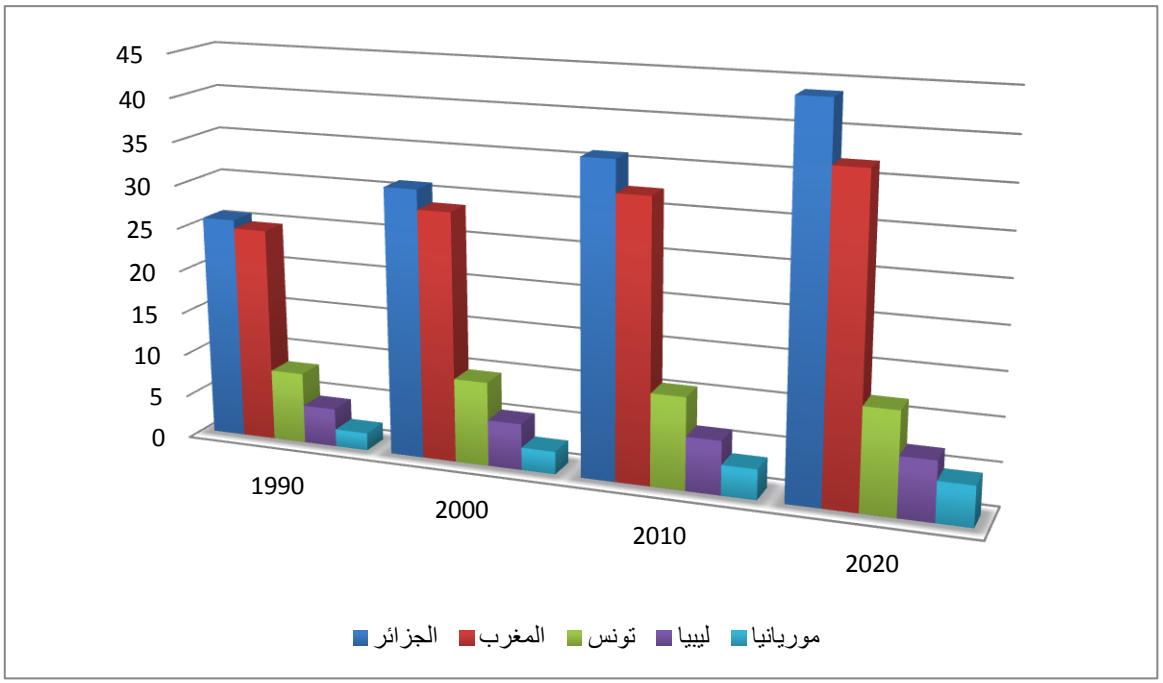

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي

(https://data.albankaldawli.org/country/)

إن هذا التفاوت في عدد السكان من شأنه أن يساعد على تشجيع التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي بالدول المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة، يمكن عن طريق

التكامل بين عنصر الأرض في دولة ليبيا وعنصر العمالة في دول كالمغرب أو تونس تحقيق منافع كثيرة متبادلة.[1]

عرف المغرب العربي تزايداً في عدد السكان ما بين 1990 و2020، وشهدت الجزائر حالة نمو سكاني سريع إذ ارتفع عدد سكانها من 25.76 مليون نسمة في 1990 إلى 43.85 مليون نسمة في 2020 أي (أكثر من 18 مليون نسمة) يليها المغرب بزيادة تقدر بـ12 مليون نسمة، ثم تونس ب 3.53 مليون نسمة، ثم موريتانيا وليبيا بأكثر من 2 مليون نسمة. (رسم توضيحي 02).

2-1-2-2- الإمكان الحضاري والثقافي

تتقاسم دول اتحاد المغرب العربي مجموعة من المقومات الحضارية والثقافية كاللغة العربية، الدين الاسلامي، وحدة الهوية، التاريخ المشترك... كل هذه المقومات من شأنها أن تكون عوامل مساعدة في تحقيق تكامل المغرب العربي.

- **التاريخ المشترك**

يُشكّل التاريخ ذاكرة الأمة الحية، وما يميز منطقة المغرب العربي أنها عرفت نفس الأحداث، وعرفت نفس حالات السلم والحرب، وكان لها منذ فجر التاريخ نفس المصير، فتعاملت مع الفينيقيين في التجارة، وتعرضت للاستعمار الروماني والوندالي والبيزنطي عدة قرون، ثم جاء الفتح الاسلامي، فاعتنقت الدين الاسلامي، مما متّن روابط الأخوة بين شعوب المنطقة، التي شاركت بقسط من إقامة صرح الحضارة العربية، وواجهت تحديات الغرب الأوروبي المسيحي الحاقد طوال قرون العصر الحديث إلى أن وقعت تحت سيطرته ابتداء

[1] صالح صالحي، اتحاد المغرب العربي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحكيم وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص: 304، 306.

بالجزائر عام 1830.[1] ، تونس 1881، موريتانيا 1903، المغرب1912، وبمشاركة اسبانيا وإيطاليا في ليبيا 1911.

عانت شعوب المنطقة من سياسة القوى الاستعمارية التي تميزت بالعنف والتقتيل والتهجير، ومحاولة طمس الهوية العربية الإسلامية، والاستغلال الاقتصادي لموارد وطاقات المنطقة، وقد اشتركت الشعوب العربية الخمسة في كفاح مشترك ضد الاحتلال الفرنسي الإسباني والإيطالي، عَكَس الشعور بالمصير المشترك الذي ولّد الكفاح ضد المحتلين وسياستهم.[2]

- **اللغة العربيّة:**

تعد اللغة العربية لغة مشتركة بين جميع بلدان المغرب العربي، وهي أداة تواصل ووسيلة للتعبير عن كل المظاهر الحياة الثقافية والفكرية، لذلك اعتمدت كافة الدساتير المغاربية اللغة العربية لغة رسمية ووطنية، على أساس أن اللغة العربية هي اللغة السائدة في كل أنحاء المغرب العربي فحتى لدى البربري الذي لا يعرف اللغة العربية فهي أساس الشخصية المغاربية، فهي بذلك تمثل مقوما حضاريا ومكسبا مدعما لبناء اتحاد مغاربي، إذ بها يتم الانسجام في التفكير والنظم والأهداف. [3]

يقول إبن باديس في إحدى كتاباته عن اللغة العربية: " هي ذلك الرابط الذي يربط بين ماضي الجزائر، وحاضرها ومستقبلها، فهي لغة الدين والجنسية واللغة المغروسة، وما يقال عن الجزائر ينطبق على بقية الأقطار الأخرى في المغرب العربي باعتبارها جزءً لا يتجزء."[4]

---

[1] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص:510، 511.

[2] محمد على داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)، الدار العربية للموسوعات، 2014، بيروت، لبنان، ص: 08.

[3] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص:46، 47.

[4] فريال منايفي، مرجع سابق، ص: 108.

- **الدّيـــــــــن**

شكّل الدين الإسلامي منعطفا أساسيا في تاريخ الثقافة العربية بشكل عام، والثقافة المغاربية بصفة خاصة، حيث يظل القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة المرجعية المعرفية والسلوكية والقيمية السائدة في المجتمعات العربية والمغاربية، وقد وحّد الدين الاسلامي شعوب المنطقة خصوصا في الأوقات الصعبة والحرجة التي حاول فيها الاستعمار السيطرة على الشعوب المغاربية وطمس هويتها الدينية.

إنّ المميز في منطقة المغرب العربي أنها لا تعاني من مشكلة الدين أو الانقسام المذهبية والطائفية، فكل شعوب المنطقة تدين بالدين الإسلامي، وتتبنى المذهب المالكي، فالإسلام هو أداة للوحدة بين الشعوب، فمن القضايا التي نبذها الاسلام التفرقة والتجزئة لأنهما عنصران من عناصر الضعف والانحطاط.[1]

2-1-2-3- الإمكان الاقتصادي

تتوفر منطقة المغرب العربي على عديد الثروات الطبيعية والموارد المعدنية، التي يمكن أن تلعب دورا أساسيا في عملية التكامل وتحقيق الوحدة المغاربية إذا ما أدرك صانعو القرار كيفية استغلالها، واستثمارها، ولطالما كانت هذه الموارد الأولية محط تنافس القوى الكبرى.

تتمتع الدول المغاربية بإمكانيات كبيرة سواء في مجال الطاقة الأحفورية المتجددة، حيث تمثل حصتها من الانتاج أكثر من 4%، حيث تحتل الجزائر وليبيا المرتبة 14 و15 على التوالي من بين أهم الدول المصدرة للنفط في العالم، ويبلغ احتياطي الهيدروكربونات في المغرب العربي أكثر من 07 مليارات طن من النفط، وما يقارب 6000 جم من الغاز الطبيعي، كما يقدر العمر الافتراضي لاحتياطات النفط في المنطقة بـ 40 عاما، أما احتياط

[1] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص: 47.

الغاز الطبيعي فيقدر بـ58 عاما، تتركز معظم هذه الموارد خاصة في الجزائر وليبيا، هذه الأخيرة تمتلك أكبر احتياطي من النفط بقيمة 5.4 مليار طن، في حين تملك الجزائر 1.5 مليار طن – أي 18 سنة من الانتاج المحلي بالمعدل الحالي– في المقابل تهيمن الجزائر على احتياطات الغاز الطبيعي ب 4500 جم مقابل 1300 جم في ليبيا، وتمتلك الجزائر وليبيا مجتمعة 87 % من احتياطات النفط و71% من احتياطات الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط بأكملها.[1]

خريطة 2 الموارد الاقتصادية للمغرب العربي

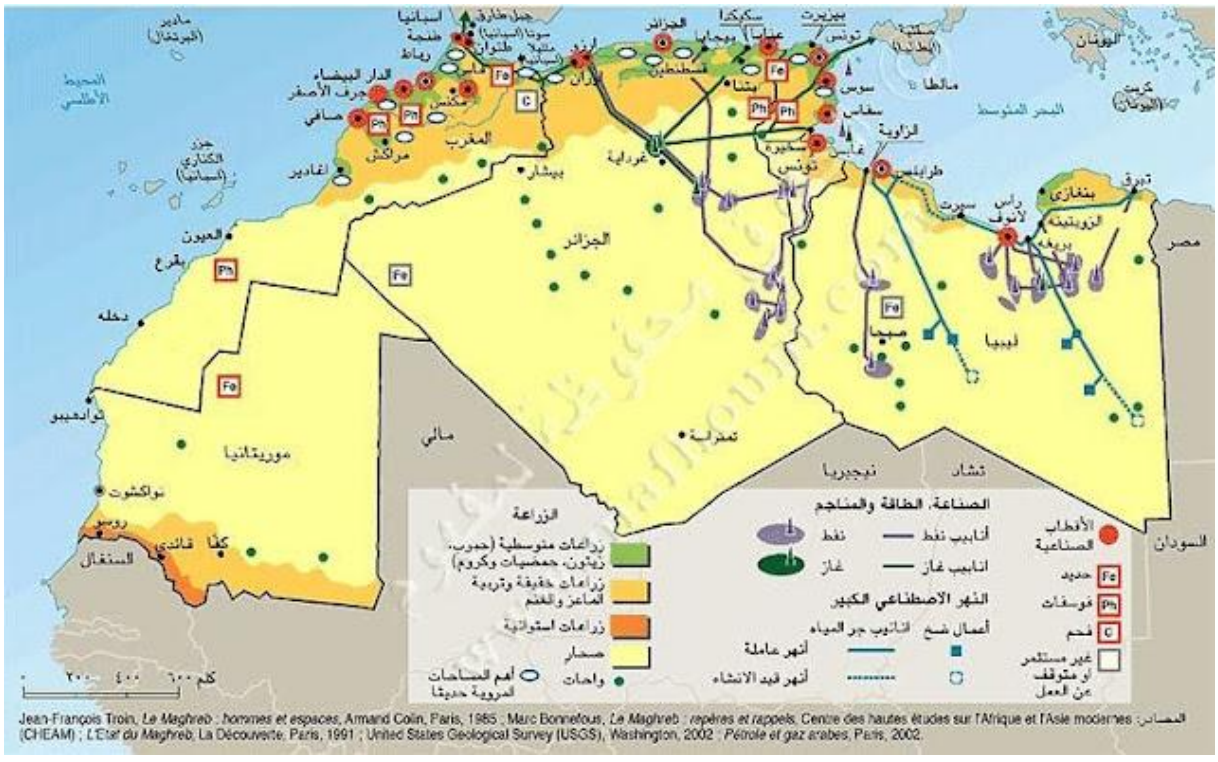

المصدر: https://n9.cl/vzi9t

يتوفر المغرب العربي على موارد معدنية عديدة كالحديد، الفوسفات، الذهب، الفضة، وغيرها، وتمتلك حيث تنتج ثلاثة أرباع الانتاج المغاربي من الحديد، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والفوسفات، ولقد أظهرت الاكتشافات وأعمال التنقيب

[1] فريال منايفي، مرجع سابق، ص: 112

بالشواطئ الموريتانية عن وجود النفط والغاز بكميات معتبرة مما قد يجعلها من أهم المنتجين بالمنطقة في المستقبل،[1] في حين تعتبر المملكة المغربية أول دولة منتجة للفوسفات في العالم، وتقدر بنسبة نسبة احتياطي الفوسفات 70% من الاحتياطي العالمي.[2]

إن مستقبل منطقة المغرب العربي من الناحية الاقتصادية مرتبط بتطوير الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح)، فهي الثروة التي لا تزول بخلاف النفط والغاز الطبيعي، كما أنّ إنتاجية الطاقة الشمسية بالمنطقة هي أعلى ثلاث مرات منها في القارة الأوروبية، حيث تتراوح ساعات الشمس المشرقة بين 2650 و3400 ساعة في السنة، ويبلغ متوسط الاشعاع السنوي 1300 كيلوواط ساعي للمتر المربع في السنة في المناطق الساحلية، ليصل إلى 3200 كيلو واط في الساعة/ م2/ في الجنوب والمناطق الصحراوية، أما متوسط سرعة الرياح فيتراوح ما بين 6 و11 متر في الثانية، حيث يتمتع المغرب الأقصى بإمكانيات اقتصادية هائلة في مجال الطاقة الرياح، تبلغ قيمتها 6000 ميغاوات غير أنها لم تستغل لحد الآن.

على الرغم من الدعم السياسي للطاقة المتجددة في البلدان المغاربية والاعتراف الواسع بالمزايا التي توفرها، مازالت هناك العديد من العقبات المؤسسية والتنظيمية والمالية التي تقف في طريقها جعلت حصة انتاج الطاقات المتجددة في المغرب العربي منخفضة.[3]

تشكل الامكانيات السياحية رصيدا هائلا في منطقة المغرب العربي، في الوقت التي لا تزال غير مستغلة بشكل كاف في كل من الجزائر، ليبيا، موريتانيا، بخلاف تونس والمغرب التي يمثل فيها القطاع السياحي حوالي 7 % من الناتج المحلي الاجمالي، كما يوفر 400

---

[1] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية"، **التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان**، ع. 04، 22 ديسمبر 2010، ص: 379.

[2] ركح عميروش، مرجع سابق، ص: 27.

[3] فريال منايفي، مرجع سابق، ص: 113.

ألف منصب شغل مباشر، غير أنه ما يزال يعتمد بشكل كبير على منظمي الرحلات السياحية الجماعية.[1]

2-2- معوقات التكامل لاتحاد المغرب العربي:

تأسيساً على رؤية الباحث فيما يخص الأسباب الموضوعيّة الكامنة وراء مايُسوّق سياسيا وإعلاميّاً وأكاديميّاً إزاء وضع فرملة وتثبيط تجربة اتحاد المغرب العربي، تمّ تقسيم هذه المعيقات من حيث مصادرها إلى داخلية تخص بيئة المغرب العربي وأخرى تتصل بخارج هذه البيئة من حيث أنها ترتبط بالعامل الخارجي أو في صيغة مركب معقد بين الداخل والخارج.

2-2-1 المصادر الداخلية لنكوص الاتحاد

2-2-1-1- المصادر السياسيــة:

يمثّل إحدى عقبات التكامل في المغرب العربي ذلك المركّب الذي يتشكّل من ارتهان النخب الحاكمة للخارج وانسياقها وراء تنفيذ أجندات أجنبية تحقيقا لمصالح مأمولة أو قصورا منها في إدراكها السياسي أوانسلاخها عن المُكوّن الثقافي والحضاري لدائرة المغرب العربي، ويتعاضد مع هذا الارتهان، الاغتراب والإنهزام الفكري الذي تعيشه بعض هذه النخب والذي يرتبط بتكوينها السيكولوجي وتنشئتها الاجتماعية وكذلك السياسية.

أولا: قصور وتشوُّه الإدراك السّياسي

يرتبط مفهوم الإدراك السياسي رأساً بتصورات القادة وبحجم ومستوى قدراتهم العقلية واستعداداتهم النفسية لقراءة واقع ما يحصل داخل بيئاتهم، وكذلك مدى استيعابهم لمطالب وتحديات البيئة الخارجية وهو ماينعكس على مستوى الاستجابة لديهم من خلال القرارات التي تُبنى طبقا لهذه التصورات التي تخضع بدورها للخلفية العقدية والفكرية وحتّى

[1] المرجع نفسه، ص: 114.

الحضارية، بالإضافة إلى تراكمات الخَبرات والتجارب السياسية، ويكتسي الإدراك السياسي أهمية قصوى طالما أنه يرتبط وثيقا بالقرار الذي يتخذه صناع القرار، كما أنه يشكّل مقدّمة حاسمة خلال عملية صنع القرار، ذلك أنّ أيّ تشوهات في مُدركات القادة حيال البيئتين الداخلية والخارجية ينعكس مباشرة على ما يتبنّونه من قرارات إزاء ما يتولّد من هاتين البيئتين من أزمات أو ما يلِجُ إليها من مُدخلات.

- **مفهوم الإدراك:**

جاء في لسان العرب، جذر "**درك**": الدَّرَكُ: اللَّحَاقُ، ورجلٌ دَرَّاكٌ: مُدْرِكٌ كَثِيرُ الإِدْراكِ، وحكى اللِّحْيانيُّ: رَجُلٌ مُدْرِكَةٌ: سَرِيعُ الإِدْراكِ، وتَدَارَكَ القَوْمُ: تَلَاحَقُوا؛ أَيْ لَحِقَ آخِرُهُمْ أَوَّلَهُمْ، والدَّرْكُ: اللَّحاقُ وَ الوُصُولُ إِلى الشّيءِ، أَدْرَكْتُهُ إِدْراكاً وَدَرَكاً، وَالإِدْراكُ: اللُّحُوقُ، يُقالُ: مَشَيْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُهُ، وَعِشْتُ حَتَّى أَدْرَكْتُ زَمَانَهُ، وَأَدْرَكَ الغُلامُ وَ أَدْرَكَ الثَّمَرُ، أَيْ بَلَغَ.[1]

- **تعريف الموسوعة العربيّة:**

الإدراك perception هو اختبار المحيط مباشرة عن طريق الحواس، أي إنه العملية التي يختبر بها المرء محيطه المباشر ومن الممكن القول إن الإدراك يشير إلى العملية التي تُترجَم بها الإثارة الحسية التي تتعرض لها الحواس إلى خبرة منظمة، أو هو، كما يرد في تعابير علم النفس التجريبي، استجابة الفرد لإثارة خارجية[2].

- **تعريف قاموس Panguin:**

الإدراك هو عملية سيكولوجية يتصل بموجبها الأفراد ببيئتهم، وتتميز عملية الادراك بأنها تنطوي على الإصطفاء؛ حيث يتم الانتباه إلى بعض الحوافز أو المنبهات ويتم تجاهل

[1] ابن منظور (جمال الدين)، لسان العرب، مج:02،: دار المعارف، د.ت.ن، ص: 1364،1363.

[2] https://n9.cl/85x4t ، تاريخ الفحص: 2021.12.25

غيرها، وثمّة عوامل متنوعة تؤثر في هذا التمييز بما في ذلك خبرة الفرد السابقة ووضعه المادي والنفسي وما إذا كانت التجارب المماثلة قد تكررت سابقاً أو ما إذا كانت مألوفة[1].

- **الإدراك السياسي:**

أضحت المعارف النفسيّة مُدخلا لا يمكن الاستغناء عنه عند التحليل السياسي لسلوك القادة وصناع القرار وتفسير اتجاهاتهم إزاء ما يتخذونه من قرارات وماينتهجونه من تعامل مع مختلف الأزمات والحالات السياسية، حيث يتبدّى ارتباط العمليات النفسية بمجمل الظواهر السياسية، أين يبرز علم النفس السياسي* كمدخل لفهم وتفسير تلك العلاقات التي تكون ذات تمظهر سياسي في حين أنّ امتداداتها هي ذات مصادر نفسية تتعلق بالتكوين النفسي والتنشئة الاجتماعية لصناع القرار، وفي هذا السياق يؤكد كلّ من **Sidanius** وَ **Ekehammar** :

Political psychology has become an accepted name for the field of research concerned with the relation between psychological and political processes and events[2]

[1] غراهام إيفانز وَ جيفري نويتهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، القاهرة، 2004، ص:587.

* علم النفس السياسي(Political Psychology): هو علم إجتماعي وليد، يمكن النظر إليه من خلال ميدانين اثنين: سيكولوجية الجماهير وسيكولوجية الزعماء السياسيين، فالعَالم المهتم بعلم النفس السياسي يُعنى باستقصاء سلوك الشخصيات السياسية وحوافزهم وصِلَتها بعوامل ذات طبيعة شخصية. أنظر:

فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص:513.

[2] Jim.Sidanius and Bo.Ekehammar," Political perception and political preference An exploratory study of Swedish political parties", in: **Scandinavian Journal of Psychology · May 2008**, See: https://www.researchgate.net/publication/322079195_Perceptions_of_political_leaders, seen on:18.11.2021.

- **تعريف الإدراك السياسي:**

الإدراك السياسي وبالأجنبية: Political perception هو عملية ذهنية يطور من خلالها الأفراد انطباعاتهم عن خصائص ومواقف الأمم الأخرى وسياساتها الخارجية، وفي هذا يقول:

Houman وَ Flammia:

" Political perceptions can be defined as the process by which individuals develop impressions of the characteristics and positions of other nations and their foreign policies".[1]

وفي كتابه: "الإدراك والإدراك الخاطئ"، يرى Jervis أنّ "رسم صورة كاملة للأسباب الكامنة وراء اتخاذ قرارات معينة يقتضي إعادة بناء علمي لابد أن يأخذ بالاعتبار الموقف كما (رَآهُ) أصحاب القرار المُخوّلون باتخاذ القرار"[2].

ثانيا: المُدرك واللّامدرك لدى القيادة السياسية في المغرب العربي

يشير الباحثون في العلوم السياسية إلى وجود ارتباط عضوي بين مستوى ونوعية مدركات القادة السياسيين وتحديد المصالح القومية للدولة، أي أنّ الإدراك السياسي لصانع القرار ومجموع تصوراته عن البيئة الوطنية والإقليمية والدولية هو ما يعمل على تحديد المصالح الوطنية وترتيبها حسب الأهمية التي تتبني على المدركات التي كوّنها المقرر وقراءته للواقع المحلي والدولي، وبالتالي فإنّ الإدراك السياسي للقادة السياسيين هو ما يتحكّم في تقدير المخاطر والتهديدات التي تكتنف الأمن الوطني وبالنتيجة هو ما يحدد حجم

[1] Dr.Houman Sadri and Dr.Madelyn Flammia, "Democracy, Political Perceptions, and New Media" in: **SYSTEMICS, CYBERNETICS AND INFORMATICS**, VOLUME 12 - NUMBER 3 - YEAR 2014 in: https://www.semanticscholar.org/paper/Democracy-%2C-Political-Perceptions-%2C-and-New-Media-Sadri/5d076343f3a86b8039665332de12f47a726f62ca 25.12.2021.

[2] غراهام إيفانز وَ جيفري نويتهام، مرجع سابق، ص: 588.

ومستوى وتوقيت الإستجابة لهذه للتهديدات[1]، مما يجعل من مسألة التكوين النفسي والشخصية والتنشئة السياسية والمكوّن العَقَدي والأيديولوجي متغيراتٍ ذات أهمية قصوى في صياغة مدركات صانع القرار وعاملا متحكما في بيان سواء إدراكه السياسي من سوءه، وفي الحالة المدروسة يتبدّى العقل السياسي القائد لاتحاد المغرب العربي كجزء وأنموذج عن العقل السياسي العربي، تتحدد آليات عمله وبالتالي عملية بناء مدركاته وتصوراته إزاء البيئات المختلفة من زاوية ما يتميز به من خصائص تمّ اختبارها ضمن حالات عديدة للوحدات السياسية المكونة للنظام الإقليمي العربي، من حيث أنه:

1- عقلٌ عُصابيّ: إنفعالي سَلبيّ؛ على قدر عالٍ من المزاجية والقدر الكبير من الشعور بالذات والعدائيّة عند الشعور بالاستهداف أو الإهانة.

2- عقلٌ استاتيكيّ: جامدٌ، تحبسُه الأدلَجة عن فهم بيئته المحليّة والدوليّة وتُنتِج لديه عُقماً ممتدّاً، وهنا يذكر Arthur Schlesinger أنَّ " لعنة الأيديولوجيا تكمن في أنّها لا تُفقدنا الاحساس بالواقع فقط، لكنّها تُفقِدنا القدرة على الإبداع كذلك"[2].

3- عقلٌ عُصَبيّ: أي أنّه لديه قدرة على تشكيل وإدارة عُصَب وُصوليّة(مثقفون، إعلاميّون، أكاديميّون، بيروقراطيون، حزبيون، نقابيّون، أرباب الإدرات المركزية، جماعات مصالح من أرباب المال،..) تقتاتُ من ريع يتحكّم فيه وفي توزيعه، وعوض أن تعمل هذه العُصَب أو الزُّمَر وخصوصاً المتعلّمة منها على محاكاة

[1] السيد ياسين، "الإدراك السياسي والمصالح المتغيّرة"، في:
https://elaph.com/Web/NewsPapers/2007/8/254197.html تاريخ الفحص:2021.11.18.

[2] سليم حميداني، "الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية النزاع اليمني نموذجا1962-1970)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2016، ص:97.

مراكز الفكر Think Tank في أوطانها، استقالت عن وظائفها المجتمعية لتتحالف مع أنظمة سياسية تجيد بناء منظومات وصوليّة، أين انخرطت هذه العُصَب الوصوليّة في إعادة إنتاج التخلّف السياسي بتحالفها مع العقل السياسي العُصَبي[1].

لقد اضطلعت النخب السياسية الحاكمة في المغرب العربي بعد استقلال دولها بمعالجة معضلة الشرعيّة عن طريق تسويق سياسي وقولبة إعلاميّة، وفي سبيل هذا الهدف فإنّها لم تتوانى في الإستعانة بِعُصب وصولية في الداخل لتأمين الرواية الرسمية الموجهة إلى الاستهلاك العام، التي تستند في معظمها إلى تشنيع الآخَر ضمن تجمّع المغرب العربي بما يعضُد هيكلها النّظامي ويُرَمّمُ مشروعيّتها المُجترَحَة بفعل الإدراك التنموي غير الناجح وعجز الأداء السياسي.. الجامح " L'incapacité brutale "، وفي ذات السياق فإنّ بعض القيادات السياسية في المغرب العربي تكون قد انخرطت في مسار الارتهان والارتباط النّظامي بِوَعيٍ أو من دونه أيضا بالفلَك الكولونيالي وإعادة إنتاج التبعية للمستعمر السابق عقلا وأداءً، وبالمُحَصّلة اعتقاد كُنْهِ السّياسة– التي هي القيام على الأمر بما يُصلِحُه– ونهضة بلاد المغرب العربي اقتصاديا وحضاريًّا، لَا كما يدركها العقل في المغرب العربي وخصوصيّة بيئته الثقافية والسياسية والمجتمعية والروحية، إنما يَجري تسويقٌ سياسيٌّ وإعلاميٌّ لِرُؤية نَمَطيّة تُعبّر بِحقّ عن مستويات الاختراق الفكري للنخب السياسية الحاكمة على اختلافها، وما ينتُج عن هذا التنميط من تهديد لا يُدرَج في العادة ضمن التهديدات الجديدة التي تُطرح في أروقة الجامعات والمحافل العلمية بشكل مُكثّف ولا واعٍ من مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والمخدرات وفوضى السلاح عبر الحدود

[1] رشيد بلقرع، ورقة بحثية موسومة بـ: "الإدراك السياسي للمقرر في المغرب العربي: إستشراف العقل النخبوي السياسي" مقدمة إلى اليوم الدراسي حول: **النخب في المغرب العربي: الطبيعة والدور**، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018.

والاتجار بالبشر...[1]؛ هذا التهديد يتمحور حول حجم التشوّه الحاصل على مستوى الإدراك السياسي للنخب السياسية الحاكمة الذي لا يزال يعتقد بحتمية الولاء السياسي Political loyalty للمستعمر السابق ومستلهما إيّاه كوصيّ في إدارة الشأن العام السياسي والاقتصادي والثقافي والتربوي إنطلاقا من مُدركات وتصورات لدى هؤلاء القادة لا تزال تتغذى من عقدة المغلوب، وتعمل إعادة إنتاج الكولونيالية وربط مصير الدولة الوطنية في المغرب العربي بالكولون السابق وتوطين الهيمنة، وبالمحصّلة يتبدّى للراصد والمراقب لمسلك الإرتهان للأجنبي أنّ مشروعاً تكامليّاً مثل اتحاد المغرب العربي لا يخدم مصالح النخبة السياسية الحاكمة في أقطار المغرب العربي ولا ولاءاتها الخارجيّة.

إنّ تشوّه الإدراك السياسي لدى النخب السياسية الحاكمة في تجمّع اتحاد المغرب العربي لا يُعَدّ استثناءً عن سوء الإدراك ضمن إطار أشمل وهو النظام الإقليمي العربي الذي يشهد حالة من التفكّك والانقسام توسّعت مع حرب الخليج الثانية 1990–1991 إثر انقسام الموقف العربي إزاء الموقف من العراق ثمّ التحالف الغربي في مرحلة تالية من احتلال العراق العام2003، أين تمّ رصد احتداد الشقاق العربي بين مؤيّد لضرب العراق ومعارض ومتحفظ أيضاً، وذلك بناءً على تنازع الإدراكات المختلفة للوحدات السياسية المكوّنة للنظام الإقليمي العربي وتباين مستوى وحجم الولاءات الخارجية للنخب السياسية العربيّة، ويمكن ملاحظة تضاد الإدراك السياسي في حالة اتحاد المغرب العربي من خلال موقف كلّ من الجزائر والمغرب إزاء الموقف من العدوان على العراق العام2003.

وقياسا على استجابة النخبة السياسية الحاكمة في اتحاد المغرب العربي لأزمات وحالات سابقة، فإن طبيعة هذه الاستجابة هو ما يعطينا صورة عن الخلفيات التي تبرر بناء إدراكات سياسية معينة إزاء تجربة التكامل في المغرب العربي وتصور النخب

[1] رشيد بلقرع، "مأزق العقل المغاربي"، **جريدة الحوار** الجزائرية، عدد: الإثنين 26 نوفمبر 2018، ص:24.

السياسية الحاكمة لعملية إحياء وتفعيل اتحاد المغرب العربي، بل إنّ تشوّه الإدراك السياسي لدى هذه النُّخب يعضده قصورٌ أيضاً في قراءة الواقع واستلهام تحديات البيئة الحضارية للمغرب العربي نظرا لتواضع الرؤية إزاء البعد الحضاري والتاريخي لفضاء المغرب العربي، حيث أنّ بعض هذه النخب السياسية على قدرٍ من الانهزام الفكري والسياسي الذي " يُؤَمِّنُ " لها اعتقادَ أنّ تحقيق آداءات متقدّمة في التنمية ونجاح أي مشروع وحدوي أو انطلاق أيّ مُنجَز ثقافي أوإقتصادي أوتربوي لا يكون إلّا من خلال قنوات ونماذج من خارج بيئة المغرب العربي، بما يَسِمُ هذا العقل النخبوي للمقرر السياسي بأنه عقلٌ ذيليٌّ تبعيّ، لا يرى نهضةً إلا باستجلاب نماذج جاهزة أو الإنضواء تحت مظلّة أجنبيّة ولاءً وانتماءً، ومن أمثلة ذلك تصريح لرئيس سابق لأحد أقطار المغرب العربي مِن " أنّ المجموعة الأوربيّة اختيارٌ سياسيّ، وأنّ المغرب الأقصى قد حسم في هذا الخَيار بتشجيعه للتعددية السياسية و للحريات النقابية وحرية التبادل الاقتصادي..، مما يجعل المملكة أكثر البلدان العربيّة قُرباً من الغرب"[1]

على صعيد آخر، يمكن رصد مستويات التشوه والقصور الذي يكتنف الإدراك السياسي للنخب السياسية الحاكمة في المغرب العربي من خلال مؤشر السلوك النظامي نحو تجسير العلاقات مع اسرائيل(حالتَا موريطانيا 2001 وَ المغرب 2020)، دونما اعتبار لا للمصلحة الوطنية ولا المصلحة القومية لاتحاد المغرب العربي ومصير التكامل في ظل استقدام ما يعمل على تهديد الأمن في المنطقة، وتوسيع فجوة النزاع داخل تجمع اتحاد المغرب العربي نظرا للموقف المتباين من مسألة تجسير العلاقات مع إسرائيل من حيث اعتباره عدوا تاريخيا ومغتصبا للحق العربي وفي نفس الآن إقامة تمثيل دبلوماسي

[1] التصريح لملك المغرب الراحل الحسن الثاني في: د.محمد عبد الباقي الهرماسي، " المغرب العربي المعاصر: الخصائص المؤسّسية والأيديولوجيّة للبناء السياسي" في: مصطفى الفيلالي وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1986، ص: 204.

كامل مما يمكن اعتباره إقراراً بشرعية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية ومحاولة لإضفاء الصّفة الطبيعية على العلاقة مع محتلّ من جهة، وكذلك تأجيل عملية إحياء اتحاد المغرب العربي نظرا للاختلاف القائم حول الموقف من مسألة "تطبيع" العلاقات مع المحتلّ الإسرائيلي.

وَبَدَلَ أن يتجه العقل النُّخبوي السياسي للمغرب العربي إلى بناء وتحقيق دولة الرَّفاه "Welfare state" عَبْرَ انتهاج مشروع تنمية شامل مرتكز على مقدّرات المغرب العربي عقلاً وأداةً ضمن منظومته الحضارية، اتّضح أنّ هذه "النخبة" السياسية تسير بالدول والمجتمع وفق إدراك سياسي "Political perception" لا وطني؛ ينزَعُ نحو تمثيل وتنفيذ أجندات أجنبية من أجل تثبيت الوضع القائم على اللاتكامل و كذلك "الدولة الرّخوَة" بتعبير الكاتب، المفكر الاقتصادي المصري الرّاحل، جلال أمين (1935– 2018) أو في ما تَصُوغه " ماي تيريز" في: "دوام الحال والتغيير المحال".

2-2-1-2- المصادر الاقتصاديــة:

إنّ جملة الإمكانات والمقدّرات التي يتوفر عليها اتحاد المغرب العربي في شقها الإقتصادي على تنوعها وأهميتها لا تنفي وجود عراقيل ومعيقات تحدّ من بناء التكامل وتفعيله؛ إذ أنّ مجرد وجود هذه المقومات الاقتصادية في إطار غير تفاعلي أو استغلال أمثل لهذه المقدرات قد يجعل منها أقرب إلى العبء الاقتصادي المثبط للعملية التكاملية أكثر منها دافعا لنجاح تجربة اتحاد المغرب العربي في شقها الاقتصادي، وقد تقدّمت في هذا السياق بحوث ودراسات أكاديمية تنزع نحو تشريح وفهم العوامل الكامنة خلف العائد المتواضع للتكامل الاقتصادي في دول اتحاد المغرب العربي منذ ماقبل تأسيس الاتحاد؛ وذلك بدءً بأعمال اللجنة الدائمة الاستشارية للمغرب العربي ومحاولة تقييم محصلة المشاريع والدراسات التي ناهزت الـ80 في الفترة الممتدة منذ إنشائها في العام1964 إلى غاية تعطل

نشاطها في العام 1975، وهنا يحاول الباحث حصر الأسباب الموضوعية والحقيقية التي تقف حائلا أمام النهوض بالتكامل الاقتصادي في اتحاد المغرب العربي.

وعلى نحو متساند، تبرز المعيقات ذات المصدر الاقتصادي كعنصر يعمل على كبح وفرملة العملية التكاملية على مستوى اتحاد المغرب العربي وهذا بالرغم من الإمكانات والمقومات التي تحوز عليها الوحدات السياسية المُكوّنة لاتحاد المغرب العربي من موارد طاقوية(نفط، غاز) في كل من الجزائر وليبيا بالإضافة إلى الموارد الزراعية والسياحية المعتبرة في كل من المغرب وتونس، بالإضافة إلى الثروة السمكية والفوسفات في موريتانيا، وطالما يتم الكلام عن إمكانات واعدة لتحقيق تكامل اقتصادي بالنظر للظروف الموضوعية والواقعية السالفة الذكر إلى أنّ تفاعل هذه الموارد والمقومات لم يؤسس لنهج تكاملي يدفع بالنهوض الاقتصادي للمنطقة رغم ما تمّ إنجازه على مستوى اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي والتي تقدّمت بأكثر من 80 مشروعا ودراسة في هذا المجال بالإضافة إلى الإنجاز المُؤسّسي على المستوى الصناعي ومجمل الاتفاقيات التي تمّ التعاقد عليها في المجالات التجارية والتي لم ترقَ بمستوى التكامل الاقتصادي الذي من شأنه أن يحقق الانتقال إلى مستويات الانتشار Spill over حسب المنظور الوظيفي الجديد، حيث اقتصر التعاون في المجال الاقتصادي على اتفاقيات وتعاملات ثنائية أو ثلاثية في أحسن الأحوال، في حين أنّ التنسيق الجماعي لمختلف الأنشطة الاقتصادية كان دائما مشوبا بالتعثر ثم الانكماش بفعل اختلالات كامنة على مستوى الصعيد السياسي أين لم تسمح الأنساق السياسية المكونة لتجمع اتحاد المغرب العربي بتفويض مزيد من الصلاحيات لمؤسسات التكامل للمُضي في إنجاح العمل الاقتصادي المشترك، حيث كان الدافع القطري أقوى من أن يجعل من هياكل ومؤسسات التكامل ذات أثر فعال في الإقلاع التكاملي على مستوى الاقتصاد في المغرب العربي، وبتعبير آخر فالولاء للدولة القُطريّة لا يسمح بالتنازل لصالح

ولاء فوق قومي بما يُمكّن لِأَن يرفع من قدرات التفاعل داخل بيئة التكامل لإعطاء مؤسساته الوثبة النّوعية لإنجاح مسار العملية التكاملية في شقها الاقتصادي.

وهنا يطرح المراقبون والمهتمون بالشأن التكاملي لاتحاد المغرب العربي مسألة الميدان الاقتصادي الحيوي المشترك كعامل مُثبّط يعيق مسار التكامل في المغرب العربي وذلك في سياق مقارن مع تجربة الاتحاد الأوربي، حيث تمّ التجاوز عن هذا المشكل من خلال التركيز على مسائل السياسة الدّنيا والانطلاق من مجال حيوي مشترك في مجال الاقتصاد تمثّل في الجماعة الأوربية للحديد والفحم المُنشأة في 1951 بين كل من ألمانيا وفرنسا والتي شكلت نواة السوق الأوربية المشتركة في 1957 ومِن ثمّ التأسيس الفعلي للاتحاد الأوربي عقب توقيع اتفاقية ماستريخت في 1992، في حين أنّ تجربة التكامل في اتحاد المغرب العربي تكون قد افتقدت لمثل هذا النهج الاقتصادي في التكامل المُنطَلِق من الميدان الحيوي المشترك رغم التماثل الحاصل في المورد الطاقوي في كل من ليبيا والجزائر والمورد السياحي والزراعي في كل من تونس والمغرب، وبالنظر إلى خصوصية أي تجربة تكاملية إلا أنّ الإندفاع نحو اندماج كامل يشير إلى أنّ منطقة المغرب العربي تتوافر على ما يمكن به التجاوز على عقبة الميدان الاقتصادي الحيوي المشترك كبداية محفّزة لمسار العملية التكاملية، وذلك باعتماده كآليّة للانتشار نحو كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتُعزى أسباب افتقاد هذه الآليّة حسب الإطار النظري الوظيفي الجديد إلى طبيعة النهج الاقتصادي لدى الوحدات السياسية المُكوّنة لاتحاد المغرب العربي(ليبرالي/مخطط) أين تبرز أهمية التجانس في مكونات وتوجهات اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل حيث لطالما كانت " مسألة القطاع الحيوي المشترك من أكثر المسائل إثارة للجدل ومن أهمّ العراقيل التي جعلت المشروع التكاملي في المغرب العربي يُراوِح مكانه، فإذا كان الحديد والفحم قد شكّلا مصدر الوقود الضروري لانطلاق قاطرة التكامل الأوربي فإنّ دول المغرب العربي لم تتّفق أو ربما لا

تتوافر على القطاع الاقتصادي الذي يمكن أن يقوم بهذا الدّور"[1]، وإذا كان العامل السياسي كعنصر حاسم في مسار عملية التكامل فإنه لطالما تمّ إرجاع مختلف الاختلالات التكاملية لمحددات من مثل قصور أو سوء الإدراك السياسي للقيادات السياسية لأقطار المغرب العربي أو إلى طبيعة اقتصادياتها، ولتذليل عقبة الميدان الاقتصادي الحيوي المشترك، فإنّ " التعاون الثنائي يمكن أن يحلّ محلّ التعاون الجماعي ويُعتَبر مرحلة تربّص وتمرين من شأنه أن يؤهّل أقطار المغرب العربي للتعاون الجماعي" وأنّ " الفارق بين نوعَي التعاون هو فارق كمّي في العدد دون النّوع، وأنّ الانتقال من التعاون الثنائي إلى الجماعي أمرٌ ميسور يحصل بإلحاق طرف ثالث ورابع وبتوسيع المشروع من حيث طاقة إنتاجه ومن حيث قدرته على استيعاب عمالة أوفَر ونسبة أعلى من التأطير"[2]

2-2-1-3- المصادر الثقافيـــــة:

تنتَصِبُ المعيقات ذات المصدر الثقافي على نحوٍ مُتساند مع تلك ذات المصدر السياسي؛ حيث يشير واقع بيئة داخل المغرب العربي إلى أنّ العطالة الفكرية والعقل الإنهزامي والتّبعي للنخب المتعلّمة والمثقفة كلها عناصر تتماهى مع العقل النخبوي السياسي المتّسم بالمزاجيّة في مُخرجات الوحدة القرارية Decisional Unit ويشكّل التحالف القائم بين النخب الحاكمة والمثقفة رافداً للإرجاء المستدام لاتحاد المغرب العربي كمشروع حضاري شامل في المنطقة، أين تضطلع بعض النخب التي هي على قدر كاف من التعليم ومستوى التحصيل الأكاديمي وفي إطار تعاضدي مع فئات من البيروقراطيين في الهيئات الحكومية وحتّى الجامعيّة بتعطيل أي جهد دبلوماسي أو سياسي أو حتى أكاديمي ينزع نحو إحياء فكر الوحدة والإندماج، يترافق ويتواءم هذا الاتجاه مع مجموعات أخرى مساندة قد تكون ذات

[1] حسين بوقارة، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر، 2010، ص: 34.

[2] مصطفى الفيلالي، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1989، ص: 159.

خلفيات عرقية أو لادينيّة أو متحالفة في مزيج عُصبِيّ كحواجز حقيقية تعمل على كبح وتشويه الفكرة التكاملية لاتحاد المغرب العربي لدى الرأي العام وبثّ الإنهزام حيالها.

أولا: تفكيك مجتمعات المغرب العربي حداثيّاً

تبرز التصورات الفكرية والعقَديّة والخلفيات الأيديولوجية وحتى العرقيّة كمتغيرات تعمل على تغذية الموقف من مسألة اتحاد المغرب العربي قبولا أو رفضاً، ولذلك تلعب منظومة القِيَم دورا حاسماً في بناء مواقف النّخب إزاء مختلف القضايا ومنها الموقف من إحياء تجربة اتحاد المغرب العربي؛ وبناء على ذلك فدرجة الاعتزاز الوطني والقومي والديني والحضاري كلها متغيرات تسهم في تشكيل العقل الانهزامي والتّبعي للنخب؛ أين تتجه بعض هذه النخب إلى التسليم بالإلحاق الحضاري بالمنظومة الغربية سياسةً واقتصاداً وثقافةً وفكراً على حساب الحضارة العربية الإسلامية، وتستمد هذه النخب المثقفة مواقفها من مسألة اتحاد المغرب العربي من إسقاطات فكرية لعصر التنوير في أوربا وما ولّده الصراع الطويل بين الفكر الكَنسي والسلطة الزمنية والتي تمّ معالجتها في إطار معاهدة Westfalia 1648 ، حيث تحاول هذه النخب المثقفة والأكاديمية منها النظر إلى قضايا مجتمعات المغرب العربي

من خلال منظارات حداثية[1] ومابعد حداثية[2] دونما اعتبار للسياقات التاريخية والحضارية لهذه المنظومات الفكرية.

لقد حاولت هذه النزعة الحداثية وما بعد حداثية الزحف على الإطار الحضاري والتاريخي وحتى اللغوي الذي تنتظم داخله مؤسسة اتحاد المغرب العربي وذلك من خلال إطلاق مراجعات كبرى متوشحة بخطاب أكاديمي وآخَرَ عصراني يتخذ من التنوير وفكر التنوير القائم على الصراع الكنسي بارادايماً Paradigm أو نموذجا معرفيا تحاول من خلاله النظر إلى مجتمعات هذه الدائرة الحضارية من العالم دون اتساق هذه النظرة مع خصوصية المنطقة والبيئة الثقافية والدّينية السائدة، واتجهت زُمرٌ منها إلى إعمال "منهج" الشك والتشكيك لتفكيك البنى الاجتماعية والثقافية القائمة في مجتمعات المغرب العربي إلى درجة طرح فكرة مراجعة النص القرآني وحتى الوجود الإلهي من أساسه*، ومن جانب آخر عمدت هذه الحركات الحداثية إلى تهديد الأمن الديني للمغرب العربي من خلال دعم وتشجيع

[1] تتّجه الحداثة Modernism في جانب منها إلى التبشير لمقولة أنّ التصنيع والتمدن والعقلانية تؤول إلى انحلال القيم الدينية وذلك من خلال مجموعة من المحددات الحداثية:

1- العقلانية المرتبطة بالتقنية والتي ستؤدي إلى تفكيك "طلسم" الكوسمولوجيات الدينية الكبرى.

2- نمو النزعة الفردانية بما يُمكّن للفرد من إنتاج منظومة قيمه الخاصة خارج إطار الدين الذي كبّل الإرادة الإنسانية.

3- مسار تخصص المؤسسات كخاصية تواكب المجتمع الحديث بما يعزز استقلالية الأنساق المجتمعية من الثقافي والسياسي وحتى الدّيني كدوائر منفصلة عن بعضها.

الحداثة والدين: رؤية نقدية للمنظور الغربي، في: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64612 تاريخ الفحص:2021/02/11.

[2] تُعبّر كلمة ما بعد الحداثة Post-Modernism عن مرحلة جديدة في تاريخ الحضارة الغربية تتميز بالشعور بالإحباط من الحداثة ومحاولة نقد هذه المرحلة والبحث عن خيارات جديدة، وفي واحد من أهم الأعمال الأصيلة في هذا الموضوع؛ وصف الفيلسوف والناقد الأدبي "فريديريك جيمسون" ما بعد الحداثة بأنها " المنطق الثقافي المهيمن للرأسمالية المتأخرة". https://n9.cl/1e5f8، تاريخ الفحص: 2021/02/11.

* مقتطف من ندوة حول: " تجديد الخطاب الديني"، حضرها الباحث في جامعة الجزائر2 ببوزريعة العام 2020.

الشذوذ الدّيني ممثلا في حركات الدروشة الدينية وَالاستقواء ببعض منظمات حقوق الانسان لتمنحها مادة دسمة فيما يخص حماية الأقليات الدينية "المضطهدة" في المغرب العربي بالإضافة إلى التشويش على عقائد المجتمعات تحت مظلة حرية الفكر وحرية التعبير ومُهمّة أو عبء تمدين مجتمعات الجنوب مستلهمةً دعوات حركة الاستعمار المستندة إلى المركزية الأوربية Eurocentrism[**] فيما يعرف بـ: عبء الرجل الأبيض White man's burden ليتحول في منطقتنا إلى عبء الرجل الحداثي.

لقد اتجهت ما بعد الحداثة إلى الثورة على السرديات الكبرى في عملية مراجعة كبرى للنصوص بما فيها الدينية و أخذت لها مسلكا نقديا يتأسس على إطلاق حرية قراءة النصوص والتراث بل واتجه بعض أنصارها إلى الإجتراء على النصوص السماوية والموروث العقدي للشعوب تحت مسميات أكاديمية تلتحف الصفة العلمية من مثل تجديد الخطاب الدّيني و دعوات جديدة تقوم على التشكيك ومحاولة تفكيك النسق الروحي و الديني للشعوب حيث انبرى بعض "الحداثيين" العرب وغير العرب من الشُّعوبيّين إلى إطلاق مراجعة تستهدف السنة النبوية في إطار التهجم على صحيح البخاري بأسلوب أكاديمي "مهذب" ومن ذلك:

- دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مرات عدة لمراجعة كتب التراث وتجديد الخطاب الديني، ودعا السيسي أيضا من أسماهم "الأساتذة

[**] Eurocentrism is generally defined as a cultural phenomenon that views the histories and cultures of non-Western societies from a European or Western perspective. Europe, more specifically Western Europe or "the West," functions as a universal signifier in that it assumes the superiority of European cultural values over those of non-European societies. Although Eurocentrism is anti-universalist in nature, it presents itself as a universalist phenomenon and advocates for the imitation of a Western model based on "Western values" – individuality, human rights, equality, democracy, free markets, secularism, and social

https://link.springer.com/referenceworkentry/10.1007%2F978-1-4020-9160-5_25
تاريخ الفحص:2021/02/12.

المستنيرين" للقيام بثورة دينية لتجديد الخطاب الديني الذي ظل رهينة تراث محدود بمعطيات الماضي وأبعاده.

- ومؤخرا شنت رئيسة مركز "رواق عوشة بنت حسين الثقافي" الأكاديمية الإماراتية موزة غباش هجوما عنيفا على "صحيح البخاري" بحضور وزير الدولة للتسامح نهيان بن مبارك آل نهيان، وقالت "إن البعد الاجتماعي العربي لا يزال متخلفا لإيمانه بما يسمى كتاب البخاري"[1]
- نحن مع انتقاد التراث ودراسة الأحاديث التي دونها البشر ومراجعتها والاستدراك عليها.. لكن من قِبل المتخصصين الذي تفننوا وتخصصوا في دراسة علم الحديث... الذين يهاجمون كتاب صحيح البخاري، سيأتون غداً لصحيح مسلم، ثم للسنن الأربعة... وهكذا تصبح السنة النبوية والأحاديث الشريفة مشككاً فيها، وقابلة للطعن.. فالهدف ليس صحيح البخاري وإنما محاولة لهز قيمة مصدر من مصادر الدين والتشريع[2]

إنّ انهزام هذه الأقلية الأيديولوجية المُسْتَلَبَة حضاريّا لا يمكن إلّا أن يُصنّفها ضمن أتباع مدرسة لا تفعل شيئاً[3] Do nothing school، أي أنّها لا تبحث بديلا تنمويا ولا حضاريّاً غير خيار الارتهان للأجنبي.. الفرنسي.

ثانياً: النّخب المثقفة ومهمة الوكالة الحضاريّة:

يشير واقع التخلف في عالم الجنوب إلى مسألة ارتهان النخب الحاكمة بمنظومات أجنبية وقياسا على ذلك يمكن أن تضطلع النخب المتعلمة بوظيفة الوكيل للمستعمر السابق

[1] https://n9.cl/vs62u ، تاريخ الفحص: 2021/02/11.

[2] https://n9.cl/ap2ni ، تاريخ الفحص: 2021/02/11.

[3] رشيد بلقرع، حراك العقول: مقدمة لعصر ما بعد العولمة، دار الأمة، الجزائر،2022، ص:62.

Colonisation Agent استجداءً لمصالح مأمولة أو استجلابا لوساطة خارجية لدى نُظُم مرتهنة للأجنبي من أجل المركز الاجتماعي والمنصب القيادي، وفي هذا السّياق لا يهمل علم النفس السياسي ما لِلعوامل السيكولوجية والكفاية العاطفيّة والتعليميّة وحتّى الحاجات الشخصية والنفسيّة من أثر ودور على تكوين وبناء تصورات والنخب المختلفة ومجمل إدراكاتهم إزاء مسألة تفعيل اتحاد المغرب العربي؛ وفي هذا السياق تلعب التنشئة الإجتماعية والتنشئة السياسية وحتّى مستوى إشباع الحاجات الإجتماعية دورا هامّا في تشكيل اتجاهات النخب من قضية تفعيل اتحاد المغرب العربي.

للأستاذ مالك بن نبي– رحمه الله– مقولةٌ ماتعة تُضاهي تَعريفَهُ العميق للثقافة، تُشير هذه المَقُولة إلى أنّ هناك عملية فكرية قد يكون الغرض منها تسويق ظاهرة سطحية "Epiphénoméne" لإخفاء ظاهرة جوهرية، وهو ما ينطلق إليه التفكير مِن كون أنّ عُمق التحليل السياسي الجَزل والشجاع والموضوعي أيضا هو ما يتجه صوب إبراز أنّ ما يقِف خلف نُكوص هذه التجربة التكامل وإحياءه في المغرب العربي وتوهينه هو ذلك الارتهان والارتباط الفكري/ النخبوي بِوَعيٍ أو من دونه أيضا بالفلَك الكولونيالي وإعادة إنتاج التبعية للمستعمر السابق عقلا وأداءً، وبالمُحَصّلة اعتقاد كُنْهِ السّياسة– التي هي القيام على الأمر بما يُصلِحُه– ونهضة بلاد المغرب العربي اقتصاديا وحضاريًّا لَا كما يدركها العقل في الدائرة الحضارية للمغرب العربي وخصوصيّة بيئته الثقافية والسياسية والمجتمعية والروحية، إنما يَجري تسويقٌ سياسيٌّ وإعلاميٌّ لِرُؤية نَمَطيّة تُعبّر بِحقّ عن مستويات الاختراق الفكري للنخب في المغرب العربي على اختلافها، وما ينتُج عن هذا التنميط من تهديد لا يُدرَج في العادة ضمن التهديدات الجديدة التي تُطرح في أروقة الجامعات والمحافل العلمية بشكل مُكثّف ولا واعٍ من مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والمخدرات وفوضى السلاح عبر الحدود والاتجار بالبشر...،

يخُصُّ هذا التهديد الأمن والثقافي واللغوي/ الحضاري لدول ومجتمعات المغرب العربي، كما يُصاغ هذا التهديد ضمن إطار فكري عام يُعطيه دلالةً ومعنى يمكن أن يُصطلح عليه بإعادة إنتاج الكولونيالية لا على المستوى الدولي وإنما في نطاق وطني داخلي وبِمقدّرات الدولة الوطنية "Nation state"..[1]

تبرز مهمة الوكيل للمستعمر السابق Colonisation Agent والتي تضطلع بها بعض النخب المثقفة ومثيلاتها في الأجهزة البيروقراطية من خلال نظرة شعوبية[2] ترتكز على استعداء اللغة العربية؛ حيث يتم وبشكل مكثف طرح مسألة مراجعة تسمية اتحاد المغرب العربي من حيث أنها تشكل معيقا لمسألة التكامل، ذلك أنها تُقصي–حسبهم– مختلف التنويعات البشرية المكونة لمجتمعات المغرب العربي وطبقا لهذه الزاوية يتم طرح تسميات بديلة من مثل: المغرب الكبير، بلاد المغرب، الاتحاد المغاربي في تمَاهٍ يقفز على العقل مع ما يتمّ إنضاجه في مراكز الأبحاث ومراكز التفكير Think Tank من مصطلحات تخفي المُدركات الحقيقية التي يُراد تسويقها فكريا وسياسيا على مستوى الدائرة الحضارية العربية والاسلامية مثل: الشرق الأوسط، التطبيع، شمال أفريقيا،.. وغيرها، وتتصل هذه النظرة الشعوبية وثيقا باستمرار تدفق الفكر الكولونيالي لدول مابعد الاستقلال في المغرب العربي بما يُكرّس الهيمنة ويحافظ على الوضع القائم على التجزئة، وقد ظهرت التطبيقات العمليّة لهذه المنظومة الفكرية من خلال ما يتم توصيفه ضمن منطقة المغرب العربي بـ: حزب فرنسا، في كل من الجزائر والمغرب وتونس، وهنا يوضّح الأستاذ عبد الحميد الإبراهيمي دور الوكالة الحضارية في قوله: " إنّ القمع الثقافي(ضد اللغة العربية خلال الفترة الاستعمارية وضد اللغات الأجنبية الأخرى غير اللغة الفرنسية على يد حزب فرنسا) والسخافة قد بلغا حدّاً لدى الإدارة الجزائرية بحيث أنّ معادلة شهادات الدكتوراه المستحصل عليها في الولايات

[1] مأزق العقل المغاربي، مقال سابق للباحث.

[*] الشعوبية: نظرة احتقار للعنصر العربي.

المتحدة أو بريطانيا، أكانت من جامعات هارفرد أو ماساتشوتس أو أكسفورد أو كمبردج، لايتمّ الاعتراف بها آليّاً كما الحال مع الشهادات الفرنسيّة، وينتظر أساتذة الجامعات حتى8 سنوات وأكثر لِيَرَوا شهادة الدكتوراه التي نالوها تحظى باعتراف السلطات الجامعية والإدارية الجزائريّة"[1].

يَتَبَدّى للراصد الموضوعي أنّ مستويات الإختراق لدى هذه النخب المتعلمة وكذلك البيروقراطية منها، تستلهم خيوطا من فكر الإستشراق Orientalism والكولونيالية المتوشحة بخطاب ثقافي حداثي يُخفي نوازعَ لادينيّة Secularism تتقدّم لوضع مراجعات Revisionism حضارية موضع التسليم من خلال مصطلحات ذات مضامين تقع تحت عتبة التنبيه؛ أي أنّ القارئ البسيط أو الأكاديمي اللاهث خلف الترف الفكري لا يستشعر خلفياتها التاريخية والحضارية الكامنة، ومن ذلك فإنّ طرح مسألة تسمية المغرب العربي للنقاش تتواءم مع النظرة الاستشراقية التي تختفي وراء الدعوات الحداثية لتاريخية أو تاريخانية النصوص؛ من حيث أنها " لأجل دحض البعد الوحياني للنص القرآني من خلال التعامل معه على أساس أنه نص بشري، وفي سبيل تحقيق الغايات المنشودة، يدعو الخطاب العلماني إلى التوسل بالدراسة التفكيكية للنصوص المقدسة، وإلى قراءتها على أنها نصوص تاريخية منفصلة عن مصدرها، أو ما يُسمّى في البنيوية بـ(موت المُؤلّف)"[2]، وطالما أنّ اللغة هي وعاء الفكر وحاملة الثقافة فإنّ هذا التيار لا يتوانى في تصدير رؤية مبتسرة تتأسس على نوازع عدائية تجاه اللغة العربية –ذلك أنها مركّب أصيل في المنظور الحضاري العربي الإسلامي–، أين يترك هذا التيار كل قضايا التكامل في المغرب العربي ليناقش صفة العربي في تسمية اتحاد

[1] د.عبد الحميد الإبراهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958–1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص: 233.

[2] الشيخ ليث العتابي، جدليّة الإيديولوجي والمعرفي، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، د.م.ن، 2016، ص:44،45.

المغرب العربي طِبقاً لمنظُورات عرقيّة مُوَجّهة عولميًّا، وقاصرة فكريا ولا تدرك واقعيًّا عمق الانتماء الحضاري للمغرب العربي، الذي يتجاوز هذه الطُّروحات المسنودة كولونياليا– أنَّ استمرار التعلق الفكري والعَقَدي للنُّخب السياسية، وكذلك النخب المثقفة العاملة في الحقل الأكاديمي بالعقل الكولونيالي التجزيئي وتأسيس مُدرَكاتها للمشروع التنموي والمجتمعي للمغرب العربي على فلسفته وممارسته والولاء له هو مدخل "Input" رئيس وأصلي لمخرجٍ "Outout" أصيل، هو استمرار تعطيل وإعاقة المشروع التكاملي للمغرب العربي الذي يُمثّل أمل الشعوب، وفي ذات السياق يُدلّل الكاتب الجزائري الدكتور محيي الدين عميمور على حُلول "غضب كامن يتجسد في الرفض الصامت لكل عمل يرتبط باتحاد المغرب العربي، ضاعف من خطورته أنّ عناصر مشبوهة كانت تعمل لتقويض الاتحاد لمجرّد أنّه يحمل صفة (عربيّ)"[1]، ومع استغراق هذا الفصيل من نخب المغرب العربي في إجهاد فكري لمحاولة تسويق نمطي يسير باتجاه أنّ الهزيمة ؛ كلّ الهزيمة التكاملية والفرملة التي تسبب إعطاب قيام اتحاد المغرب العربي تتصل وثيقاً بالتسمية، أين يمكن الوقوف على سجالات ذات منشأ عرقي/لادينيّ حول جَدَل تسمية الاتحاد، لا ترقى إلى إدراك الانتماء الحضاري لمجموع الوحدات السياسية والشعوب المكونة لاتحاد المغرب العربي، وهنا يضيف الكاتب عميمور أنّ الرفض الصامت السابق الذكر يكون قد" تزامن مع أفكار غريبة ادّعت أنّ سبب تعثر الاتحاد هو أنه يحمل اسم المغرب(العربيّ)، ونادى البعض باستعمال المغرب "الكبير"، لمجرّد حذف الصفة العربيّة، وعندما قلت لبعض هؤلاء أنّ التّسمية أطلقها أوّلاً الأمير عبد الكريم الخطّابي، وإذا أُريدَ أيّ تغيير فيُطرح الأمر على شعوب المنطقة في استفتاء عام، خَرست الألسنة ولكن إلى حين"[2].

[1] محيي الدين عميمور، المغرب العربي: الأمل الضائع، موفم للنشر، 2017، ص: 83.

[2] المرجع نفسه، ص: 129.

يعضُد مهمة الوكالة الحضاريّة جُهدٌ أكاديميٌّ تضطلع به دوائر التعليم وبعض جامعات المغرب العربي والتي لا تزال تنقل وبـ "أمانة علمية" حادّة علم السياسة مُستلبًا وحتى تاريخ العلاقات الدولية مُبتسَراً وتاريخ الفكر السياسي مُجتَزءً ولَعمري بذلك هي تعمل على تكريس المركزية الأوربية أكاديميّاً وتقزيم الرؤية إزاء إمكان تحقيق تكامل في دائرة المغرب العربي، وتُوقِع بآلاف الشباب سنويًّا في مجاهل تناقضات حضارية وجاهليّة أكاديميّة تفتِكُ بفكر الدّارسين وتجعل منهم كائنات حضارية تتلذّذ بتعذيب ذواتها؛ فلا هي طالت علوم غير المسلمين كما يدرسونها ولا هي نالت شرف الاطلاع على فُتات تاريخ الأندلس.. وكأنني بالأندلس والحروب الصليبية لا تمتلك الحق في أن تكون جزءً من تاريخ العلاقات الدَّوليّة!! أمّا Westphalia 1648 م، التي أنهَت ثلاثين سنة من الحروب الدّينية في أوربا ومهّدت لقيام إسرائيل بعد ثلاثمائة سنة أخرى، فمَن يجرؤ على شرحها لطلبة أُشربوا اليُتم الأكاديميّ قسراً؟!![1]، وحول استغراق بعض النخب الأكاديمية في حلقة التّيه والدعاية، ينبّه أكاديمي إلى أنّه:" **إذا كان البعض يُعطي امتيازا لأهل الفكر على سواهم، باعتبار أنّ الانسان هو كائن ميزته أنه يفكّر، فإنّ عمل الفكر سيف ذو حدّين: قد يكون أداة كشف وتنوير، وقد يكون أداة حجب وتضليل، ولا عجَبَ فالمرءُ بقدرِ ما يوغل في التجريد أو يغرق في التفكير، ينسلخ عن الواقع المُراد تغييره..**"[2]

2-2-2- المصادر الخارجية لنكوص الاتحاد:

2-2-2-1- الحركة الاستعماريّة:

في سياق بحث المعيقات ذات المصادر الخارجية، يحاول الباحث بناء إطار تحليلي يزاوج ما بين بعدين يتصلان بالتاريخ السياسي لدائرة المغرب العربي وبعض نتائج دراسات

[1] رشيد بلقرع، الإستعمار الطائفي: نحو عوالِم دينيّة؟، مقال منشور بـ:
https://www.djelfainfo.dz/ar/mobile/news/international/10080.html تاريخ الفحص: 10.01.2022

[2] علي حرب، أوهام النخبة أو نقد المثقّف، ط3، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص: 99.

النقد الثقافي؛ حيث يمكن إرجاع بعض أسباب وهن تجربة التكامل في المغرب العربي إلى ما يمكن أن يصطلح عليه الباحث بـ: المُركّب التاريخي–الثقافي النقدي الممثّل لعلاقات التفاعل المرتكز على ثنائية(هيمنة/تبعيّة) بين ضفّتَيْ حوض المتوسّط والمرتبط بالتطور والتحول الحاصل على مستوى الفكرة الكولونيالية عقلاً وأداةً، وهو ما يشير إلى أنّ الاستقراء الموضوعي للمعيقات ذات المصادر الخارجية يُحيلُ إلى بحث الامتدادات العميقة للتاريخ السياسي والاجتماعي لإقليم المغرب العربي وكذلك استحضار المُكوّن الثقافي الحضاري المعزّز بمنظومات فكرية والتي تشكّل رافدا للأفكار والمشاريع والرؤى التي تتقدّم كمصادر وبُنىً خلفية تعمل على تغذية وإذكاء إعاقة التوجه الوحدوي والمسار التكاملي لاتحاد المغرب العربي.

لِمحاولة لمسك أحد خيوط هذا الوَهَن التكاملي، الذي يسود هذه الدائرة الحضارية من الوطن العربي، التي يشكّل فيها المغرب العربي خاصرتها، يمكن التأسيس على أوّل الوهن يتصل بتلك الحركة المشبوهة تاريخيا، التي اصطلح عليها بالكشوف الجغرافية، تلك الحركة التي عبّدَت مسالك المشاريع الاستعمارية التي عطلت بدورها الدورة الحضارية لشعوبنا وأمتنا ككل، وتقاطعت في جانب كبير منه مع ما عرف بالاستشراق ودعوات ما بعد الحداثة التي نهَجَت نحو إعادة قراءة التاريخ البشري ومراجعة المسلمات الكبرى بما فيها دينُ الآخر المختلف حضاريا..، هذا طرف الزاوية؛ أما حَجَر الزاوية في هذه الرؤية، فيتأسّس على أن وَبَالَ الحركة الاستعمارية هو ما وضَع اللّبِنات الأولى لمسألة الارتهان للأجنبي والإلحاق الحضاري، وهو ما تشهده بعض دول المغرب العربي، وفي حالات، تبرز كشواهد على مستوى هذا الإلحاق (تونس/ الجزائر/ المغرب). وبالنتيجة، تم تعطيل عقل المغرب العربي في مشهد السجال الذي طبَع هذا الفضاء من الوطن العربي بين ولاءٍ للدولة الوطنية وارتهان للأجنبي مُمثّلاً في المستعمر السابق، على اعتقاد أنّ عجلة التنمية والثقافة والسياسة وحتى

الفكر لا تتحرك في فضاءاتنا الحضارية بكل أنساقها، إلا إذا دارت هناك على جغرافيا مستعمر الأمس...،

ارتبطت مسألة الارتهان للأجنبي والولاء لمصالِحه وعقائده بمعركة يتمُّ فيها حاليا التزييف المكثف للوعي الجمعي مِن طريقين: أولهما طريق بثّ الشك والانهزام لدى أجيال مناعتُها الحضارية مُخترقة بفعل تكنولوجيا المعلومات والرسائل التي تقع تحت عتبة التنبيه عبر الوسائط الاجتماعية المختلفة، وثانيهما طريق الصّدمات المتوالية عبر إعادة قراءةٍ للماضي الحضاري من وُجهة نظر المُستعمِر وتأليب وتثوير الأقليات وهَدمٍ لمعاني النصوص في شكل مُقدمات جديدة لإحلال النيوكولونيالية وعولمة الثقافة، بما يعمل على صياغة أشخاص وشعوب وأجيال حسب الطلب العولمي، أو في ما يسميه "فريديرك سكينر": "مجتمع القطيع الداجن" في روايته "فالدن 2".

تتبدّى سياسات الإحلال الاستعماري في النظام الإقليمي للمغرب العربي بعد زوال الاحتلال في ما يسود بعض أقطار المغرب العربي من ظاهرة وُكلاء المستعمر؛ أين تتكفل بعض النخب السياسية الحاكمة وكذا مثيلتها على الصُّعُد الثقافية والأكاديمية والإدارية والعسكريّة والاقتصادية،..، بمهمة حراسة المصالح الأجنبيّة وتأمين بقائها على حساب مقدّرات ومصالح شعوب المغرب العربي، ويأتي في مقدّمتها مصالح المستعمر الفرنسي السابق، أين تشكل بعض النخب امتدادات أصيلة ترتبط فكريا وحضاريا بالفلك الاستعماري وذلك انطلاقا من ولاء فوق قومي يستشعر اغترابا يعمل على إزاحة الولاء للانتماء الحضاري للمغرب العربي في إطار منظومة شاملة يمكن توصيفها على مستوى كل من الجزائر والمغرب وتونس بـ: حزب فرنسا*؛ الذي يمكن تعريفه على أنه: "منظومة فكريّة وعقَديّة، تسلُكُ ضمن مسارٍ مَصَبُّهُ اعتقادٌ راسخ بِتَبَنّي الطّرح الكولونيالي وَلاءً وانتماءً

* حول التركيبة السيكولوجية والفكرية لحزب فرنسا، يُنظر:

عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية: 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2001.

حضارياً وانتصاراً نفسياً ونموذجاً تنموياً.. مُنطَلَقُهُ الانهزاميّة واعتقادُ النهضة الشاملة في غير الرّافد الوطني والحضاري للمغرب العربي؛ تستَتْبِعُهُ ولاءاتٌ فرعيّة تنسحب على مُجملِ الأنساق المجتمعية الأخرى في شكل ثنائيّات متقابلة:

اللّادينيّة Secularism تحييدُ الدّين من الحياة العامّة.

الحداثة Modernism قطيعةٌ مع الموروث الحضاري.. عَقلاً واجتراءً على النّصوص بما فيها المُقدّسة.

المراجعة Revisionism مفهوم ماركسي بالأصل يستهدف تحرير البُنى المعرفيّة والسياسية والانقلاب على ما يناقض العقلانيّة الغربيّة.

التوحيد Unification قولبةُ فكر الآخر الحضاري وإعادةُ صياغة عقلٍ كونيّ ينتصرُ للفكر اللّيبرالي كأنموذج وَحداني في التنمية والاقتصاد وَ.. الثقافة في شكل "تنميطٍ" يعيدُ صياغة عقل الآخر في شكلٍ "مُعَوْلَم " "Globalised".

حزب فرنسا هو تَجَلٍّ قديم- مُتجدّد لصراع حضاري بالمغرب العربي بأدوات سياسية وإسنادٍ أدبيّ وَارتهانٍ اقتصادي للكولون السابق؛ تَعْضُدُهُ نُخَبٌ أكاديميّةٌ مُتوجّسة جرّاء تكوينها الفرنكوفوني؛ تحسَبُ كلّ محاولة من الانعتاق عن المُكوّن الثقافي الفرنسي استعداءً لها وعدواناً مُوجّهاً ضدّها بحُكم تكوينها الأكاديمي بالفرنسي.. وهو ليسَ كذلك؛ ذلك أنّ التكوين لا يُماثلُ مسألة الولاء بالضرورة، من جهة اخرى، حزبُ فرنسا ليس مشجباً تُعلّقُ عليه كلّ الهزائم، لكنّ امتداداته السياسية والمجتمعية والفكرية والاقتصادية التي تقوم بِمَهمّةِ الوكيل الحضاري Civilizational Agent لا تُلغي مسؤوليّته في مُعظم الشَّرَر النّاجم عن اعتقاد وُكَلاء حزب فرنسا بحتميّة الإلحاق الحضاري الشامل للمغرب العربي بِفرنسا فكراً وسياسةً واقتصاداً.. وَ اعتقاداً..، فالمعادلة معادلةُ وَلاء..[1]،

[1] رشيد بلقرع، "خطابٌ للتهدئة"، مقال منشور، **جريدة الحوار**، عدد: الأحد 02جوان2019، الجزائر، ص:24.

سعيا منها إلى تأمين مصالحها في إقليم المغرب العربي وضمان تبعية أقطاره فيما بعد استقلالها وبالمحصّلة تعطيل أي مشروع وإعطاب أي تجربة يكون من أهدافها بناء التكامل والانعتاق من التبعية والهيمنة، عمدت دوائر الاستعمار إلى صناعة نخب تنوب عنها في تحقيق هذه الأهداف في شكل نخب بالنيابة أو بالوكالة، وهنا يذكر أكاديميّ مغربيّ:" لقد دخل الاستعمار إلى بلدان الوطن العربي في أوج اكتمال التصورات الغربية على المستوى الفكري المعرفي، والصناعي التكنولوجي، حيث حدد الغرب منذ القرن 19 الميلادي معالم العالم الجديد الذي يريد صياغته، وحدد أدوار كل الفاعلين في بلورة هذا التحول وتنزيله على أرض الواقع، فكانت آلته المباشرة الاستعمار والاحتلال الفعلي لبلدان العالم الثالث، مع أفق استراتيجي بصناعة نخب من داخل البلدان المستعمَرة تحمل لواء هذا المشروع وقيمه وأدواته في مختلف المجالات، وتدافع عنه، وتحرص على صيانة مصالحه"[1]

لقد دأبت الحركة الاستعماريّة بعد جلائها عن أقطار المغرب العربي على تأمين استمرار مصالحها الحيوية وتثبيت الوضع القائم على التجزئة وتكريس سياسات الهيمنة التي تقف حائلاً أمام أي جهد أو مشروع يتبنّى طرحاً يسير باتجاه بناء تكامل فاعل يحقّق الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي Societal security أو يعمل على تعزيز التنمية في النظام الإقليمي للمغرب العربي من خلال بناء ولاءات محليّة لنخب مختلفة وكذلك عبر دعم وتمكين لأقليات عرقية سياسيًّا وماليّاً وثقافيّاً كعوامل مثبطة للتكامل تسهم بشكل منظّم في تغذية حالة إعطاب الوحدة واستدامة وضع اللاتكامل Desintegration المُفضي إلى إطالة أمد التبعيّة Dependancy في الاقتصاد والسياسة والثقافة، وتغليب النزاع بدل التعاون والتكامل عبر مشاكل الحدود التي لاتزال مصدر نزاعات تهدد الأمن الوطني لأقطار المغرب العربي التي لم تجد بُدّا من إقرار مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

[1] طارق الفاطمي، "التعليم في عهد الاستعمار وأثره في صناعة النخب: المغرب أنموذجا"، في: محمود حيدر(محرّر)، نحن وأزمنة الاستعمار، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2016، ص: 380.

2-2-2-2- الخطاب الثقافي الشمالي:

شَهِد البحر الأبيض المتوسط فصولا من التعاون والتنافس على امتداد تاريخ هذا البحر، فعلى ضفتيه قامت أعرق حضارات العالم و أقدم ديانات البشر وقد شكّل هذا الحوض مسرحا لقيام وأفول الممالك والإمبراطوريات وميدانا للحروب والصراعات؛ فهو "بحر ليس كمثله بحر على حد قول مترجم كتاب الأبيض المتوسط".[1]

لقد اتسم الخطاب الثقافي الأوربي الذي تزامن مع الحملات الاستعمارية لدول الجنوب بنزعة مركزية مرتكزة على عصر التنوير واتخذت لها أشكالا من التعبير عن تهميش ثقافة الآخر في إطار وعاءات فكرية وأُطر تنظيرية تكفلت بها مراكز الفكر والأبحاث Think tanks انطلقت من أساس فكري يمتد إلى ما أصطلح عليه بالكشوف الجغرافية التي مهّدت للحملات الاستعمارية، ويقوم على تسويق خطاب مركزي أوربي يعالج ثنائية شرق/غرب من منظور المستعمِر Coloniser؛ وهو ما تمت صياغته في ما عرف بالإستشراق Orientalism والذي قوبل من طرف مفكري عالم الجنوب بخطاب ينزع نحو إعادة قراءة التاريخ من وُجهة نظر المُستعمَر Colonised في إطار ما عُرف بما بعد الكولونيالية Postcolonialism .

يتجه البحث إلى دراسة التطبيقات العملية لمُخرجات للخطاب الثقافي لشمال حوض المتوسط وذلك من زاوية المشاريع التكاملية Integration projects والتي تُقَدّمُ في صيغٍ اقتصادية وأمنيّة تفرضها العولمة من حيثُ أنّ التكتّل يُفضي إلى أنّ تعظيم مصالح الدولة الوطنية وتحقيقها لا يمكن تأمينه إلا في إطار جماعي من خلال التجمّعات الإقليمية التي تسعى إلى التكامل والاندماج.

[1] تاريخ بحر ليس كمثله بحر؛ العنوان الأصلي: The Middle Sea : A history of the Mediteranian.

أولا: مفهوم المقاربة مابعد الكولونيالية:

مع التنوع الحضاري الذي يسود حوض البحر المتوسط، برز خطابٌ ثقافي منذ ما قبل الحملات الاستعمارية يمكن أن يلخّص في عبارة: White man's burden أو عبء الرجل الأبيض، وهي مهمة نقل الحضارة إلى الضفة الجنوبية من المتوسط التي اضطلع بها الاستعمار الأوربي ومهّدت له الكشوف الجغرافية وبعض بحوث الاستشراق Orientalism؛ هذه الحركة الفكرية التي قوبلت بالموقف المناهض لمفكري العالم المُستعمَر فيما عرف بالنظرية ما بعد الكولونيالية Postcolonialism (فانون،إدوارد سعيد، سبيفاك، بهابها،..) وعلم الاستغراب الذي أسّس له المفكر الراحل(حسن حنفي).

- **تعريف المقاربة مابعد الكولونيالية:**

يكتنف مفهوم مابعد الكولونيالية بعض الغموض الناجم عن اعتماد خطاب "المابعد" والمتصل أيضا بالاختلاف الذي يطبع مفاهيم العلوم الإنسانية والاجتماعية.

في المُتداول أكاديميا وبحثِيّاً، يتمّ الوقوف على تعريفين شائعَين:

الأول يُقَدّم من زاوية كرونولوجية أو تحقيبٍ زمني يعتبر مابعد الكولونيالية كمرحلة تبدأ مع نهاية الاستعمار؛ وهو ما يقابل بالأجنبية:Post-Colonialism، حيث يؤكّد على استعمال المطّة (-) للإشارة إلى فصل زمني بين المرحلتين(الإستعمار/الإستقلال). بينما الثاني يشير إلى مرحلة طويلة تبدأ مع بداية الاستعمار ؛ حيث أنّ المعنى هنا يتجاوز الاستعمار كمرحلة، أين يؤكّد Stuart Hall على أنّ مرحلة مابعد الكولونيالية ليست مُتَضَمّنة فقط في "البَعد" لكنّ المعنى يتّجه إلى ما وراء الاستعمار.[1]

وفي مجال البحث أيضا، يتم طرح ثلاث مصطلحات لشرح مابعد الكولونيالية ومحاولة لمعالجة الغموض المذكور في بداية التعريف؛ حيث يتم الإشارة إلى:

[1] Fakia CHEBOUB, what is post(-) colonialism ? Problems with the definitions, Humaines sciences, n°43, Juin2015- TomeA, p:40.

أ- Post-Colonialism : للدلالة على ترتيب تعاقبي أو مرحلي؛ أي الانتقال من حالة الاستعمار إلى حالة الاستقلال.

ب- Postcolonialism : مجموع الكتابات والدراسات التي ترفع لواء الممانعة وتضطلع بمقاومة الظاهرة الكولونيالية وآثارها الثقافية والسياسية سواء قبل الاستعمار أو بعده.

جـ- Post/Colonialism : هنا التركيز على جملة التفاعلات Interactions، أو تلك الشبكة المعقدة والمتداخلة بين الخطابين الكولونيالي وما بعد كولونيالي.

إلا أنّ المصطلح الأكثر تداولا في أدبيات العلاقات الدولية والفكرية هو الثاني:Postcolonialism؛ أين شاع هذا المصطلح منذ سبعينيات القرن الـ20 ثُمَّ تَمّ توثيقه أكاديميّاً ضمن إطار النظرية النّقدية، حيث ظهر لأول مرة في بحوث أكاديمية في منتصف الثمانينيّات من خلال كتابات: Bill Ashcroft , G.Griffiths and H.Tiffin في:

The empire writes back :Theory and practice in Postcolonial.1989.

ثمّ في كتاب: Ian Adam and H.tiffin الموسوم بـ:

Past the last post theorizing, Post colonialism and postmodernism.1990.[1]

مرتكزات مابعد الكولونيالية:

أ- فهم ثنائية الشرق والغرب: من خلال رصد التفاعل الحضاري والفكري واستخدام منهجية علمية لتفكيك الخطاب المركزي الغربي.

ب- مواجهة التغريب Westernization: من خلال استهداف تفكيك لخطاب ثقافي غربي يتّسم بنزعة التمركز وتأكيد خاضيات التفوّق والتّمدّن والتّحضّر في مقابل خطاب دونيّ يتّصف بالبدائيّة والشعوذة والشهوانية والسحر الطقوسي والخرافي.

[1] د.مديحة عتيق، "مابعد الكولونيالية" في:
www.asjp.cerist.dz/en/article/2724 On: 17/01/2020.

ت- تفكيك الخطاب الاستعماري: من خلال ما يحمله هذا الخطاب من انتقائية واصطفاء اللون والعرق والدّين والطّبقة والجنوسة.

ث- الدفاع عن الهوية الوطنية والقومية: من خلال رفض الهيمنة والاستلاب والتدجين والدعوة إلى هوية وطنية أصيلة جامعة (الكُتّاب الزنوج >> الهوية السوداء / كُتّاب المغرب العربي"الفرنكوفونيون" >> محاربة الاستعمار بلُغته و أخرى مختلطة بلُغة وطنية تهجيناً وأسلَبَةً وسخريّةً ").

ج- علاقة الأنا بالآخر: من خلال دراسة وتحليل ثنائية التفاهم والتنازع وفي ضوء مقاربات مابعد حداثية.

ح- الدعوة إلى علم الإستغراب: علم الإستغراب في مقابل علم الإستشراق.

خ- النقد الذاتي: مُوازاةً مع نقد الخطاب الثقافي الغربي، نبّهَ كُتّاب الخطاب مابعد كولونيالي إلى أهمية النقد الذاتي بعد أن أكّدوا أنّ نوعاً من نظرية مابعد الاستعمار هو ما يعمل على إعادة إنتاج الهيمنة والتّبعيّة.

د- التعدّدية الثقافية: نادى مُفكّرو ما بعد الكولونيالية بالتعدّد الثقافي في مقابل المركزية الغربية التي تُهمّش الآخر المختلف ثقافيّاً، وذلك من خلال آليّات المُثاقفة والترجمة والنقد والتفاعل الثقافي.

ذ- غُربة المَنفَى: وهو ما يتجلّى في الصراع الداخلي لمعظم مُفكّري مابعد الكولونيالية الذين يعيشون في الغرب أوفيما يُسمّيه إدوارد سعيد "حالة المَنفى اللّاذعة" في كتابه "صُور المثقّف" حيثُ غُربة المكان وغُربة الفكر الناتجة عن رفض سياسة التغريب والتهميش المركزي الفكري.[1]

[1] د.جميل حمداوي، مرجع سابق، ص:4،7.

ثانيا: المركزية الأوربية

يتمحور الخطاب الثقافي لدول حوض شمال المتوسط (الذي تسنده مراكز التفكير Think tanks) حول المركزية الأوربية Eurocentrism كمصدر للإبداع والابتكار والنبوغ الحضاري وإعادة إنتاج الهيمنة بما يرفع من أهمية مسألة الأمن الثقافي في حوض المتوسط وفي هذا الصدد يقول بوبر K.R.Popper: "أنّ الحضارة الأوربية هي الأقدر على تصويب نفسها ذاتيا.."، ويلتقي هذا الخطاب في شقّ منه مع ما طرحه Fukuyama في منتصف التسعينيات من فكرة انتصار النموذج الليبرالي.

- **الإطار المفهومي للمركزية الأوربية:**

المركزية الأوربية وبالأجنبية: Eurocentrism، حيث أنّ هذا الخطاب في جانب منه يتأسس على استغلال منظومة فكرية مستمدة من حرب العقول والتأثير على الآخر المختلف حضاريا من خلال استراتيجيات الخطاب القائم على توظيف لغوي مقبول، وفي هذا الإطار يقول مؤلف كتاب "إحتلال العقل" أنّ: "استغلال اللغة والمعلومات أي معلومات يمكن أن تولّد صراعا عقليا عاطفيّا أو قلقا أو أية معلومات خارج النظامتراقب ويعاد تفسيرها أو يحجب الوصول إليها، ويتمّ وأد أيّ قضايا مثيرة للجدل من خلال خداع مباشر أو حجب ذكي للحقائق المتعلقة بالموضوع ويتمّ هناك مزج الحقيقة بالأكاذيب... واللغة المقبولة محمّلة دائما بإيحاءات (نحن ضد هُم) وتقسيم العالم إلى (نحن- الأخيار المتعلّمين والواعين والرائعين) ضدّ(هُم – الجهلة والأشرار وغير المُتنوّرين) ويمكن خلق افتراضات (سوء فهم مناسب) من خلال استخدام ذكي للغة".[1]

تعريف Blaut: " المركزية الأوربية هي نموذج المستعمِر للعالم بالمعنى الحرفي: إنها ليست مجرد مجموعة أو حزمة من المعتقدات، فهي قد تطورت على مرّ الزمن كنموذج منحوت

[1] بثينة الناصري، إحتلال العقل، دار الكتب المصرية، مصر، 2017، ص:16.

بعناية، ككل له هيكل ثابت، في الحقيقة نظرية كبرى شاملة؛ إذ هي إطارٌ عامّ لنظريات كثيرة أصغر: تاريخية وجغرافية ونفسية وفلسفية ".[1]

مفهوم Blaut للمركزية الأوربية يتجاوز الطرح الأيديولوجي إلى النموذج المعرفي Paradigme؛ حيث أنّ المركزية الأوربية بالنسبة له ترقى إلى طرح نظري له أسسه وقواعده وأنها بهذا الاعتبار تسمو عن كونها ذات محتوى أيديولوجي فقط، وفي كتابه الآخر"نموذج المستعمِر للعالم2" يعرِض Blaut لثمانية نماذج من مؤرخي المركزية الأوربية(ماكس فيبر، أيريك جونز، مايكل مان، جون هول، ديفيد لاندز، غارد دايموند، روبرت برنر، لين وايت الإبن)، كما يُشير إلى أنّ " هناك تيارا قويا في التاريخ المعاصر في الأعمال الأكاديمية والمناهج الدراسية باتجاه التخلص من الأفكار المركزية الأوربية القديمة"[2] وذلك على الرغم من استمرار الاعتقاد القائم على تفرّد العقلانية الأوربية.

تعريفS.Rodríguez and Marta.A:

We consider Eurocentrism as a paradigm for interpreting a(past, present and future) reality that uncritically establishes the idea of European and Western historical progress/achievement and its political and ethical superiority, based on scientific rationality and the construction of the rule of law.[3]

---

[1] جي،إم.بلاوت،الانتشار الجغرافي وتاريخ المركزية الأوربية، تر:هبة الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص:29.

[2] جي،إم.بلاوت، نموذج المستعمر للعالم2:ثمانية من مؤرخي المركزية الأوربية، تر: هبة الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2010، ص:32.

[3] **Silvia Rodríguez Maeso and Marta Araújo, "Eurocentrism, political struggles and the entrenched Will-to-Ignorance: An introduction", in: Eurocentrism, Racism and knowledge: Debate on History and Power in Europe and the Americas, in:https://www.researchgate.net/publication/272814301_Eurocentrism_Racism_and_Knowledge_Debates_on_History_and_Power_in_Europe_and_the_Americas On:08/03/2020.**

يتماهى مفهوم كل من Blaut وَ Rodríguez من حيث اعتبار أنّ المركزية الأوربية هي نموذج معرفي Paradigm يعمل على تفسير حقيقة توطين الفكرة القائمة على الإنجاز التاريخي الغربي والأوربي وامتيازه وتفوّقه الأخلاقي والسياسي المبني على العقلانية العلميّة ودور القانون وهو ما يُرجّح أنّ المركزية الأوربية هي ذات منطلقات نظريّة تُؤثّث العقل الأوربي والغربي بصفة عامة وتسعى لتقديم أنموذجه كأنموذج منتصر بشكل يتماهى ما انتهى إليه فرنسيس فوكوياما Fukuyama من نهاية التاريخ وانتصار النموذج الليبرالي؛ وهو ما قد يضع العقل الأوربي في صدام مباشر مع العالمية ومُعاداةٍ للكونيّة، وفي هذا المجال يرى سمير أمين"1931-2018"(في كتابه: Eurocentrism) أنّ المركزية الأوربية هي: " ظاهرة ثقافية، بمعنى أنها تفترض وجود ثوابت ثقافية مميزة تشكل المسارات التاريخية للشعوب المختلفة. ولذلك، فإن المركزية الأوروبية معادية للكونية [العالمية] لأنها غير مهتمة بالسعي إلى قوانين عامة محتملة للتطور الإنساني. ولكنها تقدم نفسها ككونية، لأنها تزعم أن تقليد جميع الشعوب النموذج الأوروبي هو الحل الوحيد لتحديات عصرنا "[1].

ثالثا: موقع مراكز الفكر من الخطاب المركزي الأوربي:

- **مفهوم مراكز الفكر:**

تقدّمت مراكز التفكير والأبحاث ThinkTanks منذ نشأتها وعلى اختلافها (حكومية وغير حكومية) كمؤسسات تعضُد صانعي القرار Decision makers والنخب السياسية Political elites بما توفره من دراسات وأبحاث تُسهم في صنع السياسات العامة وطنيا ودليلاً إرشاديّاً للسياسة الخارجية للدولة يضع خلاصة البحث الأكاديمي والخبرة التقنية والفنية للباحثين والممارسين في خدمة بناء عقلاني ورشيد للسياسة العامة للدولة محلّيّاً وأيضاً لسلوكها

[1] https://www.oudnad.net/spip.php?article1001 07/03/2020 .

السياسي في مواجهة العالم الخارجي وتفاعلاتها مع وحدات النظام الدولي.. ومن جملة التعريفات في هذا المجال:

1- Howard JWiarda (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا):

"هي عبارة عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك "مُنتجا" وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات، كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية، كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل، بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها"[1]

2- Stephan Boucher وَ Martine Royo:

"منذ بعض الوقت نسمع في فرنسا كلاما عن مراكز الأفكار Think Tanks، وهي نصف نوادٍ سياسية، ونصف مراكز أبحاث أكاديمية؛ حيث يلتقي مسؤولون سياسيون وجامعيون ومسؤولو مؤسسات وفاعلون في المجتمع المدني (Acteurs de la société civile)، إنه لأمرٌ جيد ولكن فرنسا تأخرت في التزود بـِ (مختبرات الأفكار) هذه القادرة على إنتاج فكر (Réflexion) سياسي مغاير وقادر وبالتالي على إغناء النقاش (Débat) السياسي"[2].

- **أدوار مراكز الفكر:**

تبرز مراكز التفكير في عالمنا المعاصر كمستودعات وخزانات حقيقية تضع البحث العلمي والخبرة الأكاديمية والعملية في خدمة السياسات الوطنية والدولية بشكل عام

[1] خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص:4،5.

[2] ستيفن بوشيه ومارتين رويّو، مراكز الفكر:أدمغة حرب الأفكار، تر: د.ماجد كنج، دار الفارابي، لبنان، 2009، ص:07.

وطالما تقدمت هذه المراكز بالمشورة السياسية والمقترحات ذات العلاقة بالشأن السياسي والأمني والاقتصادي وحتى الثقافي وتجسّدت في بعضها في شكل قرارات دولية حاسمة تعمل على تعظيم المنفعة والمصلحة الوطنية National interest للدولة؛ بل إنّ بعضا من هذه المراكز أصبحت حواضن للتفكير المستقبلي الذي يُمدّ صانع القرار بالدولة بالمعرفة الأكاديمية المتخصصة والمسنودة بالمعلومات والخَبرات الفنية والمؤشرات التي يستعين بها المقرّر السياسي في بناء الإدراكات Political perception الصحيحة والموضوعية إزاء قضايا العلاقات الدولية ومن ثم السلوك طبقا للتصورات التي تأسست لديه انطلاقا من ما خلُصت إليه نتائج أبحاث مراكز التفكير.

استهدفت العولمة Globalisation في جانب من جوانبها ثقافة الآخر الحضاري؛ حيث سعت وعبر مؤسساتها إلى إرساء نماذج نمطية في السلوك والمعاش وحتى التفكير أو ما يمكن أن يُصطلح عليه بالسعي إلى توحيد Unification القيم العالمية في السياسة والفكر والاقتصاد والثقافة وحتى الأمن، وفي قلب هذا التوجّه العولمي كان الرأي العام وتشكيله وهندسته بما يخدم مصالح القوى الكبرى هدفاً للإعلام والقولبة الإعلامية؛ ومن جانب آخر سعت القوى الكبرى ومنها الولايات المتحدة إلى الاستعانة بمراكز التفكير والأبحاث في إطار التسويق السياسي لمفاهيم ومصطلحات يتم تمريرها أكاديميّاً عبر ما تنشره هذه المراكز من أبحاث ودراسات تتخذ من الموضوعية Objectivity غطاءً لقوة ناعمة Softpower تستهدف وعي النخب والشعوب على السواء؛ ومن ذلك ما يتم تمريره "أكاديميا وبحثيا" من مفاهيم ومصطلحات تصبّ في سياق العولمة الثقافية و حرب العقول حيث تضطلع وسائل الإعلام المختلفة بمهمة التسويق لهذه المفاهيم والمصطلحات بما يعمل على تشكيل رأي عام تابع.

وعلى سبيل المثال فقط يمكن للباحث في العلاقات الدولية ملاحظة كيف تمّت صناعة مصطلح الشرق الأوسط Middle East والترويج له بعد أن كان مشرقا عربياً

وذلك بأهداف دولية مسنودة أكاديميا من مراكز بحثية لإدماج إسرائيل في المنطقة وتمييع الطابع الحضاري لهذه الدائرة من العالم في إطار صراع حضاري وتقسيمات حضارية لا تزال مادة قوية في النقاشات الفكرية والأكاديمية، وحول الأدوار المنوطة بهذه المراكز؛ يذكر كل من Stephan Boucher وَ Martine Royo أنّ "مراكز التفكير وهي ظاهرة متطورة جدا في أميركا، أعطت معنى جديدا لمفهوم أسلحة الدمار الشامل، كيف نغير العالم؟ إذن هناك الطرق الصريحة مثل الاستيلاء على السلطة أو الثراء المفرط أو إتباع سياق الانتخاب المتعب، وهناك الطرق المختصرة مثل الإرهاب أو مراكز الفكر"[1]

ومن جانب آخر تُثار مسألة مصادر تمويل هذه المراكز مما يطرح قضية استقلالها الفكري والأكاديمي على محكّ النقاش؛ حيث تستقبل مراكز الفكر والأبحاث تمويلا حكوميا مباشرا كَمؤسسات تساهم في عملية صنع القرار بالدولة وينتظم أفرادها ضمن إطار وظيفي بالدولة، وذلك بخلاف التمويل الذي قد تُجهل مصادره أو يكون خاضعا لتوجيه الاعتبارات السياسية والأيديولوجية لِمَن يموّل هذه المراكز، كالدول التي تسعى للحصول على بحوث محدّدة وبشكلٍ انتقائي يخصّ حكومات ومجتمعات قد تكون هدفاً لاستراتيجيات الدولة مصدر التمويل وهو "ما يجعل من المراكز أداة من أدوات سياسات هذه الدول واستراتيجياتها، فَتَخدُم أهداف المموّل وتصبح ذات تبعية واضحة من حيث تدري أو لا، وهذا أخطر ما يواجه البحث العلمي العربي"[2]

ويدعم زاوية النّظر هذه ما ينقله سعد ناجي عواد(أستاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد والأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية)، حيث يشير إلى:

---

[1] ستيفن بوشيه ومارتين رويّو، مرجع سابق، ص:19.

[2] مهدي عبد الهادي، "ندوة دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق"، الشارقة:23-24 نوفمبر2005م في: **المجلة العربية للعلوم السياسية**، دورية محكمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد:11، ص:147.

محاولات الكثير من مراكز البحوث الأمريكية فرض تعاونها واتجاهاتها بشكل غير مباشر على الباحثين من خلال طرح صيغة البحوث المشتركة التي هي في حقيقتها نقل معلومات عن الواقع العراقي يتمّ توظيفها وفق ما يخدم البحوث الأمريكية، وبالتالي تخدم السياسة الاستراتيجية الأمريكية في العراق بخاصة،وفي الشرق الأوسط بعامة.[1]

يُطرح الآن مصطلح "المغرب الكبير" و"المتوسّطيّة" بديلاً للمغرب العربي Arab Maghreb في سياقات تقفز على الواقع الحضاري والموضوعي للضفة الغربية من الوطن العربي وذلك بالتسويق لمفاهيم ذات مضامين جغرافية وتجفيف المحتوى الحضاري لأخرى مثل شمال أفريقيا بدلاً من المغرب العربي وهو ما يعمل على تثبيت تصورات ومُدرَكات لاواعية تصبّ في تحييد الجانب الرمزي الحضاري الذي يُعدّ مقوّما أساسيا من مقومات التكامل، وتضطلع أيضا مراكز التفكير بالتسويق لمثل هكذا مصطلحات مستهدفة الأقليات العرقية والنخب المختلفة وتشتيت الولاءات في إطار عام يهدف إلى إعادة إنتاج الكولونيالية وتثبيت الوضع القائم على التبعيّة.

2-2-2-3- المتوسطية: وليدة الخطاب المركزي الثقافي الأوربي

تبرز مُخرجات هذا الخطاب الثقافي المُتوشّح بعولمة الاقتصاد في شكل تجمعات إقليمية (الإتحاد من أجل المتوسط، تجمع غرب المتوسط،..) ذات طابع اقتصادي/أمني ترفع يافطة التكتّل والاندماج Integration سبيلاً لتحقيق منافع وعوائد منتظرة لصالح الوحدات السياسية للضفة الجنوبية للمتوسط وقد تعتمد هذه المشاريع والتجمعات على اتفاقات ثنائية مع دول جنوب المتوسط (الحوار الأورومتوسطي).

شكّل الفضاء المتوسطي مسرحاً لمجموعة من المشاريع التكاملية التي تعكس حجم التنافس الدّولي (الأوربي/الأميركي) على المنطقة، وحيث أنّ الاهتمام الأوربي بالضفة

[1] مهدي عبد الهادي، مرجع سابق، ص:151.

الجنوبية لحوض المتوسط يستجيب لمبرّرات تاريخيّة وسياسية واقتصادية وأمنيّة وأخرى حضارية فقد تنوّعت الصّيغ التكاملية وتلوّنت بلون الجهة صاحبة المشروع وتبدّى أنّ منطقة المغرب العربي بما تمثله من عمق جيوسياسي لدول شمال المتوسط فإنّها تشكّل بيئةً مُثلى لمشاريع التكامل في منطقة جنوب المتوسط، ولذلك فإنّ من يرصد تطور العلاقات بين ضفّتي المتوسّط يمكن أن يقف على سلّة من مبادرات التعاون والشراكة والتي تكشف عن تنافس دولي يرفع يافطة التكامل والاندماج كمشاريع تتقدّم لمعالجة الإخفاق التنموي وإحلال الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي من خلال تكتّل دول المنطقة في مشاريع تعاون/شراكة تُوّجت بتأسيس الإتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean، وذلك في ظل وجود تجربة تكاملية إقليمية تتمثّل في اتحاد المغرب العربي الذي انبثق عن اتفاقية مراكش1989 ويشهد حاليا مساراً يوصف مابين المتعثّر والجامد، ومن برشلونة1995 إلى باريس2008، يرصد الباحث شكلا من أشكال ما يمكن أن يصطلح عليه بمحاولات إحياء الحوار العربي الأوربي.

أولا: مسار برشلونة1995

يوصف مسار برشلونة على أنه مبادرة "طموحة" مثّلت نقطة تحول في العلاقات الأورومتوسطية، ووضعت أسس علاقات إقليمية قائمة على شراكة ترمي إلى03 أهداف رئيسية:

- تعريف حوض المتوسط على أساس منطقة مشتركة للسلام والاستقرار من خلال تعزيز ودعم الحوار السياسي والأمني.
- بناء منطقة ازدهار مشترك من خلال الاقتصاد والشراكة المموّلة والبناء التدريجي لمنطقة تجارة حرة.

- تقارب الشعوب من خلال شراكة إنسانية وثقافية واجتماعية تهدف إلى تشجيع التفاهم بين الثقافات.[1]

انعقد مؤتمر برشلونة في27-28 نوفمبر من العام1995 بمشاركة 27 دولة(15 أوربية و12 متوسطية هي: الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، سورية، مصر، فلسطين، تركيا، مالطا، قبرص، إسرائيل)؛ وجاء هذا المؤتمر استكمالاً وتتويجا لمسار تاريخي من الاهتمام الأوربي بمنطقة حوض المتوسط يمتد في شكله الأبرز إلى مرحلة الحوار الأوربي- العربي بعد أزمة الطاقة 1973 وحظر البترول العربي إثر الحرب العربية-الإسرائيلية 1973، " في حين أن هناك من يُرجع الاهتمام الأوربي بمنطقة المتوسط والفرنسي بخاصة منه إلى الحملات الاستعمارية الفرنسية في القرن19 ثم السّعي الفرنسي إلى لعب دور قيادي في السياسة الدولية Leadership role بعد انحسار الاستعمار، حيث أسهمت بشكل بارز في تطوير فكرة التعاون بين الدول الأوربية والدول المشاطئة لها على الجانب الآخر من المتوسط وصولا إلى المنتدى المتوسطي Mediterranean forum في العام1988 وما أعقبه تحت عنوان مجموعة ال5+5(فرنسا،أسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا+الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريطانيا)"[2]

لقد كانت عملية برشلونة1995 تطبيقاً عمليّاً لمجمل الإدراكات الأوربية القائمة على حماية مصالحها في مقابل الوضع الأَزميّ لدول جنوب المتوسط والتخوف من انعكاساته

[1] The Barcelona Process or Euro-Mediterranean Partnership in: https://www.barcelona.com/barcelona_news/the_barcelona_process_or_euro_mediterranean_partnership:تاريخ الفحص 08/05/2020:

[2]توق محي الدين، "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوربي"، في:

https://search-emarefa-net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-9782 الفحص: 2020/05/08م.

الأمنيّة والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية على الضفة الشمالية من المتوسط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اكتست برشلونة1995 طابعاً حمائيّاً أوربيا تأسّس على درء تهميش أميركي محتمل للدور الأوربي في عملية السلام Peace process الجارية منذ مؤتمر مدريد1990 والعوائد والعقود الاقتصادية المُرتقبة لعصر ما بعد التسوية(وتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل)* فكانت برشلونة1995 عنواناً للتقارب الأوربي–العربي.

ومع استئثار الولايات المتحدة الأميركية بملف السلام في مسار "شرق أوسط جديد"** يعظّم مصالح وأمن إسرائيل في المنطقة؛ تبدّى لبعض الدول العربيّة أنّ الطرف الأوربي قد يعمل على تعضيد الموقف العربي موازاة مع ما يلقاه الجانب الإسرائيلي من دعم من الطرف الأميركي، ولذلك كانت الاستجابة للفكرة "المتوسطية" الأوربية على أساس موازنة مصلحيّة مقابل "الشرق أوسطيّة" الأميركية[1].

أظهرت قمة برشلونة التي احتضنتها الحكومة الأسبانية في2005، بعد مرور10سنوات على عملية برشلونة تباينا في تقييمها؛ وبينما ميّزها غياب شبه كلّي لـ"الشركاء" الجنوبيّين فقد

* التسوية والتطبيع: التسوية والتطبيع هما من مخرجات ونواتج الصراع العربي–الإسرائيلي، وقد شاع مصطلح التسوية عقب توقيع السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل العام 1979م بعد زيارته لها وإلقائه خطابا في الكنيست الإسرائيلي وهو ما أُعتبر أول خرق للموقف من إسرائيل، ثم انطلق قطار التسوية بشكل رسمي من مدريد العام1990م وهو ما عرف بمؤتمر مدريد للسلام، أعقبته اتفاقيات ثنائية بين دول عربية وإسرائيل(أوسلو1993م: مع السلطة الفلسطينية، وادي عربة1994م مع الأردن، اتفاقية الغاز القطري–الاسرائيلي1996م، مع موريتانيا العام2001م، بالإضافة إلى مكاتب تجارية في كل من تونس والمغرب،.. أين تمّ صكّ مصطلح التطبيع للدلالة على الدول العربية التي ترتبط باتفاقيات مع إسرائيل، والبحث الأكاديمي يشير إلى أن مصطلح التطبيع لا ينطبق على الحالة العربية–الإسرائيلية لأنه لم تكن هناك علاقات طبيعية بالأصل ثم زالت دواعي النزاع حتّى يتم توصيف هذه الحالة بالتطبيع).

** الشرق الأوسط الجديد: عنوان كتاب لشيمون بيريز صادر العام 1994، وهو مشروع أميركي يستهدف إدماج إسرائيل في المنطقة العربي من خلال سوق شرق أوسطية.

[1] هاني الشميطلي، أوربا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد:19، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2008م، ص:147،150.

وُصفت القمّة رسميًّا بالناجحة كان للإعلاميين والمراقبين وجهة نظر مغايرة، فالشريك الجنوبي أدرك أنّ الاهتمام الأوربي الأمني بدا يشكّل أولويّة على الاهتمامات الأخرى على الأقل فيما يخص تدفق الهجرة نحو ضفة شمال المتوسط بالإضافة إلى ضغط النزاع العربي–الإسرائيلي، وقد برزت نتائج عدم الانسجام بين"الشريكين" في الفشل في صياغة مفهوم موحّد للإرهاب أثناء هذه القمة وكذلك دون تبنّي الميثاق الأوربي–المتوسطي للسلم والاستقرار المُقترح العام1999[1].

ومن ضمن المآخذ التي سجّلت على عمليّة برشلونة هو اتهامها بالفشل الكامل أو الجزئي في الجانب السياسي وكذلك محدوديّة الإنجاز على المستويين الاقتصادي والثقافي، وللإنصاف فإن عملية برشلونة قد واجهت مجموعة من العراقيل خصوصا مع آثار الـ11سبتمبر 2001 ثم توجيه معظم الدعم المالي والخطط التنموية للدول التي انضمّت حديثا للاتحاد الأوربي مما انعكس سلبا على الطرف الجنوبي للمتوسط ثمّ على موقفه من العمليّة ككلّ فيما بعد، وقد صنّف الرئيس الفرنسي هذه العراقيل في:

- الأول: أن الأفضلية أعطيت للتعاون الأوروبي خلال الأعوام الماضية لدول أوروبا الشرقية والقليل فقط لدول جنوب المتوسط.
- الثاني: أنّ الجانب الأوروبي أولى اهتماما بالأنشطة والتعاون التجاري ولم يحظَ الجانب السياسي أوالجانب الثقافي بنفس القدر من الاهتمام.

[1] الإتحاد الأوربي: عملية برشلونة وسياسة الجوار الجديدة في:

https://carnegieendowment.org/sada/?fa=21674&lang=ar الفحص في: 2020/05/08.

- الثالث: استمر الحاجز النفسي بين الشمال والجنوب واتسعت الفجوة و فشلت عملية برشلونة في معالجتها[1].

وُصفت عمليّة برشلونة بأنها جُموح مكسور وطموح محبط، وحتّى الرئيس الفرنسي ساركوزي كان لا يحرص على"مضغ كلماته"؛ فهي بالنسبة له إخفاق(خطابه في"Toulon" طولون في فبراير 2007)، كما أنّ الشريك الأوربي يستحوذ على القيادة المعيارية والتوجيهية والمالية، كما أنّ العراقيل التي يضعها أمام انتقال المنتجات الزراعية يبرّرها بضوابط السياسة الزراعيّة المشتركة PAC، كماتميّز الخطاب الأوروبي بعدم الوضوح بخصوص الحوار الثقافي والديني المتصاعد إزاء واقع الإسلاموفوبيا الزاحف، الذي لم يستطع الاتحاد أن يصدّه[2].

وفي تقييم للأستاذة Josep Maria(رئيس قسم الاقتصاد التطبيقي بجامعة فالنسيا بأسبانيا)؛ تشرح تشارك الشريكين المتوسطيّين في إعاقة مسار برشلونة من خلال إخفاق مسار برشلونة في تحقيق نجاح واضح في الهدف الأساس لترقية التنمية الاقتصادية لبلدان جنوب المتوسط:

the Euro-Mediterranean Partnership has undoubtedly had notable benefits but has not achieved a clear success in the essential objective of promoting the economic development of the southern Mediterranean countries

وتضيف حول مسؤولية بلدان الضفة الجنوبية في شكل تجاوب ضعيف فيما يتعلق بالانفتاح والتعاون مع مخرجات عملية برشلونة:

---

[1] (الجمال) أحمد مختار، "الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله"، في:

https://n9.cl/lqspe الفحص: 2020/05/08.

[2] خضر بشارة، "أوربا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمّة باريس (1995م–2008م)"، **المستقبل العربي**، العدد:372، المجلد:32، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010م. في:

http://search.mandumah.com/Record/722672 الفحص: 2020/05/08.

..Moreover, these countries have advanced very little in the process of openness and cooperation.[1]

لقد دفعت عمليّة برشلونة بمؤسسة حوار الثقافات أو ما يُعرف بـ: Anna Lindh foundation (حيث أسندت أمانتها الدولية لمصر بالإسكندرية) وذلك في سياسة ترمي إلى إخراج صيغة تنفيذية للشق الثقافي والإنساني من اتفاقية برشلونة، وقد احتوت على "خطة مؤسسة حتى العام2025 بهدف توسيع نطاق وصول حركة الحوار بين الثقافات وتأثيرها وكذلك إصدار تقارير دورية تحت عنوان تقارير الاتجاهات بين الثقافات Intercultural trends reports"[2]، ومع هذا الاتجاه نحو المثاقفة وتعزيز التفاهم بين الحضارات على ضفّتي المتوسّط وإحلال السلام وقيم التسامح وبناء الشفافية Transparency وتوسيع فضاءات التبادل للشباب من خلال المشاريع الموجهة من خلال برامج التدريب لشباب جنوب المتوسط واستحداث فضاءات للتواصل لأجل الاستفادة من النموذج الأوربي الذي ينزع نحو إعلاء قيم التشاركية والحرية التي تشهد وضعا مغايرا في أوطان شباب الجنوب المتوسطي إلّا أنّ "نظام" برشلونة قد تجاوز هذه المنظومة القيميّة Values system التي تغلّف أيديولوجية عملية برشلونة حينما تعلّق الأمر بالمصالح العليا للضفة الشمالية من المتوسط وخصوصا فيما تعلّق بالبحث عن مكان للدور الأوربي في عملية السلام والصراع العربي–الإسرائيلي الذي استحوذ عليه الجانب الأميركي وكذلك محاولة الظفر بفرصة في مجال محاربة الإرهاب؛ أين " لجأت الدول الأوربية إلى القبول بدور ثانوي في الموافقة على تقوية وتعزيز الأنظمة الدكتاتورية المتمركزة على شاطئ المتوسط الجنوبي باعتبارها أسوارا منيعة في وجه

[1] Josep Maria Jordán, The Euro-Mediterranean Partnership and the Challenge of Development, p:158-159.

[2] موقع المؤسسة :https://www.annalindhfoundation.org/ar الفحص في: 2020/05/09.

[ما تعتبره] تهديدا إسلاميّاً "[1].

نتيجة للأسباب المذكورة آنفاً ومع ما أعقبه من تحولات على المسار العربي والدولي أضحى نظام برشلونة في حاجة إلى إنعاش لمساره الذي أوشك على الأفول؛ ولذلك فإنّ الحوار الأوربي–المتوسطي والعربي بصيغة أشمل كان لابد له من انطلاقة جديدة وبمنطلقات أكثر قبولا وفي إطار عام يعمل على استمرار الحضور الأوربي ضمن مسارات متقاطعة متوسطية وأخرى "شرق أوسطية" وخصوصا بعد سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط إثر احتلال العراق والعوائد المنتظرة من مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، لذلك كانت قمة باريس 2008 لإنقاذ عملية برشلونة بمصالحها المأمولة.

ثانيا: قمّة باريس2008 وانبعاث الإتحاد المتوسطي:

اختار ساركوزي مدينة طولون Toulon المطلة على البحر المتوسط في 2007/02/07 لإطلاق مبادرته حول "توحيد المتوسط" على أساسٍ من التنمية المشتركة Co-développement؛ التي تقوم– حسبه– على تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين ضفتي حوض المتوسط، ومن طنجة بالمغرب في 2007/10/22، أعلن عن مشروع الاتحاد المتوسطي بوصفه "حلما حضاريّاً للسلام والعدالة" وَ "قطيعةً" مع الممارسات السابقة التي شهدت قصورا في بناء الثقة بين الشريكَين الأوربي والمتوسطي اللذَين دعاهم إلى لقاء قمّة في باريس في 2008/07/13.

وفي لقاء تمهيدي لقمّة باريس؛ انعقد لقاء روما في 2007/12/20 نتج عنه حزمة من الأهداف العامة لمشروع الاتحاد المتوسطي:

1– إحلال السلام بين ضفّتَي المتوسط.

1 أشكال الشراكة بين أوروبا وحوض المتوسط منذ منتصف القرن العشرين في:

http://www.medmem.eu/ar/folder/43، الفحص في: 2018/05/09.

2- استعادة الدور الحضاري لحوض المتوسط كفضاء للسلام والازدهار.

3- بناء شراكة على أساس المساواة بين الشركاء تؤسس لتعاون متوسطي لا يهدف إلى اندماج كلّي.

4- الاتحاد المتوسطي هو امتداد لمشاريع الشراكة الأورومتوسطية السابقة(مسار برشلونة، سياسية الجوار الأوربية،..)؛ فهو يجسّد الاستمرارية لا القطيعة؛ حيث أنّه يمثّل دفعا سياسيا جديدا للتعاون من خلال: إشراك الهيئات والشركات والجمعيات والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية.

5- دعوة رؤساء جنوب وشرق المتوسط لقمة باريس2008 للاجتماع بنظرائهم الأوربيين على أن تتولى فرنسا الرئاسة الدورية.

انعقدت قمة باريس في2008/07/13 بحضور مُمثّلِي 43 دولة (28أعضاء الاتحاد الأوربي وَ15 من جنوب وشرق المتوسط) أين تمّ الإعلان عن ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط.[1] ، بالإضافة إلى ليبيا بصفة مراقب.

وفيما يخص الهيكلة التنظيمية للاتحاد من أجل المتوسط؛ فقد اعتمد:

* نظام الرئاسة المشتركة Co-presidency: يُدار التحاد من طرف هيئة مشتركة،حيث يعين رئيس عن الضفة الشمالية ممثلا للاتحاد الأوربي، وآخر ممثلا للضفة الجنوبية، (وهو ما ترى فيه Benita Ferrero-Waldner،"المفوض الأوروبي للتجارة سابقا"، فرقاً أساسياً بين عملية برشلونة سابقاً والاتحاد من أجل المتوسط.)[2].

[1] هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص:152، 153.

[2] دول الاتحاد من أجل المتوسط بعد عام على التأسيس، في:

https://2u.pw/7GVsO ، تاريخ الفحص: 2020/05/12.

* الأمانة العامّة: مقرها في برشلونة بأسبانيا، يرأسها أمين عام بعهدة تمتد إلى 03 سنوات وبفريق يتكون من06 نواب(03 نواب عن الاتحاد الأوربي و03 آخرين عن جنوب وشرق المتوسط)، وكل نائب مكلف بقطاع معيّن، وتتكفل الأمانة بـ:

تحضير الاجتماعات الوزارية، إعداد مشاريع إقليمية إستراتيجية، تيسير منصات الحوار الإقليمي.[1]

شهدت المرحلة الثانية، التي بدأت منذ عام 2012 (المخطط أدناه)، برئاسة مشتركة يتولاها الاتحاد الأوروبي والأردن، زيادة مطردة في عدد الأنشطة والشراكات، في ظل وجود 50 مشروعاً تحمل ختم الاتحاد، واعتمد وزراء الخارجية والممثلون من الدول الأعضاء الثلاث والأربعين خارطة الطريق "الاتحاد من أجل المتوسط: منظمة مدفوعة بالعمل قوامها الطموح المشترك" وذلك خلال المنتدى الإقليمي الثاني للاتحاد من أجل المتوسط، الذي عُقد في يناير 2017.[2]

[1] الموقع الالكتروني للاتحاد من أجل المتوسط:

https://2u.pw/IzXWB، تاريخ الفحص: 2020/05/12.

[2] https://ufmsecretariat.org/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/history/ ، تاريخ الفحص: 2020/05/12.

رسم توضيحي 3 تطور مسار ونشاط عملية برشلونة

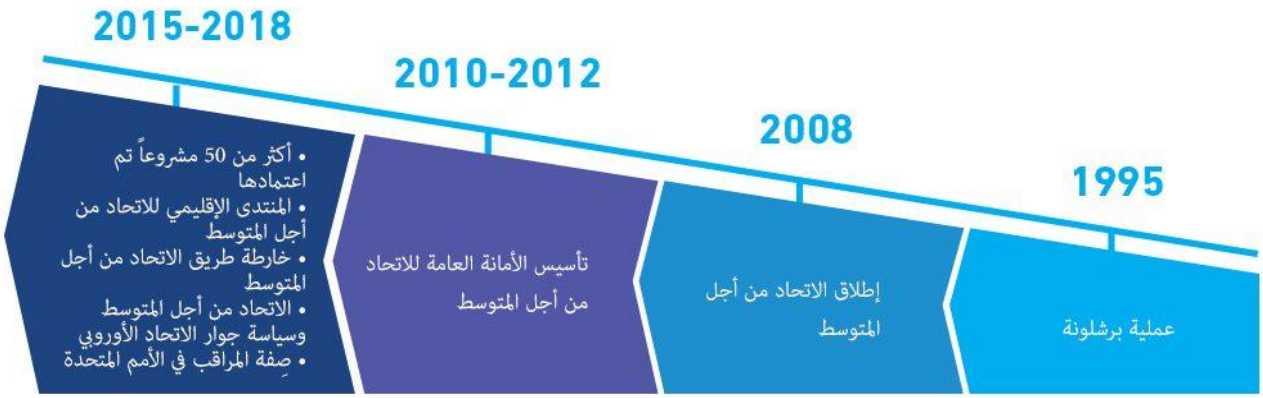

المصدر: **https://ufmsecretariat.org/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/history/**

لقد وُصِفَ الاتحاد من أجل المتوسط أوربيّاً بأنه منظمة حكومية دولية فريدة من نوعها ورغم المشاريع الطموحة التي تقدّم بها وخصوصا ما تعلق بالمشاريع الإقليمية العملية: مكافحة التلوث فى المتوسط وإنشاء الطرق البحرية والبرية السريعة، وتعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث والاحتباس الحراري، ووضع خطة للطاقة الشمسية في المتوسط وتطوير جامعة متوسطية في بورتوروز (سلوفينيا). وتكوين مبادرة الأعمال للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة ومختلف المشاريع الموجهة للشباب في مجال التدريب والتأهيل المهني في جنوب المتوسط،...، إلا أنه وككل تجربة تعرض إلى جملة من الانتقادات؛ والتي تزامنت مع تأسيسه من حيث أنه مشروع بالأصل موجّه لصرف أنظار الطرف التركي عن التفكير في عضوية الاتحاد الأوربي:

“ The idea was originally proposed as an alternative to Turkish membership in the European Union, whereby Turkey would instead form the backbone of the new Mediterranean Union.”[1].

[1] https://www.barcelona.com/barcelona_news/the_union_for_the_mediterranean، الفحص: 2020/05/12.

في حين يعتقد البعض أنّ الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع فرنسي(أو كما وَسَمه Stefan Simons، بِـ: النادي المتوسطي الجديد لساركوزي)[1] يستهدف تعزيز المكانة الدولية وكذلك مزاحمة الدور الألماني في الاتحاد الأوربي، وبالجملة فهو مشروع إقليمي لا يستهدف التعاون المعلن بقدر ما يسعى إلى التمكين سياسيا لفرنسا، ولذلك فإنّ: ساركوزي–الرئيس الفرنسي– يستهدف تأمين مصادر جديدة لقوة بلاده السياسية داخل وخارج أوربا؛ حيث اتجه عمليّا إلى: انفتاح واسع على الولايات المتحدة الأميركية وَ محاولة الانفراد بالمظلة المتوسطية؛ أين عُدَّ ذلك استلهاما منه للمقولة الشهيرة لِوزير خارجية بلجيكا وأحد الآباء المؤسسين للاتحاد الأوربي*Paul-Henri Spaak: "إنّ أوروبا الغربية لديها رئتان للتنفس، الأولى هي حوض الراين حتى الشمال الإسكندنافي ، والثانية هي المتوسط شرقا وجنوبا"[2].

ومن زاوية أخرى، هناك من يرى بأنّ الاتحاد من أجل المتوسط هو" تكريس لهيمنة إسرائيل على الدول العربية المتوسطية ويقدّم فرصة لتطبيع سياسي.."[3] ، أو أنّ " في

---

[1] Nicolas Sarkozy's New " Club Med" in:Stefan Simons,

https://www.spiegel.de/international/europe/union-for-the-mediterranean-nicolas-sarkozy-s-new-club-med-a-565667.html، الفحص: 2020/05/13.

* **Paul-Henri Spaak**, (born January 25, 1899, Schaerbeek, near Brussels, Belgium—died July 31, 1972, Brussels), Belgium's foremost statesman in the decades following World War II and a leading advocate of European cooperation. He played a major role in forming the European Economic Community (EEC; later succeeded by the European Union), the North Atlantic Treaty Organization (NATO).

https://www.britannica.com/biography/Paul-Henri-Spaak الفحص:2020/05/11.

[2] (حماد) عبد العظيم، قاطرة الاتحاد المتوسطي في:

https://www.masress.com/egynews/45410، الفحص:2020/05/11.

[3] اللاوندي) سعيد، "الأورومتوسطية: من مأزق برشلونة إلى انتحار المتوسط"، كتاب على الأنترنت، ص:97، في:

https://2u.pw/0xXWw، الفحص: 2020/05/12.

المشروع مصلحة إسرائيلية في المنطقة تتيح لها التطبيع مع الدول العربية في إطار منظمة التعاون الأمني والاقتصادي بين دول جنوب المتوسط وشماله،[ممّا يمكن معه] أن يقوض دعائم الجامعة العربية"[1].

إنه و بالنظر إلى الوقف الرسمي من التطبيع لهذه الدول "المتوسطية" والتي تشمل المغرب العربي(باستثناء موريتانيا التي ترتبط بتمثيل دبلوماسي مع إسرائيل منذ العام 2001 والمغرب مؤخرا وفي إطار رسمي في الـ10من ديسمبر 2020)؛ يمكن أن تطرح وجاهة الطرح الذي يشير إلى أنّ المشروع المتوسطي يتماهى مع "الشرق أوسطي" في قضية حل الصراع العربي–الإسرائيلي؛ أين تضطلع "المتوسطية" بمهمة تطبيع العلاقات مع إسرائيل على جبهة المغرب العربي عن طريق المشاريع المشتركة لإضفاء الصفة الطبيعية على العلاقة مع إسرائيل و"أسْرَلة" المنطقة وتصفية القضية الفلسطينية كهدف نهائي، كما أن الاتحاد من أجل المتوسط يثير مسألة مصير التكامل المتعثّر في منطقة المغرب العربي بل ومستقبل اتحاد المغرب العربي الذي لا يقوى عمليّاً على مقاومة آثار الشراكة المتوسطية ممثلة في الاتحاد من أجل المتوسط وخصوصا مع حالة الجمود التي تكتنف تجربة التكامل في منطقة المغرب العربي.

2-2-2-4- التكامل المُناظر:

درجت البحوث والدراسات على تقديم جملة من المعيقات المرتبطة بنيويا وظيفيا بداخل اتحاد المغرب العربي وبشكل قد يكون متماثلا في أغلب هذه البحوث؛ حيث يردُ سرد هذه المعيقات(بتصنيف أو بدون تصنيف) في:

[1] محي الدين توق، "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوربي" في:

https://search-emarefa-net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-9782، الفحص في: 2020/05/12م.

-اختلاف الأنظمة السياسية لدول اتحاد المغرب العربي.

- مشكلة الصحراء الغربية.

- غياب الإرادة السياسية للنخب الحاكمة.

- تواضع بنود نص اتفاقية مراكش المؤسسة للاتحاد مقارنة بمثيلاتها(الاتحاد الأوربي كمثال)، وقصور قاعدة الإجماع كآلية لقرارات مجلس الرئاسة باتحاد المغرب العربي.

- قضية لوكربي1992 وقصور الدفاع المشترك المقرر في الاتفاقية المنشئة للاتحاد عن التعامل معها.

- ضعف التجارة البينية مقارنة بالتبادل التجاري مع خارج الاتحاد.

- تباين النماذج الاقتصادية في دول الاتحاد مابين مركزي ومنفتح.

- مشاكل الحدود بين أقطار المغرب العربي.

- التنافس الدولي حول منطقة المغرب العربي(الولايات المتحدة الأميركية/الاتحاد الأوربي).

وتزيد هذه الأسباب أو تقصر بحسب زوايا النظر(سياسية، اقتصادية،..) أو أهمية عنصر على آخر،..، ورغم أهمية هذه الأسباب المذكورة وغيرها ودورها البارز في تعثر ونكوص تجربة التكامل على مستوى اتحاد المغرب العربي إلّا أن الباحث في هذه المساحة من الدراسة سيركز على ما يمكن أن يُدرج ضمن مصادر الإعاقة الخارجية للتكامل والتي يتمّ طرحها كإحدى المُخرجات والنواتج العملية للخطاب الثقافي لشمال المتوسط القائم على المركزية الأوربية Eurocentrism، وفي هذا الإطار يصكّ الباحث مفهوم "التكامل المُناظر" في لإطار توصيفه للمشاريع التكاملية المُنافسة في منطقة المغرب العربي.

أولا: مفهوم التكامل المُناظر:

يُطرح مفهوم "التكامل المناظر"symmetrical integration"عند التأصيل في سياق ثقافي– نقدي، ويجد مبرراته أنطولوجيّاً في إطار علم الاستغراب المقابل للاستشراق، وذلك من خلال محاولة دراسة وفهم الآخر الحضاري، ومن زاوية ابستمولوجية فإنّ مصطلح التكامل المُناظر يشير إلى هندسة معرفية ترتكز على مقاربة مابعد كولونيالية Postcolonialism ترمي إلى كشف الأسس الثقافية للخطاب الذي يتم توظيفه على أساس براغماتي Pragmatism، من طرف الآخر المختلف حضاريّاً في مجال التكامل؛ أين يتم تقديم العوائد النفعية للتكامل على الخلفيات الحضارية(تنافس/صراع/هيمنة)، وعليه يمكن في محاولة تمهيدية صياغة مفهوم التكامل المُناظر كالآتي:

" التكامل المناظر symmetrical integration هو مسلكٌ في التكامل يقوم على الاقتراب من التجارب التكاملية للآخر المختلف حضاريا على أساس تجاور في طبيعة وأهداف التكامل، ويهدف إلى تقييد أو إعطاب التكامل المقابِل من خلال إستراتيجية احتواءٍ مُنافسة تنبني على تقديم مشاريع نفعية مموّلة(اقتصادية، ثقافية، اجتماعية،..) لمواطني دول التكامل المقابل.

ثانيا: فرص التكامل المناظر

يُقدّم الاتحاد من أجل المتوسط كأنموذج للتكامل المُناظر على أنه مشروع تكاملي بـ:" مَهمّة تعزيز التعاون والحوار الإقليميين من خلال تنفيذ مشاريع ومبادرات ملموسة لمعالجه التنمية البشرية والاستقرار والتكامل"، وبمناسبة مرور10 سنوات على إنشائه؛ تستعرض الأمانة العامة للاتحاد في تقريرها السنوي 2018 جملة من الانجازات الضخمة التي وثّقتها بالأرقام كالآتي(رسم توضيحي 04):

رسم توضيحي 4 إنجازات الاتحاد من أجل المتوسط بعد 10 سنوات من التأسيس

https://ufmsecretariat.org/ar/publication-speech/ufm-annual-report-2018/

- عقد20 اجتماعا وزاريا في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، من بينها اجتماع وزراء الخارجية في 23جانفي2017 ببرشلونة الذي وضع خارطة طريق الاتحاد من أجل المتوسط UFM Roadmap for Action؛ حيث تم الاتفاق على تبنّي خارطة طريق

للعمل تهدف إلى تقوية ودعم دور الاتحاد بُغية تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي في حوض المتوسط، تكونت هذه الخارطة من أربع نطاقات للعمل:

1- تعزيز الحوار السياسي بين الدول الأعضاء.

2- تأمين مساهمة نشاطات الاتحاد الاستقرار الإقليمي والتنمية البشرية.

3- دعم وتقوية التكامل الإقليمي.

4- تدعيم قدرات الاتحاد للعمل والانجاز.

Ministers of Foreign Affairs of the 43 UfM countries therefore agree to adopt this roadmap for action aiming at strengthening the role of the UfM towards an enhanced regional cooperation and integration in the Mediterranean.

It is composed of four areas for action:

1.Enhancing political dialogue amongst the Member States.

2. Ensuring the contribution of UfM activities to regional stability and human development.

3. Strengthening regional integration.

4. Strengthening UfM capacity for action.[1]

- أكثر من 15منصّة حوار إقليمي تغطي القطاعات الأساسية(تغير المناخ، تمكين المرأة،..).
- أكثر من 400 مؤتمر شمل 30.000 مشارك من كامل منطقة الاتحاد.
- شبكة ضخمة من الشركاء(أكثر من 250 شريك)، بما فيهم أكثر 30.000 "أصحاب المصلحة" Stakeholders (يمثلون:ممثلي المؤسسات الحكومية، الخبراء، المجتمع المدني، القطاع الخاص،..).

[1] UFM Roadmap for Action in : https://2u.pw/2Zwyt، الفحص في: 2020/05/18م.

- توقيع اتفاقيات بقيمة تفوق 12مليون يورو.
- اعتماد أكثر من 50 مشروعاً بقيمة 5.6 بليون يورو؛ تغطي هذه المشاريع القطاعات الإستراتيجية الـ06 التي يعمل عليها الاتحاد وهي تندرج تحت هدفين استراتيجيين كالآتي:

1- التكامل الإقليمي: ويتضمن مشاريع التنمية البشرية التالية: التعليم العالي والبحث+الشؤون الاجتماعية والمدنية+ تنمية الأعمال.

3-الاستقرار الإقليمي: ويتضمن مشاريع التنمية المستدامة التالية: المياه والبيئة+النقل والتنمية الحضرية+ الطاقة والمناخ.(أنظر الرسم التوضيحي 05 مرفوقا بالنسب المئوية لكل مشروع بعد إثباتها من النص الانجليزي).

رسم توضيحي 5 الأهداف الاستراتيجية للمشاريع الـ 6 للاتحاد من أجل المتوسط

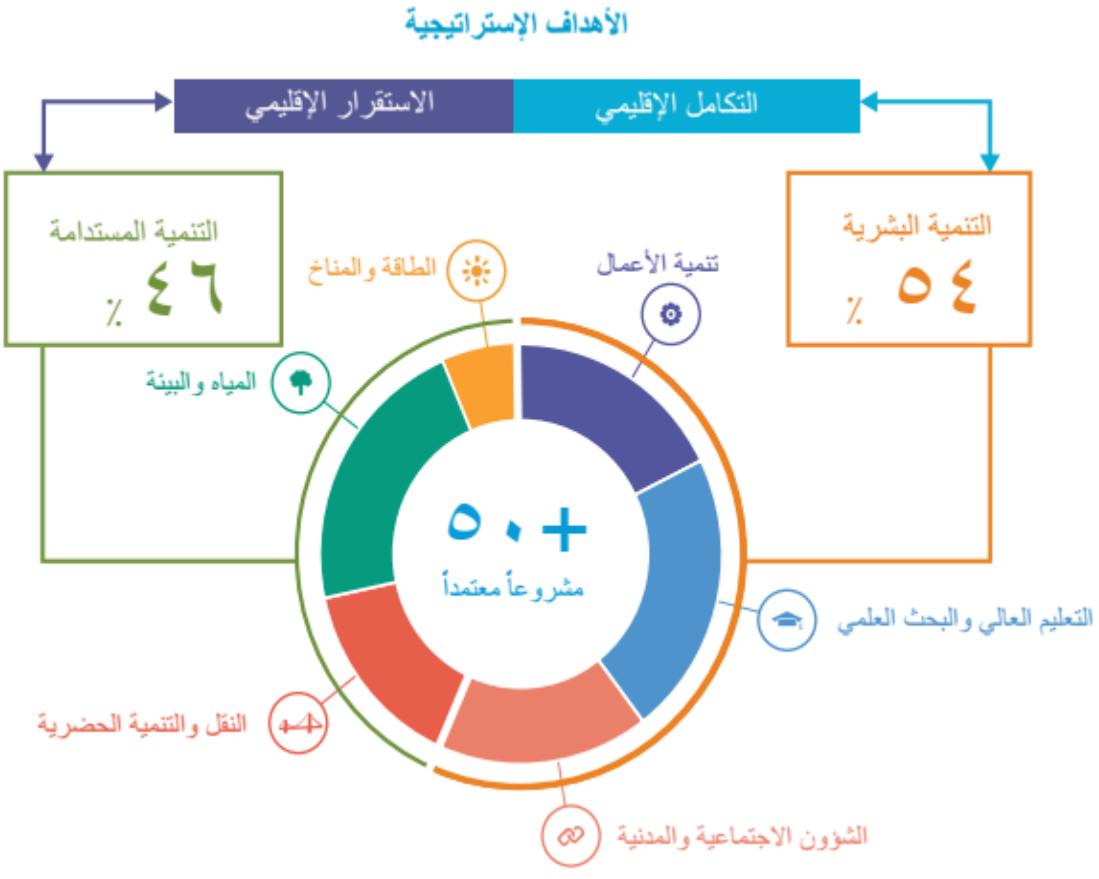

https://ufmsecretariat.org/ar/publication-speech/ufm-institutional-leaflet-2/

- تستفيد أكثر من 04 دول في المنطقة من 70% من المشاريع.(انظر الرسم التوضيحي 06 الذي يرصد تطور عدد المشاريع):

رسم توضيحي 6 تطور عدد مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط

المصدر: **https://ufmsecretariat.org/ar/publication-speech/ufm-institutional-leaflet-2/**

- أكثر من15مليون مستفيد بشكل مباشر وبأثر يصل إلى أكثر من100مليون مستفيد بشكل غير مباشر.[1]

يستطلع الرصد الموضوعي لحجم المُنجز العملي لمجموع المشاريع المطبقة من طرف الاتحاد من أجل المتوسط في إطار التجربة التكاملية أورومتوسطيًّا ومن خلال النطاقات الإستراتيجية الست 06 التي تسهر على تنفيذها الأمانة العامة للاتحاد وبمساهمة مختلف

[1] Union For the Mediterranean, Annual Report 2018, in: https://ufmsecretariat.org/ar/publication-speech/ufm-annual-report-2018/، تاريخ الفحص:2020/05/19.

الشركاء(مؤسسات الاتحاد+أصحاب المصلحة Stakeholders)، أنّها تنزع نحو إيقاع آثار عملية وملموسة في حياة الموطن الأورومتوسطي أو كما يجري توصيفه من خلال "مشاريع ومبادرات ذات أثر إقليمي"؛ وذلك أنها تنسحب على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية الاجتماعية واستحداث أطر تنظيمية لتعزيز توظيف إدماج الشباب من خلال إطلاق مهاراتهم بالاستفادة من البرامج التدريبية و منتديات الشباب الأورومتوسطي وتبادل الخبرات بالإضافة إلى "مبادرة المتوسط للتوظيف Med4jobs التي أطلقت في 2013 بحجم 13مشروعا معتمدا وتلامس أكثر من100ألف مستفيد من فئة الشباب والنساء"، و"تطوير التعليم العالي من خلال إنشاء الجامعة الأورومتوسطية بفاس بالمغرب بطاقة استيعابية(7000طالب و650 موظف)، وبرنامج تنظيف المتوسط من التلوث البلاستيكي والقمامة وتعزيز الاقتصاد الأزرق في إطار الارتقاء ببيئة حوض المتوسط"[1]،..بالإضافة إلى مختلف الصيغ والمبادرات ذات الاهتمام المشترك للدول المُشاطئة للبحر المتوسط.

بعد 25عاما على إطلاق الشراكة الأورومتوسطية(1995-2020)، يستعرض الاتحاد من أجل المتوسط مسيرة عملية برشلونة في محتوى رقمي مُصوّر تحت مُسمّى قصص نجاح التعاون الأورومتوسطي أو كما أوردها التقرير السنوي للاتحاد من أجل المتوسط للعام2018 في عبارة 10سنوات..10قصص 10years..10stories، من أول مشروع في غزة لتحلية المياه إلى معالجة731 طن من البلاستيك المرمي يوميا في المتوسط إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة MSMEs(Micro,small and medium-sized enterprises) في عمق أحياء المغرب العربي، المغرب العربي الذي يبدو أنه سيجد صعوبة في مقاومة القدرة التنافسية لهذه التجربة التكاملية المجاورة وخصوصا أمام جمود إطاره المؤسساتي وبالتالي زيادة أعباء القيود على العمل المشترك للدول الأعضاء المكونة لإتحاد المغرب العربي.

[1] https://ufmsecretariat.org/ar/25bcnprocess/، الفحص في: 2020/05/18م.

ثالثا: بواعث التكامل المناظر

يقوم التكامل المناظر(الاتحاد من أجل المتوسط في الحالة المدروسة) كمشروع منافس للتجارب التكاملية المجاورة (إتحاد المغرب العربي في الحالة المدروسة) بإعاقة التكامل من زاوية أنه يشكّل مدخلا دوليا لاستمرار وتغذية أمد اللاتكامل أو تأجيله أو إعطابه على المدى الطويل، ونتيجة لذلك فإنّه يسهم في بناء مُدركات رسمية وشعبية بعدم جدوى تجربة اتحاد المغرب العربي و يحيل إلى عملية استبدال تدريجي (تبعا لتدفقات العوائد المادية والمعنوية للتكامل المُناظر) وانتقال من المشروع الحضاري لشعوب المنطقة والذي يحقق مصلحتها والاستفادة الكاملة من مقدّرات المنطقة إلى مشروع الآخر المختلف حضاريا(الاتحاد من أجل المتوسط) والذي يسعى بدوره إلى تعظيم المنافع والمصالح المُحصّلة من احتواء مشروع اتحاد المغرب العربي و تثبيت التبعيّة لضمان تدفق الموارد الطاقوية وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وكذلك تأمين حدود جيدة من ناحية فرض التصور الأوربي الخاص بأمن المنطقة بالإضافة إلى أبعاد أخرى اقتصادية وثقافية،..، ولذلك سنحاول في ما يلي الوقوف على بعض دوافع وبواعث التكامل المناظر من خلال مداخل مختارة وذلك في ظل اختلال عناصر التنمية الاقتصادية والآداء السياسي بين طرفي الشراكة في حوض المتوسط؛ هذه الشراكة التي يعتقد البعض أنها " **كلمة روتينية إجرائية أكثر مما هي رؤية...وهذا يعني كم هي ضرورية مراجعة مسألة الشراكة بعمق: الرؤية والمنهج والآليات**"[1].

[1] بشارة خضر، مرجع سابق، ص:40-41 في:

http://search.mandumah.com/Record/722672، الفحص: 2020/05/23م.

المدخل التاريخي:

✓ **تراجع وانشطار منظومة القيم الحضارية في أوربا:**

- **التراجع:**

" تراجع واضح لأوروبا عن العطاء الحضاري والإبداع والتنظيم، حيث لم تعد تحتفظ إلا بقوة زرع الفوضى وحتى وإن أرادتها "بناءة" فإنها وللسبب المذكور،لايمكن إلا أن تكون فوضى هدامة مدمرة دمارا شاملا، فالفوضى "البناءة" تحتاج إلى فاعل (Acteur) قوي فعلا، يتحكم فيها، متحررا في إطار النسق الذي يتحرك فيه وليس عونا (Agent)"، وهو ما يشير إلى أنّ أوربا لا تزال بحاجة إلى المظلة الأميركية سياسيا وعسكريا وأنه على الرغم من تشييد التجربة الوحدوية الأوربية والسعي نحو توحيد السياسة الخارجية ومجال الدفاع والأمن إلى أنّ الاتحاد الأوربي لا يزال يتقاسم الرؤية السياسية للو.م.أ لمختلف الملفات الدولية(الملف النووي الايراني، الصراع العربي–الاسرائيلي،..) كما أنه من جانب آخر منضو تحت المظلة الأمنية الأطلسية، وهو ما يشرحه الكاتب في متغيّرَي الطموح الأوربي للعب دور الفاعل (Actor) القوي في مقابل دور العون أو الوكيل (Agent) في النسق الدولي، ولذلك انخرط الاتحاد الأوربي في مسار"الفوضى البناءة" كتعويض عن مجرد مجانبة ما يجري داخل النسق الدولي في حين أنّ دور الفاعل القوي لا العون أو الوكيل هو ما يمكن الاتحاد الأوربي مِن"أن ينشئ بناءات جديدة بعد الفوضى "البناءة" التي ينشرها كعامل محرر للطاقات والحريات المكبوتة، ومؤسس لمدركات جديدة للهوية والمصالح".

- **الانشطار:**

انتهج الاتحاد الأوربي/الو.م.أ مسلكا دوليا يقوم على بث الفوضى [وصناعة الإرهاب الدولي] في نظام دولي تتحكم فيه عن طريق مؤسسات العولمة(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة حلف الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية) ورأسمالية متأرجحة ما بين منفتحة بلا حدود على السوق العالمية ...capitalisme و أخرى تكتسي طابعا حمائيا

باسم الوطنية الاقتصادية بالإضافة إلى ليبرالية متحررة Libéralisme من كل القيم إلى حد الضياع والاستلاب، وفي مقابل ذلك بدا أن روسيا الأوربية جغرافيا قد انتهجت ما يمكن أن يصطلح عليه بـ"قطيعة" سياسية مع النهج الأورو–أميركي تتبنّى نهجا أوربيا محافظا إزاء الرأسمالية السابقة يقوم على الاعتزاز بقيم المسيحية la chrétienté والأسرة التقليدية و...،

كما تروج عقيدة الرئيس بوتين لفكرة "الطريق الروسي" (voie russe) التي تقوم على تأكيد امتلاك روسيا لطريقها في تنمية ذات خصوصية (développement spécifique)، بحكم مساحة البلد وثقافته الشعبية أو أيضا تقاليده الأرثوذكسية. طريق لا ينبغي أن "تلوث" من قبل الغرب والديمقراطيات الغربية، كما قد يرى بوتين، وأخيرا فإن إستراتيجية هذا الأخير ترتكز على مفهوم "أوراسيا"(Eurasie)، الفكرة والمشروع الذي على روسيا وفقا له، أن تتطور باتجاه آسيا بالقدر نفسه أو أكبر من تطورها باتجاه أوروبا.[1]

وفي ذات السياق الذي يعزز فكرة انشطار منظومة القيم الأوربية أو ما يجعل جزء منها يلتجئ إلى ما قد يتم توصيفه بمراجعة Revisionism، وَسَمَ الرئيس الروسي بوتن أوربا بالآتي: الانحطاط، مفتقرة للمثل العليا، الانفصام عن الأصول المسيحية، الافتقاد لقادة يستحقون هذا الاسم، ليخلص إلى أن أوربا اليوم ضعيفة.

« une Europe qu'il juge décadente, orpheline de grands idéaux, déliée de ses racines chrétiennes, sans leaders dignes de ce nom — faible donc ».[2]

[1] (بن جديد) سلوى، التحولات الكبرى في المتوسط خلال العشرية الأخيرة ورهاناتها على أمن المنطقة المغاربية، في: https://search-emarefa-net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-875649، الفحص: 2020/05/30.

[2] https://www.20minutes.fr/monde/1553911-20150303-poutine-aujourdhui-plusieurs-cartes-manche-diviser-europe, on: 05/06/2020.

✓ **آثار الصراع الدّيني في الأندلس:**

يشكل التاريخ مدخلا لفهم العديد من الظواهر السياسية ومجمل السلوك الدولي، وضمن مسار العلاقات الأوربية–العربية لا يزال مشهد الحضارة التي أقامها المسلمون في الأندلس (اسبانيا والبرتغال) وامتدت لـ08 قرون من الزمن مصدرا لاستدعاء تاريخي للنزاع لدى الكثير من المفكرين والكتاب من الجانبين، وقد أشار غير كاتب إلى ما يُعرف بعقدة الأندلس لدى الأوربيين واسترجاع فكري لدى الرسميين وحتى المهتمين بحقل العلاقات الدولية لماضٍ طويل من الصراع والحروب بين المسلمين والأوربيين على أرض أسبانيا والبرتغال انتهت بسقوط غرناطة 1492 وذلك بالاستناد إلى إسقاطات ماضوية عند دراسة وتحليل العلاقة مع الآخر المختلف حضاريا، عقدة الصراع الدّيني هي ما يعمل على تغذية دافع العدائية للعرب والمسلمين والتخوف من عودة أوربا للفضاء الإسلامي، وتأسيسا على هذا الاعتبار تمّ تسليم فلسطين بموجب وعد بلفور1917 وتستمر أوربا(والغرب) في دعم إسرائيل كعنصر شغب وتخليف وحروب مستمرة وذلك من منطلق عقدة الأندلس نفسها، وجاءت أحداث11سبتمبر 2001 كعمل تدميري لحضارة الغرب ومعالمه الحديثة ضمن السياق الذي يخشاه الأوربيون ومن هنا يتضح السبب الذي دعا الكثير من الغربيين(رسميين ومفكرين) إلى استذكار الصراع القديم بين الصليبية والمسلمين.[1]

✓ **تحيين اتفاقيات الجلاء:**

يقصد باتفاقيات الجلاء تلك التفاهمات التي صيغت في شكل وثيقة استقلال بعد الكفاح المسلح والمقاومة السياسية لأقطار المغرب العربي مع المستعمر السابق؛ حيث توّجت المقاومة المسلحة بالتفاوض حول الترتيبات العامة للانسحاب ومستقبل العلاقات والتعاون بين المستعمر وأقطار المغرب العربي، وقد شملت هذه الاتفاقيات أبعادا سياسية واقتصادية

[1] محمد نمر المدني، عقدة الأندلس وأسلمة أوربا(إشكالية الإسلام في أوربا)، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2016، ص:19–20.

وأخرى ثقافية لا تزال محل نقاش بحثي واسع من طرف الأكاديميين والباحثين، من جانب أن هذه الاتفاقيات كانت نتاج مسار استعماري عمل على وضع أسس " تبعية في غاية التعقيد وعلى جميعالأصعدة– بدرجات متفاوتة – وبالتالي فعند إحراز هذه البلدان على استقلالهاالسياسي وجدت نفسها مكبلة بقيود ثقافية و اقتصادية أدت بها إلى الإستمرار في لعب دورها التقليدي؛ سوق للسلع الأوروبية ومصدر لبعض المنتجات الزراعية، المنسوجات التونسية والمغربية والمحروقات الجزائرية والليبية"، مما أصبح يطرح بعض المراجعات البحثية لمسألة الاستقلال التام لهذه الأقطار من عدمه وذلك في ظل استمرار تعاون تفضيلي ولو على حساب التنمية الاقتصادية لهذه الأقطار مع مستعمر الأمس وكذلك في وجود نخب ذات ولاء للمستعمر الفرنسي السابق تُشكّل على اختلاف مواقعها(السياسية والثقافية والاقتصادية،..) ما يمكن أن يُصطلح عليه بـ: وُكلاء المستعمِر Colonisation agents، تعمل على تأمين مصالح الأجنبي داخل أوطانها الأصلية وتتهيكل في إطار جماعات مصالح ومجموعات ضاغطة Interests and pressure groups، وقد نسجت دوائر الاستعمار الفرنسي السابق شبكة من العلاقات مع هؤلاء الوكلاء بما يضمن استمرار التبعية وتأمينها من خلال إعادة إنتاج الكولونيالية التي يتم تغذيتها بمصادر تهديد للاستقرار السياسي لبلدان المغرب العربي كمشاكل الحدود السياسية بما أفضى بالمحصلة إلى علاقات جوار قائمة على التوتر والتهديد تارة أخرى(حالة الجزائر/المغرب) بالإضافة تأجيل التنمية الشاملة وتعليق التكامل وإعاقته في المغرب العربي بل إن أقطار المغرب العربي وإزاء عجزها عن استحداث الاستقرار وتحقيق التنمية فإنها انصرفت إلى التنافس البيني في التقارب والاستجابة لدوائر وقوى الاستقطاب الأجنبي، وتأسيسا على هذه المعطيات التاريخية

وامتداداتها في الحاضر يعتقد الباحث أنّ الاتحاد من أجل المتوسط يأتي في سياق محاولات أوربية متصلة لتحيين وحماية التفاهمات التي تم إقرارها في اتفاقيات الجلاء.[1]

المدخل السياسي:

✓ **توطين عقل تجزيئي:**

وكما فعلت الدول الاستعمارية الأوروبية في مطلع القرن العشرين بإطلاق اسمي الشرق الأدنى والشرق الأوسط لتقسيم الوطن العربي وتشويه هويته العربية، تصر الدول الأوروبية والغربية بعامة إلى تقسيم الوطن العربي إلى دول مشرقية ودول مغربية ودول خليجية واستثناء العراق واليمن من الدول الخليجية أو حتى من المنطقة العربية، كما أن الاتحاد بتقديم الشراكة إلى بعض الدول العربية دون غيرها قسم الدول العربية إلى قسمين دول عربية متوسطية ومعظمها من دول الشمال العربية ودول غير متوسطية وهي دول الجنوب التي تشمل موريتانيا والسودان والصومال وجيبوتي في القارة الأفريقية والعراق ودول شبه الجزيرة العربية. وفي ذلك إنكار للهوية القومية للدول العربية، وإنكار بالتالي لوجود أمة عربية أو لوجود نظام إقليمي عربي في إطار جامعة الدول العربية.

✓ **إحلال هوية جديدة:**

حتى في الإطار المتوسطي تنقسم الدول العربية إلى قسمين: دول مغربية ودول مشرقية ترتبط بهوية متوسطية تدخل فيها إسرائيل ودول أوروبية، وفي ذلك محاولة لمحو الانتماء القومي والتاريخ المشترك للمجموعتين العربيتين في الشراكة الأورو–متوسطية وربطهما بانتماء جديد لا صلة له بالوطن العربي وبالشعوب العربية.[2]

---

[1] عبدالعزيز شرابي ، إتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2843، الفحص: 2020/05/30م.

2 علي محافظة، "الشراكة الأوروبية – المتوسطية تفكيك للنظام الإقليمي العربي"، ص:06 في: ، تاريخ الفحص 2020/05/31https://search.emarefa.net/detail/BIM-396034.

✓ **تعزيز "الشرق أوسطية":**

إقامة كتلة اقتصادية توحّد جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وإسرائيل ويتخذ شكل اتحاد اقتصادي يشمل العرب والاسرائيليين لتنشيط الروابط التجارية بينهم باعتبار أن ذلك " أمر جوهري لمستقبل السلام في الشرق الأوسط، "وهي نفس فكرة الشرق الأوسط الكبير ولكنها مطبقة في نطاق أضيق وبمشاركة أوروبية.

✓ **تخفيف المد الأمريكي:**

محاصرة التمدد الأميركي الذي يتجه نحو القارة الإفريقية بشمالها ووسطها وجنوبها وربط دول المغرب العربي بأوروبا بروابط راسخة، فالولايات المتحدة تنافس – بقوة– النفوذ الفرنسي، وتهدد هذا النفوذ، وعلى سبيل المثال، فقد وقعت أمريكا على اتفاقية تتيح لها استيراد 40 % من صادرات الغاز الجزائرية حتى عام 2020.

إلا أن هذا الاتحاد الأوروبي الأخير تصرف على نحو يعارض موقفه من الغزو الأمريكي للعراق باعتبار أن أمن مصالحه من أمن المشرق العربي (كامتداد له)، بالإضافة إلى رفضه الاعتراف بشرعية المقاومة الفلسطينية وأكثر من ذلك انضمام فرنسا إلى الو.م.أ ومعها بريطانيا للضغط على سوريا ولبنان والسودان جراء موقفهم من فوز حماس الفلسطينية بالانتخابات التشريعية العام 2006.

هـ– استمرار الهيمنة:

كما أن مساعي أوروبا لتحقيق هيمنتها على المنطقة العربية عموما والمغرب العربي على وجه الخصوص، استدعى منها دعما عسكريا لإسرائيل كبديل لدورها التقليدي سابقا حيث أن الدور البريطاني في رعاية مشروع بناء كيان إسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط لم يكن إلا كممثل للرؤية الأوروبية ككل، حيث أن فرنسا وعلى الرغم من سياستها الديغولية

الواضحة تجاه الولايات المتحدة إلا أنها كانت مصدرا أساسيا لتسليح إسرائيل، مثل مساعدتها في بناء مفاعل ديمونة الإسرائيلي الواقع في صحراء النقب.[1]

المدخل الاقتصادي:

لا تُغفِل النظرة الموضوعية ما للباعث الاقتصادي من دور حاسم في إطلاق تجمع الاتحاد من أجل المتوسط، من حيث تحصيل المنافع المالية وتعظيم العوائد الاقتصادية وتأمين مصادر الطاقة وبأسعار أقل من مثيلتها في أقاليم أخرى وكذلك ضمان أسواق لتصريف المنتج الأوربي، بهدف تحقيق مزيد من الرفاه للدولة الوطنية في شمال المتوسط و المجموع الأوربي كَكُلّ، وأنّ هذا المسلك الأوربي من خلال كيان الاتحاد من أجل المتوسط هو من صميم الأهداف القومية التي تنحو في سبيل تحقيق وحماية المصلحة الوطنيّة National interest.

يقوم اعتقاد لدى بعض الباحثين والكتّاب على رؤية لها مبرراتها الموضوعية، مفادُها أنّه " لا تحبّذ دول الإتحاد الأوروبي قيام مثل هذا الإتحاد، حيث ترى فيه ماقد يضر بمصالحها في المنطقة، وتفضّل الدول الأوربية التعامل مع دول المغرب العربي عبر اتفاقيات ثنائية وذلك منذ زمن السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي حاليا، حيث كانت أولى تلك الاتفاقات تعود إلى سنة 1969 بين السوق الأوروبية المشتركة وتونس والسوق الأوروبية والمغرب؛ هدف الاتفاق هو إنشاء منطقة تبادل حر جزئية، وثاني اتفاق كان حول التعاون التجاري والمالي بين السوق الأوروبية المشتركة مع تونس، المغرب والجزائر– على إنفراد – سنة 1976 وآخرها اتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي

[1] عمار بالة، المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي –الأمريكي، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10209، تاريخ الفحص: 2020/05/31.

وكل من تونس في جويلية 1995 والمغرب في نوفمبر نفس السنة ومع الجزائر في أفريل 2002، يتضمن إتفاق الشراكة إقامة منطقة للتبادل الحر في حدود سنة 2010".[1]

ويحلل الأستاذ محمود عبد الفضيل مخاطر البعد الاقتصادي على المستوى العربي ثم يقوم بتخصيصه على نطاق المغرب العربي فيقول: "أن عملية الاندماج التدريجي للاقتصاديات المغاربية في فضاء اقتصادي جديد هو "الفضاء المتوسطي" منفصم عن الفضاء الاقتصادي العربي، تمثل إضعافا واضحا للبنية التكاملية للاقتصاد العربي، وتكريس فضاءات اقتصادية مجزأة مخترقة في المشرق والمغرب، مما يجعل الحديث عن اقتصاد عربي ضربا من الوهم".[2]

ونجحت دول أوربا في تفكيك بنية الاتحاد من خلال التعامل الثنائي مع دول المغرب العربي.[3]

سَعَى النّظام الرأسمالي دومًا لإعادة بناء التوازنات على المستوى العالمي بما يخدم مصالح الرأسمالية العالمية، وفي هذا الإطار فإنّ من ضمن ما يفسر الأحداث الكبرى التي عرفتها البشرية يتمّ إرجاعها إلى المعالجة الاقتصادية للاختلالات التي لا تسير في صالح القوى الرأسمالية، حيث يتجه التحليل إلى أنّ إشعال الحرب العالمية الثانية في شق منها كانت لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية لعام 1929، وتأسيسا على هذه الرؤية، الاختلالات التي مسّت الاقتصاديات الأوربية والمنظومة الرأسمالية عقب الأزمة الاقتصادية لعام 2008 وتداعياتها على دول الضفة الشمالية لحوض المتوسط (أسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان،

[1] عبد العزيز شرابي، "إتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية" في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2843 ، تاريخ الفحص: 2020/05/29.

[2] عمر كامل حسن وعطا الله سليمان، الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2008، ص: 86.

[3] تاريخ الفحص: 2020/05/29. https://2u.pw/X1A6W

البرتغال، قبرص) وما نَجم عنها من آثار حيال أداء الدولة ونمط عيش شعوبها في مقابل ما عرفته دول الضفة الجنوبية للمتوسط قبيل الاحتجاجات الشعبية للعام 2011 هو ما يطرح الفرضيّة القائمة على أنّ معالجة أو منع التباين والاختلال في النمو بين الضّفتين هو مِن ضمن ما يفسّر حصول احتجاجات 2011 والتي جاءت بعد ثلاث سنوات من بروز الأزمة الاقتصادية لعام 2008؛ أي وآثارها لا تزال ماثلة.

ومن جانب آخر يقوم الطرح الذي يشير إلى مسألة تزايد الاستثمارات الصينية في المنطقة المتوسطية وبروزها كمنافس حقيقي في نطاق يعتبره الأوربيون منطقةً خالصة لنفوذهم وخصوصا مع صعود الصين الاقتصادي حيث تشهد المنطقة المتوسطية بشمالها وجنوبها، نموا متزايد للاستثمارات الصينية فيها، فالصين أصبحت منذ 2014 القوة الاقتصادية الأولى في العالم، ويسجل في هذا السياق أن ثلاثة بلدان متوسطية هي فرنسا والجزائر وتركيا، تركزت بها لوحدها 78% من الاستثمارات الصينية في البلدان المُشاطِئة للمتوسط للفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 وذلك بالنسب التالية من هذه الاستثمارات: فرنسا43.5% والجزائر20.8% وتركيا 10,6%.[1]

وتبعا لذلك فإنّ تأمين الصورة التي تصنع الإدراك السياسي لدى المقرر في أقطار حوض جنوب المتوسط –ومنها أقطار اتحاد المغرب العربي– مِن المنافع غير الآجلة جرّاء الانضواء تحت مظلة التكامل الاقتصادي لتجمع الاتحاد من أجل المتوسّط والتي نفِذت إلى المجتمعات المحلية لبعض أقطار اتحاد المغرب العربي من خلال مشاريع وقروض لشباب المغرب العربي وكذلك دعم الصناعات الحرفيّة لبعض عوائل هذه المجتمعات المحلية على

[1] سلوى بن جديد، "التحولات الكبرى في المتوسط خلال العشرية الاخيرة ورهاناتها على أمن المنطقة المغاربية"، في: https://search-emarefa-net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-875649، تاريخ الفحص: 2020/05/30.

غرار الاستفادة من الخَبرات الأوربية –وَالإسرائيلية– ضمن أُطُر قطاعيّة(فلاحية وصناعية وسياحية وثقافية أيضا)، كل ذلك يقع في مقابل جمود تجربة اتحاد المغرب العربي وعوائدها المفترضة التي تبدو وفي إطار مقارن أكثر من آجلة، أو أنها ليست بمستوى التحديث الذي يجعل من قدراتها التنافسية مع الإمكان التنظيمي والمالي والتقني لمثيلتها القادمة من شما الضفة المتوسطية، يضاف إلى ذلك ما تشهده أقطار اتحاد المغرب العربي من تدفق تجاري مع بيئة خارج الاتحاد في حين تطرح ارقم التقارير الاقتصادية الدولية وحتى المحلية مسألة تواضع التجارية البينيّة داخل بيئة اتحاد المغرب العربي، هذا الاختلال التجاري البيني هو ما قد يشهد مسلكا ممتدا زمنيا أو تراجعا متسلسلاً خصوصا مع قصور وسوء الإدراك السياسي للقيادة السياسية والفصائل النخبوية الأخرى بالموازاة مع تزايد انسياب المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى داخل المجتمعات المحلية لاتحاد المغرب العربي مما يؤدي بالنتيجة إلى تنامي الفكرة والشعور بانزياح وانحسار الجدوى من إعادة تفعيل وإحياء تجمع اتحاد المغرب العربي.

ث– المدخل الأمـــني:

اِنبَنَت السياسات الأوربية إزاء دول جنوب حوض المتوسط حول المحور الأمني وإن صيغت أو اصطبغت بطابع اقتصادي أو ثقافي؛ ومنذ انطلاق مسار برشلونة في العام 2005 وحتى قيام الاتحاد من أجل المتوسط في 2002، شكّل الأمن مركز الاهتمام الأوربي في مقابل التهديدات القادمة من جنوب ضفة المتوسط؛ أي أنّ الاعتبارات الأمنيّة تتفوّق على ما يتمّ تسويقه من "شراكة" Partnership وَ تكامل ذو عوائد نفعية على نطاق ضفة جنوب المتوسط، وبذلك "أصبح التعامل الأوربي مع دول جنوب المتوسط وخاصة العربية في مختلف القضايا بما فيها الاقتصادية على هذا الأساس لذلك هناك من يرى أن الاتحاد الأوربي يعمل على استقرار اقليم جنوب المتوسط وخفض مصادر التهديد الأمني الذي قد

يصل اذل أوربا منه، مما يدفعهم بالنهاية للاعتقاد أنّ الدوافع ليست تعاون ومشاريع اقتصادية، وإنّما لدرء الخطر الذي قد يأتي من الجنوب"[1]

يستغرق الاهتمام الأوربي في ضرورة التصدي للتهديدات الأمنيّة ممثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعيّة أيضا والتي تشكل ضفة جنوب المتوسط مصدرا أساسيا لها، هذه التهديدات التي قد تسهم في زعزعة نمط العيش الأوربية وحتى نظام القيم الأوربية جرّاء تبعات الهجرات غير النظامية Irregular immigration نحو الضفة الشمالية للمتوسط وهو ما تبرزه التقارير الرسمية الأوربية من خلال المخططات البيانية أدناه؛ حيث وفي العام 2020، تمّ تسجيل 137965 حالة مرفوضة من الدخول على الحدود، وإحصاء559355 حالة لأشخاص موجودين في حالة غير قانونيّة، وإزاء ذلك تمّ إصدار 400215 أمر بمغادرة التراب الأوربي وَ متابعة 71070 حالة ترحيل وأمر بالمغادرة (مخطط01)، أين استأثرت بعض أقطار جنوب المتوسط ومن دول اتحاد المغرب العربي بالسهم الأوفر فيما يخص أوامر الترحيل للعام 2020، وكانت النسب كالآتي: الجزائر 09%(بِـ 34010 حالة)، المغرب 08% (بِـ 33690 حالة)، ألبانيا 06% (بِـ 23250 حالة)، ويُحصي نفس التقرير[2]: التقرير السنوي للهجرة واللجوء للعام 2020 حالات لقُصَّر مِن دون مُرافق بتعداد يفوق 21787، منهم 924 إناث وَ 20863 ذكور، بالإضافة إلى أرقام مفصلة حول ما وسَمَهُم التقرير بضحايا الإتجار بالبشر[3] Human Trafficking؛ أين يشير التقرير

[1] ناجي محمد عبد الله وَ عبد الخالق شامل محمد، "الشراكة الأورومتوسطية: أنموذجاً لعلاقات غير متكافئة" في: **مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(34)، ديسمبر 2013، ص: 80.

[2] https://ec.europa.eu/home-affairs/networks/european-migration-network-emn/emn-publications/annual-reports-migration-and-asylum_en
seen on: 01/12/2021

[3] الاتجار بالبشر(Human Trafficking) وهي غير تهريب البشر(Human Smuggling): غِوايةُ الأفراد(رجال، نساء، أطفال)، وتسهيل انتقالهم إلى بلد الوصول بهدف تشغيلهم في أنشطة غير شرعيّة= =مثل: البغاء، تجارة الأعضاء،

إلى حالات مصنّفة حسب متغيرات مختلفة: الفئات العُمريّة الأقل من 18سنة وكذلك الأكبر من 18 سنة، أو أشكال الاستغلال: الاستغلال الجنسي/ الاستغلال في العمل/ حالات أخرى غير معيّنة، كما قام التقرير بوَسْم وتحديد مواطني الدولة الأكثر عددا من حيث الضحايا، كل ذلك بالإضافة إلى تعداد حالات مفترضة لأن تكون ضحية شكل من أشكال الاستغلال الآنفة الذّكر.

مما يعزّز من قوة الطرح الذي يقوم على أنّ "الاتحاد الأوربي ليس هدفه مساعدة دول الجنوب لحلّ مشاكلها السياسية، والأمنيّة، والاقتصادية بقدر ما هو مساعدتها على إدارة هذه المشاكل داخل محيطها الجغرافي وعدم تصديرها إلى الدول الأوربية، وان جميع المشاريع والمساعدات موظفة لهذا الغرض الأمنيّ"[1].

وأمام التّبِعات الاجتماعية والسياسيّة والاقتصادية لمشكلة الهجرة غير الشرعية، اتجهت السياسات الأوربية[2] في إطار الاتحاد من أجل المتوسط إلى الحدّ والإقلال من موجة

المخدّرات، وذلك عن طريق سماسرة، لكنّ دور السماسرة لا ينتهي عند وصولهم، ولكنه يمتدّ إلى الاستفادة ومراقبة هذه الأنشطة التي يتمّ توجيه من يتمّ جلبُهم إليها.

محمد سمير مصطفى، "الهجرة غير الشرعيّة: الموت من أجل الحياة"، في: مجلة بحوث اقتصادية عربيّة، عدد:48-49، خريف 2009-شتاء2010، الجمعية العربيّة للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ص: 108، 109.

[1] ناجي محمد عبد الله وَعبد الخالق شامل محمد، مرجع سابق، ص: 81.

[2] في إطار أمننة الهجرة غير الشرعية، قامت الدول الأوربية باتخاذ مجموعة من السياسات والاجراءات، من بينها:

1- إنشاء الوكالة الأوربية لمراقبة الحدود في 2004/10/26 لتنسيق التعاون الأمني على الحدود وخاصة على ساحل البحر المتوسط.

2- النظام الأوربي لمراقبة الحدود في: 2013/10/22 لمنع الجريمة عبر الحدود والهجرة غير الشرعيّة.

3- أسلوب التّرحيل: تعزّز في فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي، أين تمّ إصدار الميثاق الأوربي الخاص بالهجرة في العام 2008(مع تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط) والذي تضمّن تبنّي طرد المهاجرين ودفع النقود لهم للعودة إلى أوطانهم.

4- إنشاء مراكز اعتقال واحتجاز للمهاجرين غير الشرعيّين.

الهجرات غير الشرعيّة التي يشكّل المغرب العربي مصدراً نشطاً لها؛ على اعتبار أنّ الهجرات القادمة من جنوب حوض المتوسط تشكّل تهديدا حقيقيا لأمن الضفة المقابلة في شماله، حيث تبرز قضايا البطالة في أوربا والتصادم الهوياتي والجريمة كمُخرجات للهجرة غير الشرعية تعمل على تهديد الأمن المجتمعي الأوربي.

ومنذ بداية الانتفاضات العربية في 2011، وعدد الأشخاص الذين يحاولون دخول الاتحاد الأوروبي طلبا للهجرة واللجوء في تزايد كبير إلى أن وصل خلال سنتي 2015 و2016 حدّا غير مسبوق، أي عقب صدور قرار المستشارة الألمانية ميركل (25 أوت 2015) بعدم طرد السوريين الذين يدخلون تراب الاتحاد الأوروبي، ما يعني تعليق العمل باتفاقية دبلن 1990 ، حيث تضاعف الرقم حتى بلغ 626 ألف، وإن كان هذا الازدياد لا يشكل أكثر من 0.12 بالمئة سنويا من سكان الاتحاد الأوروبي المقدر عددهم بـ 508 مليون نسمة – بحساب سكان بريطانيا المنسحبة من الاتحاد ضمنهم– وهو في حال ما إذا تمت السيطرة عليه جيدا، لا يشكل هذا الازدياد أي تهديد لبلدان الاتحاد في المدى المنظور.

كما أن أرباب العمل في ألمانيا، هم من قرر في شهر ديسمبر 2014، إدخال 800 ألف من اليد العاملة المهاجرة لاستغلالها في صناعاتهم، كما يذكر أن حلف شمال الأطلسي

5- بناء الحواجز الحدوديّة(النموذج الأسباني): حيث تمثّل أسبانيا حسب المنظور الأوربي الخطّ الأمامي لما يُسمّى"أوربا الحصينة"؛ أين تمّ تسييجُ محيط مدينَتَيْ سبتة و مليليّة ونشر رادارات الكترونية منذ العام 2001(في أعقاب أحداث:2001/09/11 في الولايات المتحدة)، بالإضافة إلى قمر اصطناعي(سباسنات) لمراقبة الهجرة غير النظاميّة.

6- تقييد حركة الهجرة من خلال تشريعات جديدة فيما يتعلق بالتأشيرة وإصدارها للحد من حركة تنقّل الأشخاص تحت ذريعة مكافحة الهجرة غير الشرعيّة.

يُنظر في هذا الإطار دراسة:

توفيق بوستي، أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوربي، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول،2021، ص:19،20،22.

يحتفظ بحق التدخل عسكريا حين تصبح الهجرة بأعداد كبيرة جدا، "والمشكلة ليست في عدد طالبي الهجرة واللجوء بقدر ما هي في رفض شرائح كبيرة من المجتمع الأوروبي لهؤلاء المهاجرين واللاجئين بدافع تخوفات متباينة، منها ما يتعلق بانتشار الإسلام وضياع الهوية، ومنها ما يتعلق بفقدان فرص التشغيل القليلة أصلا بسبب الأزمة الاقتصادية، ومنها ما يدور حول فكرة فقدان "نقاوة" العرق، وأخرى حول تغلغل الإرهابيين وانتشار العنف".[1]

وتتّصل السياسات المتبعة في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية في جانب منها باستمرار عقلية المركزية الأوربية وعقدة التفوق من خلال "النظر إلى الهجرة بأنها تأتي بأشخاص من ثقافات دونيّة مختلفة، ترفض الاندماج بالمفهوم الغربي."[2]

ج- المدخل الثقـــافي:

إذا كانت السياسة هي من ترسُم طرق الرساميل وتنسج رشادة وعقلانية القرار الاقتصادي، فإنّ الثقافة باعتبارها كمركّب هي من تصنع إدراك صانع القرار السياسي، ويعرض المفكر الجزائري مالك بن نبي لمفهوم الثقافة في صيغة تبرز أهمية وخطورة هذا المركّب في قوله:" الثقافة هي أسلوب حياة، الأسلوب المشترك لمجتمع بأكمله من عُلمائه إلى فَلّاحِيهْ"[3]، وتأسيسا على هذا التعريف، يحاول الباحث الربط بين ذلك التوحيد الذي صاحَب العولمة؛ من حيث هو توحيد Unification يرومُ تعميم وتسويق صورة نمطيّة لنموذج متوسطي يبحر من شمال ضفته إلى جنوبها بحمولات ثقافية لغوية وعقلية مركزية أوربية تجد أسسها ومنطلقاتها الفكرية في مهمة تمدين إنسان الجنوب وإعادة هندسته حداثيّاً

[1] سلوى بن جديد، مرجع سابق:
https://search-emarefa-net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-875649 ، تاريخ الفحص: 2020/05/31.

[2] توفيق بوستي، أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوربي، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2021، ص: 25.

[3] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، تر: عبد الصبور شاهين، ط:04، دار الفكر، دمشق، 1984، ص: 138.

ليخدم الرؤية والمصلحة الأوربية وَ كذلك في بعض السطور الدّينيّة من خلال المسيحية-الصهيونيّة، أين يكون التوحيد الذي جاءت به العقيدة الدّينية لشعوب المغرب العربي وجها لوجه أمام توحيد العولمة، هذه المواجهة تجد لها أساساً أكاديميّا في خطاب النهايات مع خطوط الصّدع الثقافي الهنتنغتوني وانتصار ووحدانيّة النموذج فوكوياميّاً، وقبل هؤلاء في مفهوم الحرب الحضاريّة عند المنجرة.

إنّ هذه السياقات الفكرية هي أداة تفسيرية لِتدفّق العلاقة بين الثقافة كأسلوب حياة كما يطرحه بن نبي وَ بين الصدام الحضاري كما بشّر له هنتنغتون من حيث تمايز هذا الأسلوب من الشمال الأوربي إلى الضفة المُشاطئة له في اتحاد المغرب العربي، ولذلك فإنّ الفكرة المتوسطية لا يمكن أن تأتلف مع أسلوب حياة المكوّن الحضاري لتجمع اتحاد المغرب العربي ولا أن تسمح بازدهاره في جوارها المتوسطي الجنوبي ولا بانسيابه إلى الدّاخل الأوربي، ومن ذلك فإنّ الكلام عن تثاقف متوسطي هو يقع على النقيض مع السياقات الفكرية السابقة، بل وقد يصنّف ضمن تفكير رغبوي Wishfull thinking وَ غير عقلاني Irrational، فحتّى الهوية المتوسطية التي يتمّ التبشير لها من خلال النظام المتوسطي ومحاولة إحلالها من خلال مؤسساته(الجامعة المتوسطية، شباب المتوسط،..) تجد لها ممانعة من فئات هامة من نخب المغرب العربي، فَ "إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط جاء ليكرس المحاولات المتكررة لطمس الهوية العربية والمجموعة العربية في الشرق الأوسط، عن طريق تقسيم العالم العربي إلى مجموعات جغرافية تدخل في مجموعات جغرافية أكبر، فهي تارة تدخل ضمن الشرق الأوسط الكبير أو الموسع، أو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتارة تدخل بعض الدول العربية ضمن الاتحاد الأفريقي، وتارة أخرى تدخل بعضها ضمن الاتحاد من أجل المتوسط"[1].

[1] محمد عبد الوهاب الساكت، "منظمة الاتحاد من أجل المتوسط وآثارها على مستقبل جامعة الدول العربية" في:ـ http://search.mandumah.com/Record/361176، تاريخ الفحص: 2020/06/01.

وتتوضح الصورة أكثر في أن هذا التوحيد الشمالي يقف على النقيض من الرؤية التي تُسوّق أوربيّاً مِن أنها "تشجّع" قيام كيانات تكامليّة كاتحاد المغرب العربي على أساسٍ من حوار الثقافات والتثاقف ، في حين أنّ تلازم مسار الفكرة الشرق أوسطية والمتوسطية الذي يؤسس واقعيا لإدماج إسرائيل في الدائرة الحضارية العربية الإسلامية بما يُضفي الصّفة الطبيعية على الاحتلال ويكرّس انتفاء حق العودة الفلسطيني وتصفية القضية الفلسطينية، هو ما يمكن اعتباره اعتداءً على العقل العربي وفي المغرب العربي كونَه فعلاً بوليتيكوثقافي يجعل من مظلة التكامل ومفاهيم مثل التعاون والشراكة أوعيةً حاملة لمضامين ثقافية تستهدف عقل الآخر المختلف حضاريا في اتحاد المغرب العربي عن طريق تحقيق مكاسب ثقافية لصالح الاحتلال الاسرائيلي من خلال قنوات ذات طابع نفعي أو تكاملي.

"جاء التأثير الذي تمارسه الدول الأوروبية على الأقطار المغاربية منذ مرحلة الاستعمار، حيث إن غالبية أقطار المغرب العربي هي مستعمرات أوروبية، وتملك ثقافة أوروبية ثانية، فجُلّ النخبة المغاربية الحاكمة والتي تُهَيكل مجتمعاتها مثقّفة ثقافةً أوروبية (خاصة فرنسية)."[1]

كذلك يتبدّى التكامل المُناظر ممثلاً في الاتحاد من أجل المتوسط كأداة لِـ "الإبقاء على تبعية ثقافية وُضِعَت أسُسُها في العهد الاستعماري، ومازالت الدول الأوروبية تسعى إلى تثبيتها عن طريق الغزو الثقافي من خلال التدخل في الشؤون الداخلية العربية بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان بعامة والدفاع عن حقوق المرأة العربية* بخاصة، كما تتجسد هذه التبعية

[1] عبد اللطيف بوروبي، "العلاقات الاوربية المغاربية بعد عام 2001"، تاريخ الفحص: 2020/06/02.في:
https://search-emarefa-net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-413097

* حول هذه النقطة، ينظر مقال منشور للباحث بعنوان: وصفة صليبية لصحوة عربيّة؟! في:
www.chihab.net/

الثقافية في ميادين التربية والتعليم وفي عرقلة التعريب في أقطار المغرب وإنشاء المنظمة الدولية للفرنكوفونية."[1]

كما أنّ صيغة الشراكة الأوربية مع المغرب العربي في إطار الاتحاد من أجل المتوسط تطرح مسألة التماهي مع مشروع الشرق أوسطية من حيث أنها امتداد له ولأهدافه العامة والتي من بينها إعاقة وإعطاب التكامل في اتحاد المغرب العربي؛ وبذلك يمكن اعتبار المشروع التكاملي للاتحاد من أجل المتوسط مندرجاً في إطار "جهود لإحياء الشرق الأوسط الكبير من بوابة متوسطية وهي الصيغة نفسها التي فشلت في الدوحة عام 1997 بعد أن تمّ عقد ثلاث مؤتمرات في الأردن ومصر وقطر".[2]

[1] علي محافظة، "الشراكة الأوروبية – المتوسطية تفكيك للنظام الإقليمي العربي"، في:
https://search.emarefa.net/detail/BIM-396034، تاريخ الفحص: 2020/06/02.

[2] محمد بن عبد الوهاب الساكت، "منظمة الاتحاد من أجل المتوسط وآثارها على الجامعة العربية"، تاريخ الفحص: 2020/06/03.في: http://search.mandumah.com/Record/361176

المحور الثالث:

سبل التفعيل ومآلات

اتحاد المغرب العربي

المحور الثالث: سُبل التفعيل ومآلات اتحاد المغرب العربي

تقدّمت عدة محاولات بحثية ومشاريع أكاديمية لمعالجة حالة استعصاء التكامل في حالة اتحاد المغرب العربي؛ أين يمكن رصد مجموعة من المداخل والتصورات التي عمدت إلى طرح مبادرات لإحياء وإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، وتختلف هذه المبادرات حسب المضامين التي ينظر منها إلى مسألة تفعيل الاتحاد، حيث يركز البعض على المتغير الاقتصادي أو قد يراهن البعض الآخر على ضرورة ومفصلية العامل السياسي في إعادة بعث العملية التكاملية في هذا الفضاء الحضاري، في حين يتم التركيز في حالات أخرى على أهمية المركّب السياسي–الاقتصادي، بالإضافة إلى منظارات أخرى أمنيّة، ثقافيّة،.، رسميّة وغير رسميّة.

3–1– طروحات تفعيل اتحاد المغرب العربي:

تنقسم مداخل تفعيل وإعادة بعث تجربة اتحاد المغرب العربي من حيث الطابع الذي يتم التركيز والعمل عليه أمّا إلى سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو أمنية،.، أو من حيث مصادر هذا التفعيل إلى دولية تتقدّم كدراسات وبحوث حول وجهة نظر غير عربية إزاء مسألة تفعيل العمل الوحدوي في المغرب العربي أو إلى عربية تقدم مقاربات بحثية ودراسات أكاديمية محاولة بحكم اتصالها المباشر بالدائرة الحضارية للمغرب العربي معالجة وبيان الحلول التي يمكن أن تصحح مسارات العملية التكاملية وتعمل على إحيائها من جديد، وقد تأخذ أشكالاً مركّبة كأن يطرح متغيران أو مجموعة من المتغيرات ضمن إطار واحد بحسب الأهمية والضرورة التي يعتقد الباحثون أنها أكثر فاعلية وعقلانية لدفع قاطرة التكامل وتنشيط مؤسساته.

يحاول الباحث رصد مختلف الرؤى البحثية والمبادرات السياسية التي تقدّمت في هذا المجال وذلك من خلال تصنيفها طبقا لمصادرها إلى مداخل دولية ومداخل عربية والتي تناولت مسألة تنشيط وتفعيل العمل التكاملي المشترك لدول اتحاد المغرب العربي.

3-1-1- الطروحات الدولية:

3-1-1-1- طرح Claire Brunel:

تستعرض Claire Brunel رؤيته بالاستناد إلى ما تمّ طرحه كمحاولات لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي؛ حيث يشير إلى طابع الفشل التي اكتنفها، بدءً مما يذكره من مبادرة الجزائر في العام 1999؛ أين جدّدت الدعوة لوزراء خارجية الاتحاد للاجتماع لكن بدون نتائج ملموسة، ومع ذلك حاولت الجزائر تسليم رئاسة الاتحاد لليبيا وذاك من أجل تفعيل الدور الليبي أيضا داخل الاتحاد بعد عزوفه عن أي نشاط يخص هذا التكتل الذي لم يتخذ موقفا إيجابيا إزاء حصار ليبيا من طرف مجلس الأمن في قضية لوكربي1992، أين عمدت دول الاتحاد إلى مسايرة سلوك مجلس الأمن، ولهذا السبب رفضت ليبيا تَسَلُّم رئاسة الاتحاد من الجزائر.

تضيف C.Brunel أنّ هناك عدة رؤى متمايزة حول كيفية إحياء اتحاد المغرب العربي إلا أنه يربطها ببيئة الاتحاد التي تشهد- حسبه – تمزّقا لدول اتحاد المغرب العربي بين صلاتها مع باقي الدول العربية من جهة، وارتباطاتها مع الجوار الأفريقي وكذلك مجموع الروابط الاستعمارية مع الاتحاد الأوربي، وهو عمل على إنتاج عدة مسالك من داخل الاتحاد تهدف إلى إزاحة حالة اللاتكامل؛ وهنا يذكر Brunel أنّ كُلّا من المغرب والجزائر تفضل التوجّه شمالا لإدماج اتحاد المغرب العربي في الشراكة الأورومتوسطية، في حين أنّ ليبيا اتجهت جنوبا؛ فهي تفضل انضواء مبادرة اتحاد المغرب العربي داخل الاتحاد الأفريقي، وعلى الجانب الآخر فالدولتان الأفضل آداءً – حسبه – في المنطقة (تونس والمغرب) تركّز باتجاه علاقات ثنائية مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأميركية.

رسم توضيحي 7 الاتفاقيات التجارية لدول المغرب العربي

Figure 3.1 Regional trading agreements of Maghreb countries

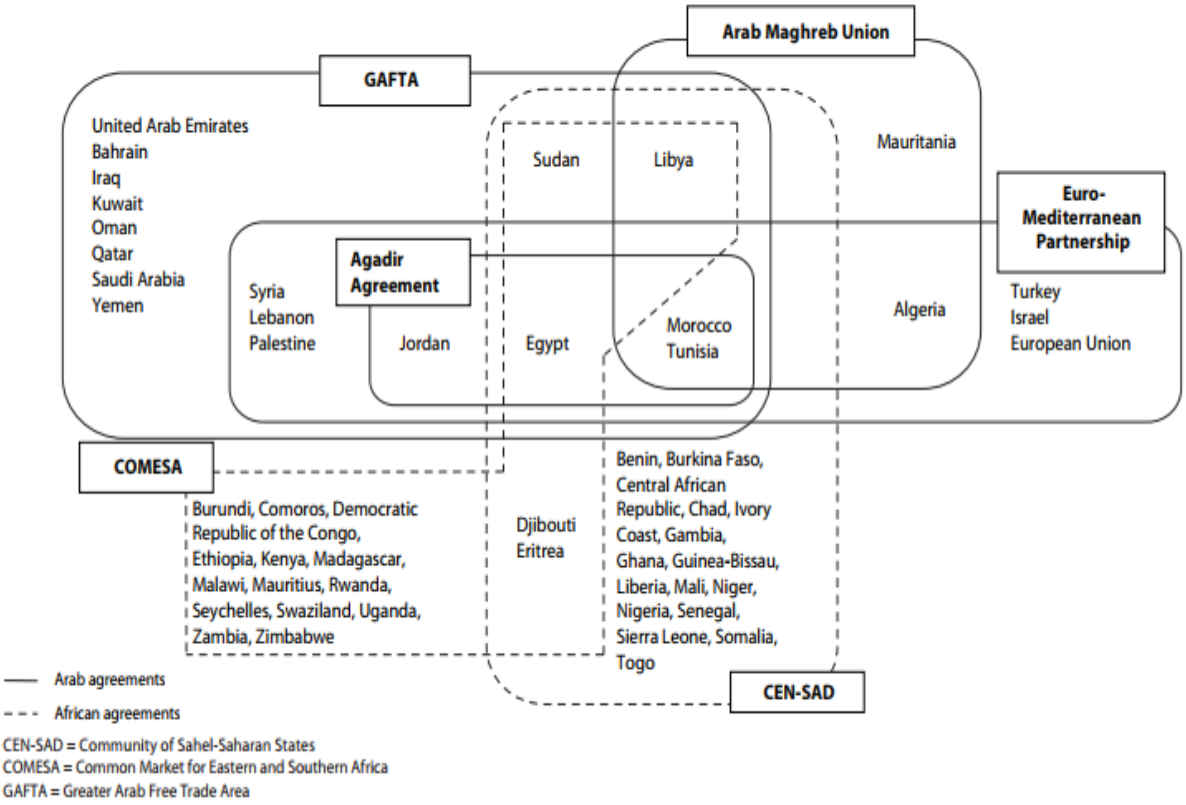

المصدر: **https://www.piie.com/publications/chapters_preview/4266/03iie4266.pdf**

وتشرح Brunel أنه رغم محاولات تعزيز ودعم العمل التكاملي في المغرب العربي من خلال:

- المؤتمرات الوزارية التي ركزت على التكامل المالي والتسهيلات التجارية من خلال العمل على تنسيق وانسجام القواعد التنظيمية لإصلاح النظام الجمركي والتعرفة وكذلك البنية التحتية للنقل.
- تنشيط الاقلاع الاقتصادي من خلال بنك الاستثمار والتجارة الخارجية BMICE؛ برأسمال أوّلي01 مليار دولار وتفويضه بمَهمّة ترقية الاستثمار والتجارة والتعاون الاقتصادي عبر الحدود.

إلّا أنّ تشتت روابط دول الاتحاد وتفضيلها الحل التعاوني من خارج دول الاتحاد هو ما حال دون دفع عجلة العمل التكاملي وذلك ما يشرحه في المخطط أدناه.

3-1-1-2- طرح Stuart E.Eizenstat:

لعقود كن الزمن، لم تَحُز منطقة المغرب العربي على دائرة الاهتمام الأوسع ضمن أجندة السياسة الخارجية الأميركية على غرار ذلك الاهتمام الذي يلقاه كل من الملف الإيراني والوضع في العراق وكذلك مسار السلام في فلسطين المحتلة*،..، وانطلاقا من تجربته التنمية الاقتصادية في منطقة المغرب العربي وأيضا من خلال مركزه كنائب لكاتب الدولة للشؤون الاقتصادية إبّان رئاسة كلينتون، قام Stuart E.Eizenstat بإطلاق مبادرة للشراكة مع المغرب العربي سميت باسمه؛ حيث " أعلن في مؤتمر صحفي بتونس في الـ1998/06/17 عن اقتراح الولايات المتحدة الأميركية إقامة شراكة اقتصادية مع ثلاثة دول في المنطقة (الجزائر، تونس، المغرب)، ويعود ظهور المبادرة أساسا إلى الاهتمام الأميركي بالمنطقة، فبالرغم من كون المبادرة لا تضع نفسها بديلا للشراكة الأورومتوسطية-حسب ما أكد عليه أيزنستات- إلا أنّ الولايات المتحدة الأميركية صمّمت على عدم ترك المجال مفتوحا أمام الدول الأوربية أو أيّ طرف آخر في المنطقة، نظرا لأهميتها الحيوية لضمان مصالحها"، ورغم أنّ هذه المبادرة قد صنفت سياسيا وأكاديميا ضمن مشاريع التنافس بين القوى الدولية(الولايات المتحدة/الاتحاد الأوربي) والهيمنة على منطقة المغرب العربي وموارده إلا أنّ أيزنستات لا يُخفي أنّ تصريحه السابق كان مغلّفا من حيث أنّ مشروع مبادرته لا يهدف إلى مزاحمة الدور الأوربي في منطقة المغرب العربي؛ وذلك حينما أضاف منتقدا مشروع الشراكة

* يتعمّد الباحث استعمال مصطلح فلسطين المحتلة بدل مصطلح"الشرق الأوسط" وذلك من منظار نقدي ثقافي يرفض التبعية Dependency التي تلقي بظلالها على الوطن العربي ومجاميع النخب، وذلك انطلاقا أيضا من موقف حضاري إزاء التسويق السياسي والنفسي الذي تروج له مراكز الأبحاث Think Tanks في مسار متكامل يهدف إلى تذويب البعد الحضاري العربي الإسلامي في منظومات فكرية استكمالا للاستعمار التقليدي الذي احتل الأرض ثم مهد لاحتلال العقل.

الأورومتوسطية من جانب أنها: "تنظر إلى التنمية من زاوية المساعدة فقط، دون إعطاء أهمية للقطاع الخاص، ويعيق مسار عولمة الاقتصاديات بتركيزه على السوق الأوربية، كما اعتبر أنّ اتفاقيات الشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط غير مطابقة لنصوص المنظمة العالمية للتجارة"[1].

وتأسيساً على تصريح الرئيس الأميركي السابق Obama في الـ2009/06/04، يناقش Eizenstat محتوى وأبعاد فكرة "إنطلاقة جديدة" New beginnig للرئيس أوباما من زاوية تحاول التخفيف من حدة فكرة التنافس الأميركي/الأوربي على منطقة المغرب العربي التي تقترب –حسب الباحث– من فكرة قديمة وهي المتعلقة بالتكالب الاستعماري في البلاد العربية؛ أين يتكلم عن تبني واعتماد سياسة شاملة تجاه المغرب العربي تمكّن من مجابهة حزمة التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية والتي يمكن أن تؤسس لِـ:"إنطلاقة جديدة" للسياسة الخارجية الأميركية في هذه المنطقة الهامة.

The adoption and implementation of a comprehensive policy for the Maghreb that confronts the region's interrelated security, economic and political challenges would truly be a "new beginning" in US foreign policy in this important region.[2]

يرى Eizenstat أنّ توسّع اقتصادات المغرب العربي تكامليا نحو خارج نطاق المغرب العربي، وربط نشاطها التكاملي بالاقتصاد الدولي هو ما يعمل فعليا على الحصول على عوائد نفعية فيما يخص مسارها التكاملي بخلاف تلك الحصائل المتواضعة التي تتأتّى

[1] جيلالي شقرون، "الشراكة الأمريكية الشمال–أفريقية"، في: **قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية**، المجلد:06، العدد:02، ص: 116، في:

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/558/6/2/69701 ، تاريخ الفحص: 2022/05/04.

2 Stuart E. " Eizenstat, US Foreign Policy towards the Maghreb: The Need for a New Beginning ", in : https://www.iemed.org/publication/us-foreign-policy-towards-the-maghreb-the-need-for-a-new-beginning/, on : 04/05/2022.

من النشاط التكاملي داخل حدود المغرب العربي فقط، أي أنّ هذا التوجه هو ما يؤدي بشكل عملي إلى تفعيل وتنشيط العملية التكاملية لتجمع اتحاد المغرب العربي، وفيما يتعلق بفكرته حول أهمية ودور القطاع الخاص في أي مسار تكاملي إقليمي، يشير Eizenstat إلى أنّ التعاون بين الفاعلين في القطاع الخاص وعبر الحدود هو ما يعمل على الانتشار إلى فضاءات متعددة، مضيفا أنّ رعاية وتعزيز الصّلات بين القطاع الخاص و استحداث مؤسسات خاصة(ضمن القطاع الخاص) هي خطوات حيوية لترقية ودعم التكامل الاقتصادي، وإزاء ما قد يعيق مسار هذا التوجه التكاملي القائم على الاهتمام بالقطاع الخاص ومؤسساته من قضايا نزاعية مثل مسألة الصحراء الغربية، يذهب Eizenstat إلى أنّه على الرغم من أنّ قضية الصحراء الغربية تقف حاجزا محتملا أمام اتفاقيات التكامل الاقتصادي الرسمي بين حكومات منطقة المغرب العربي، فإنّ جهود تشجيع التكامل الاقتصادي لتجمع أقطار المغرب العربي ضمن الفاعلين في القطاع الخاص Private sector actors يمكن أن تمضي قُدُما وقد تساعد في التخفيف من بعض حدّة التوترات السياسية في منطقة المغرب العربي[1].

3-1-1-3- تقرير البنك الدولي:

يعالج تقرير البنك الدولي الصادر العام2020 مسألة إحياء التكامل في اتحاد المغرب العربي ضمن ما يسمّيه(منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وتحت سؤال كبير: التكامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ألم يَحِن الوقت لإعادة ترتيب الوضع؟ وهو كما يظهر من صياغة السؤال يتجه رأسا صوبَ طرق إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي من منظار اقتصادي يركز على تحرير التجارة وتعزيز الروابط مع الاقتصادات المعولمة؛ حيث يؤكد التقرير على ضرورة مسايرة الإصلاحات التجارية للإصلاح السياسي في منطقة المغرب العربي وذلك تعزيزاً للنمو الذي تستفيد منه كافة فئات مجتمع المغرب

[1] Eizenstat, op.cit, p :22 .

العربي، كما يشير إلى أنّ دفع عملية التكامل التجاري تقتصي الاهتمام بالجوانب الداخلية لإعادة التوزيع المتعلقة بتحرير التجارة لا التركيز فقط على المسائل التقنية؛ أي الاهتمام أكثر فأكثر بالمسائل القطاعية Sectorial issues لتسهيل توزيع المكاسب التجارية بعد تنفيذ الإصلاحات على المستوى التجاري، ويربط التقرير–الذي يستند إلى خَبرات مختلفة لعديد المختصين والأكاديميين الدوليين– إحياء التكامل الإقليمي في المغرب العربي على أساس ثلاثة أهداف تُشكّل بذاتها شروطاً عملية نابعة من داخل بيئة دول اتحاد المغرب العربي:

1– الكفاءة الاقتصادية:

وهي ترتبط بشكل وثيق بتحرير السوق والتجارة الحرّة، من خلال توسيع وتعميق الاتفاقات التجارية وغيرها من الأدوات، مثل قواعد المنشأ.

2– التقارب التدريجي بين البلدان من حيث نصيب الفرد من الدّخل ومستويات المعيشة: من خلال إصلاحات قطاعيّة موازية، والتعاون بين المؤسسات وتحقيق التناغم والمواءمة بين اللوائح.

3– أهداف واضحة لتجنب التفاوتات الاجتماعية والإقليمية:

إنّ وضوح هذه الأهداف يمكن أن ينتُج بشكل طبيعيّ عن التجارة الحرّة من خلال توفير سلع النفع العام وتدابير محدّدة تستهدف المناطق المحلية والفئات السكانيّة الضعيفة.

وَيعكِفُ التقرير أيضا إلى طرح صيغة تفصيلية لتفكيك وفهم الشروط/الأهداف الثلاثة السابقة من خلال أنّ تحقيق كفاءة اقتصادية لبلدان التكامل الإقليمي في المغرب العربي لا يكون إلا بانتهاج سياسة تعمِدُ إلى:

- إزالة الحواجز التجارية أولا بين بلدان منطقة المغرب العربي.
- إزالة الحواجز التجارية مع الشركاء من خارج المنطقة في نهاية المطاف.

وتوسيع التجارة الحرّة لتشمل:

- الخدمات إلى جانب السلع.
- تدفقات رأس المال مع الشركاء التجاريين الإقليميّين وكذلك مع بقية العالم.
- إزالة الحواجز غير الجمركية التي تزيد من تكلفة التجارة(والتي تشمل القيود الناشئة عن الخدمات اللوجستية وقواعد المنشأ واللوائح التنظيمية).

وكذلك تحرير التجارة تدريجيّاً، مع الأخذ في الاعتبار المشكلات القطاعية والإقليمية التي قد يسبّبها من خلال تطبيق إجراءات اجتماعية وماليّة موازية وذلك للحدّ من أيّ اختلالات اجتماعية تُصاحِب عملية التحرير التدريجي للتجارة.

كما أنّ الكفاءة الاقتصادية ستعتمد أيضا على انتقال الأفراد ممّا يسمح باكتساب المعارف ذات الصلة، وتبادل الأفكار، ورفع مستوى المهارات، ونقل التقنيات والاكتشافات العلميّة.

إنّ كافة العمليات والمسارات المذكورة لا يمكن أن تسير إلا بالموازاة مع إحداث تغيير مُؤسّسي وحزمة من التنظيمات والإجراءات تَتواءَمُ كذلك مع إسناد وتعاون حقيقي من طرف الشركاء الدوليين الذي يُنتظر أن يُوجّه الجهد الأكبر منه للدول ذات الدخول الضعيفة أو تلك التي تشهد ارتفاعا كبيرا في نسب الفقر، كما لا يُغفل التقرير ما لتحرير السوق من نتائج ومصاحبة تخص بالأساس مسألة التفاوتات الاجتماعية والإقليمية؛ لذا فإنّ دول التكامل في اتحاد المغرب العربي بخاصة مُلزمة بانتهاج سياسات طموحة للتخفيف من حدّة هذه الآثار من مثل: الحق في الحصول على تعليم جيد والرعاية الصحية وكذلك الاعتناء والاهتمام بالمُعطى البيئي الذي يشكّل بيئة حاضنة للتكامل وللأفراد الذين يعيشون في بلدان التكامل، بالإضافة إلى دعم وتعزيز الاستثمار الأجنبي وتشجيعه في أقطار اتحاد المغرب العربي لما له من آثار مباشرة في استحداث مناصب الشغل وتوطين الأنشطة المختلفة.

تستهدف عملية إحياء التكامل في المغرب العربي التجاوز على حالة الاستعصاء المستمر التي ترهن مقدّرات ومستقبل منطقة المغرب العربي ككل خصوصا إذا ما أصيف لها قضية التخلف التكنولوجي والمسلك الرقمي الذي يعطي للإجراءات السابقة دفعا ويعمل

على تنسيق كافة التدابير والإجراءات والسياسات وتوفير الجهد والوقت والوصول إلى تحقيق الأهداف السابقة والتخفيف من هدر الطاقات التنظيمية والبشرية والمادية؛ وفي هذا السياق؛ يعكف تقرير البنك الدولي على إبراز أهمية الوصول إلى التقنيات الجديدة ودورها في تحقيق التقارب والاحتواء على غرار ذلك الذي تشهده التجربة التكاملية الأوربية، وكذلك فعالية استحداث بيئات رقميّة مما يُسهِم في إفساح المجال أمام التنمية المشتركة والتكامل في دول اتحاد المغرب العربي، وكخطوة عملية، يشير التقرير إلى ما يصطلح عليه بـِ: "الإنطلاقة الرقمية الكبرى التي يدعمها البنك الدولي لتقديم خدمات الأنترنت عالي السرعة للجميع في أفريقيا بحلول العام 2030" والتي تستهدف بخاصة مناطق بعينها وكذلك الفئات الضعيفة والمهمّشة[1].

3-1-1-4- تقرير صندوق النقد الدّولي:

في ملف خاص عن الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي(**Economic integration in the Maghreb – an untapped source of growth**)، يعرض التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي الصادر العام 2018 لمقاربة دولية تعتمد المتغير الاقتصادي كمدخل لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي، وينطلق من حقيقة أنّ منطقة المغرب العربي لاتزال من بين المناطق الأقل اندماجا من ضمن التكتلات الأخرى في العالم وذلك بناءً على مؤشر التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي التي تظل أقل من05% والقيود الواقعة على الاندماج الاقتصادي جرّاء الاعتبارات القُطرية والسياسات الاقتصادية لمجموع أقطار اتحاد المغرب العربي،

[1] مجموعة البنك الدولي، "تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا"، في: **تقرير أحدث المستجدات الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، أكتوبر 2020، ص:36،35،34.

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34516/211639AR.pdf ، تاريخ الفحص: 2022/03/18.

وبالنظر إلى حجم وتنوع مقدّرات التكامل في منطقة المغرب العربي؛ يطرح التقرير المستند إلى دراسات مجموعة من الخبراء الدوليين إمكانية تحقيق الاندماج الاقتصادي وبلوغ مستويات طموحة من النمو في سوقٍ إقليميّة تضمّ 100مليون نسمة بمتوسط دخل قد يُقارب 04آلاف دولار أميركي للفرد وهو ما سيعمل على حصول مؤشرات نوعية على مستوى الاندماج الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي من خلال:

- تحول المغرب العربي إلى وُجهة و منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر Direct foreign investment.
- تخفيض تكاليف حركة التجارة ورأس المال والعمالة عبر بلدان اتحاد المغرب العربي.
- تعزيز كفاءة تخصيص الموارد.
- إكساب تكتل اتحاد المغرب العربي مزيداً من الصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية وتقلبات السوق.
- إمكانية إسهام اندماج المغرب العربي بدور مهم في استراتيجية تشجيع زيادة النمو في منطقة المغرب العربي.

ومن العوائد الاقتصادية ذات العلاقة بالعملية التكاملية ومسار الاندماج الاقتصادي في اتحاد المغرب العربي؛ يضيف تقرير الصندوق أنّ المؤشرات النوعية السابقة هي ما ستؤدي لا إلى إنعاش التجارة البينية وإنما تضاعفها وكذلك دعم النمو ورفع مستويات التوظيف، ولا يغفل التقرير ما قد يُصاحب عملية تقدّم الاندماج الاقتصادي من اختلالات مُحتملة تخصّ بروز أطراف منتفعة وأخرى قد يلحقها الضرر داخل كل بلد من بلدان الاتحاد وهنا تأتي وظيفة السياسة العامة داخل كل بلد في المعالجة والتقليل من آثار هذه الاختلالات المُصاحبة للتطور الحاصل على مسار الاندماج الاقتصادي لأقطار اتحاد المغرب العربي.

وعلى صعيد الإجراءات العملية للنهوض بالتكامل والاندماج على مستوى اتحاد المغرب العربي، يقدّم التقرير ما انتهى إليه المؤتمر الإقليمي المنعقد بمراكش بالمغرب

في يناير2018 والموسوم بـ: "الفرص للجميع: تشجيع النمو وخلق فرص العمل وتعزيز الاحتوائية في العالم العربي"، بمشاركة أكثر من20 دولة من دول ما يُصطلح عليه بمنطقة "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والتي تضم بلدان المغرب العربي وبرعاية مشتركة لكل من: صندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي؛ حيث تمخضت النقاشات عن جملة من الخطوات لإعادة تنشيط وتفعيل العمل التكاملي في شقه الاقتصادي تحت شعار:"ACT NOW" أو العمل الفوري من خلال الدعوة إلى إجراء مجموعة من الإصلاحات:

1-المُساءلة: زيادة الشفافية وتعزيز المؤسسات للسيطرة على الفساد وضمان المسؤولية المشتركة عن السياسات الاحتوائية.

2-المنافسة: تشجيع القطاع الخاص من خلال تحسين القواعد التنظيمية لبناء اقتصاد حيوي.

3-التجارة والتكنولوجية: الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا والابتكار وتنمية التجارة وجذب الاستثمار الأجنبي لتنويع مصادر النمو وتوليد مصادر جديدة له واستحداث فرص العمل.

4-عدم إغفال أي فئة: بناء شبكات أمان اجتماعي قوية وتمكين الفئات الأقل حظا، ومنها الشباب والنساء وسكان المناطق الريفية واللاجئون.

5-الفرصة: استحداث بيئة تُتيح فُرصاً متكافئة للجميع عن طريق الإنفاق الحكومي العادل والدّاعم للنمو، والنظم الضريبية العادلة والإصلاح الهيكلي.

6-العمل: الإستثمار في الموارد البشرية وتسليح العاملين بالمهارات اللازمة في الاقتصاد الجديد عن طريق التعليم حتى يتسنّى تعزيز المساواة والرخاء.

وعطفاً على ما يمكن أن يعمل على دفع عجلة الاندماج في تجمع اتحاد المغرب العربي؛ يشير التقرير إلى أهمية الاتفاقية الموقعة من طرف 44 بلدا أفريقيّاً في شهر مارس

2018 والخاصة بـ إنشاء التجارة الحرّة القارّيّة الأفريقية AfCFTA (African Continental Free Trade Area) والتي شملت بلدان المغرب العربي، أين اعتبر التقرير أنّ إطلاق هذه الاتفاقية هو بمثابة إعلان اقتصادي عن المنافع والعوائد الاقتصادية الهامة للتعاون الإقليمي البينيّ والذي سيتعزّز ويتدعّم بمدى النجاح المُسجّل على مسار الاندماج الاقتصادي لتجمع اتحاد المغرب العربي الذي سيتأثر بشكل كبير بمدى نمو التجارة البينيّة لأقطار المغرب العربي في مقابل ما تعرفه هذه التجارة من ازدهار مع تجمعات وتكتلات من خارج بيئة اتحاد المغرب العربي وهو ماشير إليه المخطط أدناه.

رسم توضيحي 8 اتجاهات التجارة البينية والخارجية لدول المغرب العربي

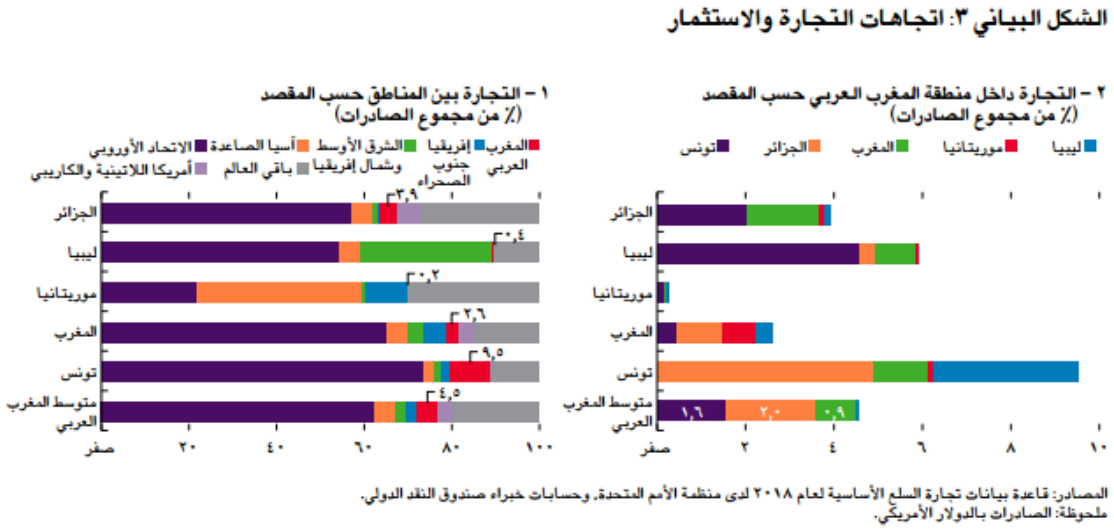

المصدر: **www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers**

إنّ ضمان تفعيل عملي لتجمع اتحاد المغرب العربي على مسار التكامل والاندماج حسب تقرير الصندوق يُفضي إلى أنّه، يتعيّن على حكومات المغرب العربي وضع أهداف مشتركة على مستوى السياسات من خلال:

- الوظائف: يتمثل الهدف النهائي من الاندماج الإقليمي في توفير فرص العمل وتحسين معيشة المواطنين من خلال تحقيق نمو مرتفع قابل للاستمرار وينبغي

التشجيع على توفير فرص العمل من خلال سلاسل القيمة الإقليمية وزيادة الاندماج بين القطاعات الخاصة على مستوى المنطقة.

- الانفتاح: يتعين وضع نموذج اقتصادي جديد وأكثر انفتاحا في جميع البلدان المغاربية وينبغي أن تسعى البلدان إلى فتح اقتصاداتها أمام بعضها البعض من خلال توفير فرص تجارية واستثمارية جديدة في المنطقة وتعزيز حرية حركة العمالة ورأس المال بين بلدان المنطقة.
- الاحتوائية :ينبغي أن يؤدي النمو الإضافي الناتج عن الاندماج الإقليمي إلى توفير فرص للجميع بما في ذلك الشباب والنساء وسكان الريف والمهاجرون.
- المفاوضات ينبغي أن تتفاوض البلدان المغاربية بشأن وضع اتفاقية اقتصادية إقليمية عميقة، وأن تصمم نظاما لحل النزاعات وآليات لرصد السياسات، وأن تعمل على معالجة الاختلافات فيما بينها من خلال المفاوضات.
- التجارة: ينبغي أن تولي جميع البلدان المغاربية اهتماما أكبر بالتجارة الإقليمية وبينما يضطلع القطاع العام بتنسيق السياسات، ينبغي أن يضطلع القطاع الخاص بدور أنشط في استكشاف أسواق إقليمية جديدة.

تبدو الخطوات والإجراءات التي يقترحها تقرير صندوق النقد الدولي خطة طموحة لإحياء اتحاد المغرب العربي ومدخلاً اقتصاديا عمليّا لتفعيل الكامل والاندماج في منطقة المغرب العربي، إلا أنّ وجاهة الطرح وواقعية عناصر تفعيل العمل التكاملي في اتحاد المغرب العربي تبقى–بحسب الباحث– مرهونة بمدى رشادة وعقلنة تصورات ومدركات الوحدة القرارية Decisional Unit في كل وحدة سياسية من الوحدات المكوّنة لتكتل الاتحاد؛ ذلك أنّ طموح المشروع ونجاعة الأفكار تحتاج إلى المحرّك الذي يُتيح تجسيده واقعيا واختبار مدى واقعيتها وقدرتها على الصمود أمام المتغيرات وكذلك مرونتها من حيث الاستجابة لدخول عناصر أو فواعل جديدة ضمن مسار العملية التكاملية.

وتتويجا لرؤية صندوق النقد الدولي حول الخطوات الكفيلة بتفعيل اتحاد المغرب العربي، يبرز التقرير مدى أهمية تفعيل الاتحاد من زاوية أنه يمكن أن يشكّل صمّام أمان إزاء تصاعد السياسات الحِمائيّة للأسواق الخارجية والتوترات التجارية العالمية، حيث ونتيجة لتفعيل وتعزيز التكامل يمكن لدول المغرب العربي امتلاك هامش للمناورة والأمان من خلال القدرة على تعويض خسائر التصدير والنمو عبر مضاعفة ورفع مستوى وحجم المعاملات التجارية البينيّة داخل إقليم اتحاد المغرب العربي[1].

3-1-2- الطروحات العربيّة:

3-1-2-1- المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية:

ينطلق ديدي ولد السالك، مدير المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية من مجموعة من المبادئ التي يعتبرها بمثابة أرضية مشتركة للانطلاق في عملية تفعيل اتحاد المغرب العربي، جاءت في صيغة إعلان مبادئ أو ديباجة لميثاق يؤسس للعمل المشترك نحو إحياء وتفعيل اتحاد المغرب العربي ويُجملها في الآتي:

1- ينبغي أن ننطلق في البناء المغاربي من المبدأ القائل: "ما لا يُدرك كله لا يترك كله".

2- اعتبار اتحاد المغرب العربي خيارا استراتيجيا لضمان المستقبل وليس حالة موسمية.

3- أن نُنفّذ ما تمّ الاتفاق عليه في إطار اتحاد المغرب العربي ونؤجّل ما اختلفنا عليه.

4- أن نتفق على ضرورة استمرار البناء المغاربي مهما كان بُطء هذا البناء ومهما كانت حدّة الخلافات الثنائية التي تنشأ بين بعض الأطراف المغاربية من حين لآخر.

---

[1] صندوق النقد الدولي، **الإندماج الإقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد**، إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة ألكسي كيرييف، مع بواز ناندوا، لورين أوكامبوس، باباكار سار، رمزي الأمين، ألان غريغوري أوكلير، يوفي كاي، جون فرانسوا دوفان، 2018، ص: 3، 4، 11، 19، 30.
https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers، تاريخ الفحص: 2020/11/17.

5- أن نُعمّق النظر في تجارب الماضي بشكل يضمن عدم تكرارها في المستقبل، مع ضرورة الاستفادة من تجارب الآخرين.

تتأسس أطروحة ولد السالك على ثلاث مداخل لتفعيل العمل التكاملي في اتحاد المغرب العربي، المدخل السياسي والقانوني والاقتصادي، وتتدرج تحت كل مدخل مجموعة من العناصر التي يقوم فيها بتشريح الفكرة ودورها في دفع عجلة المسار التكاملي للاتحاد؛ حيث يمثل كل عنصر فرعي محاولة للتجاوز على أحد معيقات التكامل في المغرب العربي ليصل إلى صياغة كل عنصر في شكل فرصة للتكامل أمام أحد القيود التي تغذي حالة الاستعصاء الذي تشهده الحالة التكاملية في تجربة اتحاد المغرب العربي.

أ- **المدخل السياسي:** ويضمّ ثمانية08 عناصر:

1- **تسوية قضية الصحراء الغربية كمدخل لدفع مسار البناء المغاربي:** انطلاقا من أن مشكل الصحراء الغربية لا يزال مصدرا حقيقيا ووقودا لسياسة المحاور في المغرب العربي وبؤرة توتر مستديم للنزاع بين أكبر بلدين في اتحاد المغرب العربي، يتجه ولد السالك إلى تقديم رؤية مطابقة للطرح المغربي والذي عرف باسم الحل الثالث؛ أي منح الصحراويين حكما ذاتيّا في إطار السيادة المغربيّة، وذلك من خلال:

- أن يُترك للمغرب مظاهر السيادة الخارجية، أي العلم والعملة والجيش والسياسة الخارجية، انطلاقا من أنّ المغرب لن يتنازل عن هذه العناصر مهما كلفه الثمن، لأنّ هناك اتفاقا بين النخبة والسلطة على قضية الصحراء الغربية.
- أن يُعطى للصحراويين حكما ذاتيا واسع الصلاحيات يُمكّنهم من تسيير شؤونهم الداخلية بأنفسهم.

- أن تعمل بلدان المغرب العربي مجتمعة على إقناع الجزائر بالتخلي عن مبدأ تقرير المصير الذي تنادي به للصحراويين وكذلك إقناعها بالتخلي عن التمسّك بمشروع الاستفتاء الأممي الذي يغطّي نيّاتها في إبقاء الأزمة على حالها.
- أن تعمل بلدان المغرب العربي على إقامة مشروع "مارشال" في الصحراء الغربية لإعمارها وإعادة إدماج وتأهيل اللاجئين الصحراويين فيها.

يلاحظ الباحث أنّ هذا الطرح على "واقعيته" في إنهاء النزاع بشأن الصحراء الغربية، إلا أنه استبعد الطرف الرئيسي في النزاع وهو جبهة البوليزاريو في حين تمّ إقحام الجزائر في مكانه وهو ما يناقض الطرح الجزائري الذي يعلن أنه ليس طرفا في النزاع♦، كذلك فإنّ ولد السالك أراد إخراج مقترحه في صيغة "أكثر قبولا" من خلال إدراج بعض العناصر استمده من واقع طبيعة النزاع حول الصحراء الغربية والرؤى الرسمية في هذا المجال إزاء حل هذا النزاع، وهنا يمكن القول أن طرح ولد السالك يتعلق بـ: تسوية وليس حل، حيث يستشفّ الباحث هذا الاتجاه من خلال التجاوز الحاصل على الحل الذي تدعمه المؤسسة الأممية بشأن النزاع وكذلك فيما يخص تحييد ما أقرّه ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها وكل الجهود الأممية الرامية إلى حل عادل للمسألة الصحراوية من خلال تنظيم استفتاء حول مصير الصحراء الغربية، مما يُحيل إلى أنّ طرح ولد السالك يتجه إلى تبرير السياسة المغربية فيما يخص حل النزاع في الصحراء الغربية والتسويق للرؤية الرسمية المغربية عوض الاستناد إلى أصول النزاع وبحث السبل الكفيلة بشأن حل عادل وشامل ونهائي يضمن حقوق الشعب الصحراوي وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وإنهاء الحالة الاستعمارية في هذا الجزء من المغرب العربي والذي أسندت مهمتها أمميّاً إلى اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار.

♦ تعلن الدبلوماسية الجزائرية في أكثر من مناسبة أنها ليست طرفا في النزاع حول مسألة الصحراء الغربية، وأن النزاع يخص طرفين أساسين هما: المغرب وجبهة البوليزاريو.

2- **إعطاء دور مهمّ للمجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي:** إشراك المجتمع المدني في تفعيل وبناء التكامل في اتحاد المغرب العربي من خلال:

- العمل على تفعيل ما هو موجود من مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع مغاربي، حيث تمّ في الأعوام الأولى من عمر الاتحاد تأسيس الكثير من مؤسسات المجتمع المدني والتي هي اليوم بحاجة للتفعيل والحيوية اللازمة.
- إعطاء مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من الحرية للتحرك والمبادرة على مستوى دول اتحاد المغرب العربي لمدّ جسور التواصل والتعاون بين الأفراد كشركاء حقيقين في بناء التكامل في اتحاد المغرب العربي.

3- **ضرورة تجاوز الجدل بين الوطني والمغاربي:**

من خلال إفساح المجال للتفاعل بين المشاريع الوطنية والمشروع الجهوي تندمج لاحقا في العمل الإقليمي الذي يؤسس لاندماج الوحدات السياسية صمن إطار جامع يحقق مصالح مجموعة المغرب العربي ويحقق أهداف الاتحاد.

4- **ضرورة التخلي عن فكرة الدولة القائد:**

تشجيع التكافؤ في العلاقات بين الوحدات السياسية المؤسسة لاتحاد المغرب العربي بما يشجع التعاون والتنمية عوضا عن استئثار طرف بالدولة المحور أو القائد في شكل علاقة منقاد/قائد.

5- **العمل على استحداث تصور مشترك حول البناء المغاربي:**

وضوح الرؤية ووحدة التصور إزاء مسألة التكامل وبناء المغرب العربي وصولاً إلى تطبيق ناجح قائم على رؤية قائمة على التكامل فكرا وعملا.

6- **أهمية الاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاندماج المغاربي:**

وخصوصا فيما يتعلق بـ"السعي" الأميركي والأوربي نحو دعم وتحقيق نوع من التكامل في المغرب العربي يحقق مصالحهما.

7- العمل بشكل جماعي لمواجهة المشاكل المشتركة:

تقريب وجهات النظر وتنسيق السياسات بين أقطار المغرب العربي إزاء ما تواجهه من مشاكل مشتركة: البطالة، الهجرة،..إلخ.

8- إنشاء مؤسسة مغاربية للدراسات المستقبلية:

الاهتمام بحقل الاستشراف والبحوث المستقبلية لدعم وإسناد صناع القرار وتزويدهم بالبديل الأفضل من ضمن البدائل المتاحة، وكذلك تعزيز التعاون والتنمية في اتحاد المغرب العربي عن طريق المساهمة بالبحوث التطبيقية في هذا المجال بما يعمل على عقلنة ورشادة قرارات اتحاد المغرب العربي محليّاً وإقليميّاً ودوليّاً.

ب- المدخل القانوني: ويضمّ ستة 06 عناصر:

يتضمن بعض الإصلاحات المقترحة بشأن اتفاقية التأسيس(إتفاقية مراكش1989)؛ أين يعتقد بعض الباحثين أنّ الإشكالات القانونية في الاتفاقية ساهمت في انتكاسة التجربة التكاملية في المغرب العربي، وهنا يعض ولد السالك لمجموعة العناصر التالية:

1- **التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة:** تفويض بعض صلاحيات مجلس رئاسة الاتحاد إلى الأجهزة والمؤسسات الاستشارية والفنية الأخرى.

2- **إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارت:** تعويض قاعدة الإجماع بقاعدة الأغلبية لتفادي تعطيل قرارات قد تكون مهمة لمسيرة اتحاد المغرب العربي وتجنب ما من شأنه أن يعيق مسار التكامل والاندماج.

3- **إعطاء الأمانة الصلاحيات الضرورية:** وذلك لفرض مزيد من الالتزام بالقرارات الصادرة عن الأمانة العامة.

4- **ضرورة إلغاء المبدأ القاضي بعدم دخول الاتفاقيات المُبرمة في إطار اتحاد المغرب العربي حيز التنفيذ إلا بعد تصديقها من كافة بلدان المغرب العربي:** أي اعتماد دخولها حيز التنفيذ بمجرد حصولها على أغلبية تصديقات أقطار اتحاد المغرب

العربي وذلك دفعا للعمل التنموي والتكاملي للاتحاد وتسريع بناء منظومة تشريعية مواكبة للمستجدات الدولية.

5- **أهمية تحديث وتحيين البنية القانونية لاتحاد المغرب العربي:** أصبح من الضروري تحديث الاتفاقيات التي عقدتها دول اتحاد المغرب العربي وتكييفها مع المتغيرات والمستجدات الدولية ومع الهيئات المستحدثة، ذلك أنّ هذه الاتفاقيات أضحت بحاجة أكيدة لمواكبة التطورات الحاصلة دوليا على مستوى الهيئات الدولية والإقليمية وكذلك التشريعات الجديدة في الميدان المالي والتجاري والاقتصادي.

6- أهمية استكمال البناء المؤسّسي لاتحاد المغرب العربي: وذلك بتأهيل وإصلاح ما هو قائم من مؤسسات وبعث ما تمّ التفاهم على إنشائه طبقا لمعاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في مراكش1989.

ج- المدخل الاقتصادي: ويضمّ عشرة 10 عناصر:

1- العمل على إطلاق نشاط المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية لما له من دور مهم في تطوير التجارة البينية وتعزيز العمل المشترك لاقتصادات اتحاد المغرب العربي.

2- العمل على تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال والمستثمرين وتفعيل نشاط رجال الأعمال وغرف التجارة المشتركة.

3- تعزيز ما هو قائم لشبكة النقل بين دول الاتحاد والعمل على فتح خطوط نقل بكافة أشكاله البرية والبحرية والجوية بين البلدان التي تفتقد وجود مثل هذه الشبكات.

4- تشجيع التعاون الثنائي كمطيّة لدعم وإسناد التكامل الاقتصادي الجماعي.

5- تشجيع تنقل الأفراد ورؤوس الأموال بين بلدان اتحاد المغرب العربي.

6- تدوين وتحيين وتوحيد التشريعات الخاصة بالاستثمار والتصدير بين بلدان الاتحاد.

7- تبنّي مقاربة شاملة فيما يخص العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في إطار من الشفافية Transparency والمنافسة الشريفة.

8- تنسيق السياسات الخاصة بالمجال النقدي والمالي والأسعار في مجال مراقبة الصرف والتأمين وإعادة التأمين.

9- تعميم الاتفاقيات الثنائية للدفع بين البنوك المركزية من أجل استعمال عملات أقطار الاتحاد.

10- تبني سياسة مشتركة تعمل على تأمين توجّه بلدان الاتحاد نحو قابلية تحويل عملاتها لاجتناب اللجوء إلى التخفيضات النقدية التنافسية التي قد تترك آثارا سلبية على اقتصادات دول اتحاد المغرب العربي[1].

على الرغم من وجاهة وعقلانية الأفكار التي عرضت في هذا الطرح إلا أن الراصد لشأن تجربة التكامل في اتحاد المغرب العربي لا يمكن أن يحيل هذه المقترحات والإجراءات على المحرك الرئيس الذي يعطي إشارة الانطلاق والدفع الحقيقي باتجاه تنشيط العمل التكاملي المشترك وتفعيل اتحاد المغرب العربي والمرتبط رأسا بالإرادة السياسية الواعية بأهمية التكامل لشعوب المغرب العربي وبناء مغرب عربي كفاعل إقليمي يسعى لتحقيق مصالحه وتعظيم المنافع التي تعود على مواطني الاتحاد وكذلك مواجهة مختلف التحديات التي تفرزها كل من البيئة الدولية والإقليمية والمحلية، ذلك أن العملية التكاملية في أساسها هي عملية سياسية، حيث:

أنّ التكامل المغاربي ما تزال تنقصه الإرادة السياسية، حيث أنّ العنصر السياسي غائب عن هذا التكامل...كما أنّ الزعماء السياسيين الذين اتفقوا على تجسيد هذا الكيان(إتحاد المغرب العربي) تعاملوا مع الفكرة والمشروع دون مراجعة تحديات الواقع

[1] ديدي ولد السالك، "إتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، **المستقبل العربي**، مجلد:27، عدد: 312، فبراير 2005، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، ص:64-69.

السياسي آنذاك، والتي شكّلت عائقا أمام نجاحه، وفي الوقت ذاته لم يراهنوا بالإرادة السياسية اللازمة للاستجابة لتطلعات المغرب العربي التي تُوحّدها مقومات ثقافية واجتماعية مشتركة، ولذلك ذكرت بعض الدراسات أنّ العامل السياسي قوّضَ كل تقدّم نحو التعاون الثنائي أو الجهوي بين دول المغرب العربي، بالإضافة إلى بروز اتجاه واحد للعلاقات التجارية نحو قارة أوربا[1]

3-1-2-2- طرح الرئيس السابق المنصف المرزوقي:

تأسّس طرح الرئيس التونسي السابق المنصف المرزوقي على فكرة مُؤدّاها أنّ تفعيل تجمع اتحاد المغرب العربي يمرّ عبر مرحلة يتمّ فيها التجاوز على الخلاف السياسي بين دول الاتحاد وتحييد المسائل التي تشكّل في أساسها قضاياً تثير النزاع والخلاف، ومن أمثلتها مسألة الصحراء الغربيّة؛ أين يرى المرزوقي أنّ التناول للأممي للملف الصحراوي وسحبه من بين يدي الأطراف المتنازعة هو كفيل بالوصول إلى حل عادل ومقبول يرضي كل الأطراف ويعمل على سحب ورقة الصحراء الغربية كعامل يغذّي النزاع داخل بيئة اتحاد المغرب العربي ويتم استغلاله من قبل القوى الكبرى كمصدر متجدد يرهن الاستقرار السياسي في بلدان المغرب العربي بما يؤجّل إحياء الاتحاد ويحقق المصالح الغربية في المنطقة بما فيها تثبيت الوضع القائم على التجزئة وتكريس التبعية Dependency عقلاً وأداةً.

يُعوّل المرزوقي على التكامل كعملية سياسية بالأساس، ولذلك فإنّ تخطّي مأزق جمود اتحاد المغرب العربي وتطويره وتفعيله يكون بوضع القضايا الخلافية في سلة الانتظار والشروع في تنشيط Reactivation دبلوماسية القمّة من خلال الانجاز القائم على التئام مجلس رئاسة الاتحاد كخطوة أولى وقاطرة لتشجيع مجموع مؤسسات التكامل الأخرى؛

---

[1] خالد خميس السحاتي، نوال بالعيد سالم الفيتوري، "إتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر وفرص النهوض"، **مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية**، عدد:01، ليبيا، 2018، ص:14،15.
https://mbu.edu.ly/blog/blogs/magazine، تاريخ الفحص: 12أوت2021.

وكإجراء عملي لهذا الطرح، قام المرزوقي بصفته رئيسا للجمهورية التونسية(2011/12/13 – 2014/11/23) بزيارة كل من الجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، كما دعا رؤساء الدول المعنيّة إلى الاجتماع في تونس في أجل أقصاه أواخر العام 2012، "وبالتالي كان يُتوقّع أن يُسفر مؤتمر القمّة القادمة عن نتائج ملموسة تُفعّل اتحاد المغرب العربي وتُرسي آليّاته، وتعطي معنىً حقيقيّاً لهذا الكيان لينهض من جديد".

كسرت مبادرة الرئيس التونسي الأسبق المرزوقي بعض الجمود على مستوى العمل المشترك لاتحاد المغرب العربي –وذلك رغم استعصاء الوصول إلى عقد مؤتمر قمة رؤساء دول اتحاد المغرب العربي– حيث انعقدت الدورة الـ30 لمجلس وزراء الخارجية في اتحاد المغرب العربي خلال يومَي: 17–18 فبراير 2012 بالعاصمة المغربية الرّباط وذلك بمناسبة الذكرى الـ23 لتأسيس الاتحاد؛ أين جاءت نتائج الاجتماع في الآتي:

- ✓ تأكيد انعقاد اجتماع القمة بتونس في نهاية العام 2012.
- ✓ تنسيق وتوحيد جهود الاتحاد إزاء مجموعة الـ5+5 وعملية برشلونة.
- ✓ تأييد المبادرة العربية بشأن سورية.
- ✓ دعم القضية الفلسطينية.[1]

اتّسم المسعى التونسي مُمثلا في مبادرة المرزوقي بالخطوة العملية لبعث العمل المشترك لبلدان الاتحاد ولو في مستواه المتعلق بالاجتماعات الدورية للمؤسسات الاتحادية، والمرزوقي من خلال نضاله الحقوقي وتكوينه الأكاديمي يقدّم صورة لمدركات صانع قرار سياسي في المغرب العربي يمزج فيه بين الفكري والبراغماتي والاجتماعي إزاء تجمّع اتحاد المغرب العربي؛ ففي حين اعتبر السنة(2012) التي زار فيها دول المغرب العربي ودعا فيها إلى عقد اجتماع القمة لرؤساء دول الاتحاد، سَنَةَ المغرب العربي وأنه لا مستقبل

[1] المرجع نفسه، ص:16.

للمنطقة دون الوحدة، مضيفاً أنّ "هذا الفضاء المغاربي الذي سيكون إن شاء الله الحجرة الأولى للفضاء العربي: إتحاد الشعوب العربيّة المستقلة، الذي أومن به وأحلم به، لكن في الوقت الحاضر عندنا إمكانيّة لإحياء هذا المارد المغاربي النائم بسرعة"، فإنه لا يغفل أنّ" كلنا نعلم أن إحياء الاتحاد المغاربي يضيف 2% للناتج القومي لكل بلد" وأنّ "هذه السنة يجب على النظم السياسية أن تعطي للمغاربيين حق التنقل بالهوية دون جواز سفر، وحق الاستقرار في كل بلد مغاربي، وحق العمل وحق الاستثمار".[1] وطالما أنّ زمام أمر تفعيل وإعادة بعث اتحاد المغرب العربي كعملية وتجربة تكاملية مرتبط بإرادة سياسية حاسمة وواعية بحتمية الوحدة، يؤكّد المرزوقي أنّ "العامل السياسي يقف حجر عثرة في طريق الاندماج المغاربي ويلعب دورا سلبيا منذ أكثر من 30 عاما بمنع الاندماج المغاربي الضروري والطبيعي"[2]

3-2- اتحاد المغرب العربي: المآلات والمستقبل

3-2-1- مفهوم الدراسات المستقبلية:

اهتمّت الدراسات العاملة في حقل العلوم السياسية بمصير ومآلات الظواهر المدروسة، وشكّل التوقّع ومحاولة التنبّؤ بما ستؤول إليه الظواهر السياسية مدخلا للاستعداد لبحث السّبل الكفيلة بترشيد وعقلنة السياسات وبناء ومراجعة القرار السياسي بُغيةَ حل مشكلات الحاضر وتفادي أو التقليل من خسائر الحاضر-القادم، وقد تمّ الاعتناء بمراكز البحث والدراسات المستقبلية تبعا للمدركات السياسية الصحيحة للدول التي تسعى إلى التقليل من المخاطر واستيعاب الأزمات المجتمعية والسياسية والاقتصادية من خلال تشجيع البحث العلمي في مجال الاستشراف وتمويله، والظاهر أنن فيا فضائنا العربي والإسلامي، وفي دائرة

[1] https://n9.cl/ribfu، تاريخ الفحص: 2021/12/29.

[2] https://n9.cl/5p4ro ، تاريخ الفحص: 2021/12/29.

المغرب العربي أيضا لا نحظى إلا بقدر متواضع من الاهتمام بدراسات المستقبل والاستشراف وأنّ صانع القرار لا يزال يفتقد/يتجاهل أو يحمل إدراكات مشوّهة عن الدور الحضاري والاستراتيجي للبحث العلمي والبحث في هذا الحقل العلمي.

يشهد هذا الحقل العلمي مثله مثل العلوم الاجتماعية تنوعا مصطلحيا عند محاولة تلمّس أو مسك المسالك والمآلات المستقبلية للظواهر الاجتماعية، فنجد: Futurology, Futuribles, Prospective[1],.. وتشترك في أنها تتجه بالاهتمام البحثي إلى المستقبل وفق طرائق وتقنيات علمية، وفي دراسة للأستاذ وليد عبد الحي وبعد أن استعرض طائفة من التعريفات، استند إلى التعريف التالي للدراسات المستقبلية على أنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"، ويقدّم شرحا للتباين الحاصل بين الدراسات المستقبلية وبعض المفاهيم الأخرى؛ ففي حين أنّ الاستراتيجية تُحدّد أهدافها مسبقا ثم يتم بحث وتجهيز الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف إلا أنّ الدراسات المستقبلية تبحث الصيغ الاحتمالية للظاهرة المدروسة، وبينما يلجأ التّنبؤ إلى الحسم فيما يتعلق بمسار ظاهرة ما إلّا أنّ الدراسات المستقبلية لا تنحو هذا النحو، كما يميز عبد الحي بين ثلاثة أبعاد للمسارات المحتملة للظاهرة محل الدراسة بين ممكنة ومحتملة ومفضلة:

---

[1] يشير الأستاذ محمد سليم قلالة في دراسة إلى ذلك التباين الذي يكتنف تسمية الحقل العلمي الذي يتناول مستقبل الظواهر السياسية؛ ففي حين يندرج مصطلح علم المستقبل Futurology تحت مظلة المدرسة الأميركية، يُنسب للمدرسة الفرنسية وضعها لـِ Prospective أي الإستشراف، بالإضافة إلى المصطلح الذي وضعه الفرنسي B.De Jouvenel تحت اسم: Futuribles وهو مكون من دمج لفظَتَي: Futures أي مُستقبلات، وَ: Possibles، ويكون معنى المصطلح كاملا: المستقبلات الممكنة وذلك باعتبار أن مستقبل الانسان ومجتمعه مفتوح النهاية على كافة البدائل وعلى الجهد الانساني أن يتوجّه إلى اختيار أفضلها. يُنظَر: د.سليم قلالة، "أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد والعشرين"، **دراسات إنسانيّة**، في: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/130763، تاريخ الفحص: 2021/12/18.

1- الممكن:Possible: أحد الاحتمالات الذي يمكن أن تسلكه الظاهرة المدروسة + توفر مؤشرات كافية لتحققه.

2- المحتمل:Probable: أحد الاحتمالات الذي يمكن أن تسلكه الظاهرة المدروسة + عدم كفاية مؤشرات تحقيقه واقعيا.

3- المُفضّل:Preferable: وهو النابع من تفكيرنا الرغبوي Wishful Thinking في أن يكون مسلكا تسلكه الظاهرة + محدودية المؤشرات الموضوعية لتحققه.[1]

3-2-2- أهمية الدراسات المستقبلية:

تحوز الدراسات المستقبلية على اهتمام واسع ودعم جدّي في دوائر الأبحاث العالمية وذلك لما تُتِيحُه التطبيقات العملية لنتائج الحوث العاملة في مجال المستقبليات والاستشراف من تعظيم لمنافع الدولة وإضافة القوة وتحقيق المصلحة، وفيما يخص الدائرة الحضارية العربية الإسلامية يبدو أنّ نصيب هذا الاهتمام هو من حال ذلك النصيب الذي يلقاه الاهتمام بالبحث العلمي بشكل عام؛ في حين أنّ الصراع الحضاري الذي يسود العلاقات الدولية ويتبدّى أكثر فأكثر من خلال خطاب النهايات يضعنا أما مخاطر متعددة الأوجه(تربوية، سياسية، اقتصادية، أمنيّة، مجتمعية، ثقافية، حضارية،..) تؤكد صحة مقولة أنه إذا تخاذلت عن صناعة مستقبلك فسيصنعه لك الآخرون، وبذلك فاستشراف المستقبل يعمل على تأمين سلّة من المنافع:

❖ اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، ومن ثَمّ التهيُّؤ لمواجهاتها أو حتى لقطع الطريق عليها والحيلولة دون وقوعها، وبذلك تؤدي الدراسات المستقبلية وظائف الإنذار

[1] وليد سليم محمد عبد الحي، "الدراسات المستقبلية: النشأة والتطور والأهمية"، **مجلّة التسامح**، مجلد: 2003، عدد:03، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، 2003، ص: 68،69،70، في: https://n9.cl/igzyk، تاريخ الفحص: 2022/06/01.

المبكّر والاستعداد المبكّر للمستقبل والتأهّل للتحكّم فيه، أو على الأقل للمشاركة في صنعه.

- ❖ إعادة اكتشاف أنفسنا ومواردنا وطاقاتنا، وبخاصة ما هو كامن منها والذي يمكن أن يتحول بفضل العلم إلى موارد وطاقات فعليّة، وهذا بدوره يساعد على اكتشاف مسارات جديدة يمكن أن تحقق ما نصبو إليه من تنمية شاملة وسريعة ومتواصلة.
- ❖ بلورة الاختيارات الممكنة والمُتاحة وترشيد عملية المُفاضلة بينها لاختيار البديل الأفضل.[1]

3-2-3- مفهوم السيناريو Scenario:

درجت أدبيات البحوث السياسية على تناول المسارات المحتملة للظاهرة محل الدراسة باستعمال تقنية المشاهد المستقبلية Scenarios، حيث يُعرّف على أنّه: " فرع رئيسي من علم المستقبل، لوصف مختلف الأحداث المحتملة وتحليل نتائجها وسبل إدارتها، وهو قصص عن المستقبل يشمل الماضي والحاضر، وهو وصفٌ لمستقبل محتمل، وسلسلة من الافتراضات بصورة متناسقة لأحداث مقبلة أكثر من كونه توقعات محتملة لمستقبل فعلي"، فالسيناريو كتقنية من تقنيات الدراسة المستقبلية يضلع بمهمة تقديم صيغة احتمالية للكيفية التي ستكون عليها الظاهرة محل الدراسة ليضع الباحث في مواجهة مع معطيات الحاضر التي تتبني عليها الافتراضات العلمية للتطور الذي سيطرأ في المستقبل على الظاهرة في تفاعلاتها ضمن البيئات الحاضنة لمختلف المؤشرات والعناصر المساهمة في بناء مشاهد احتمالية، أي أنّه" بات من المُسلّم به عموما أنّ السيناريوهات لا تتوقّع، وإنما ترسم صوراً للأحداث الممكنة الحدوث في المستقبل وتستكشف النتائج المختلفة التي قد تظهر إذا ما

[1] د.إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، ص:08، في:
http://csfs.bue.edu.eg/files/Studies/future%20studies%202020.pdfK، تاريخ الفحص: 2022/06/02.

تغيرت الافتراضات الأساسية، والسيناريو الذي نصطلح عليه هنا ليس توقعا لما سيكون عليه المستقبل، وإنما وصفًا للكيفية التي سيقع بها هذا المستقبل"[1].

رغم تعدد وتنوع التقنيات الخاصة بحقل الاستشراف والدراسات المستقبلية مثل أسلوب دلفي Delphi method، وأسلوب البحث المستقبلي الإثنوغرافي Ethnographic، futures research وتقنية الدولاب،..، يجري بحثيّاً الاعتماد على تقنية السيناريوهات Scenarios كتقنية مرغوبة، "والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة، فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي، ولهذا فإنّ بعض المستقبليين يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعا من الوحدة المنهجية Methodological unity"[2]، وهو ما يعزز الطرح القائل أنّ السيناريو هو من بين تقنيات الدراسة المستقبلية الأوسع انتشارا واستخداما والأيسرُ من ناحية البناء وهندسة الكيفيات التي ستؤول إليها الظاهرة محل الدراسة.

3-2-4- أشكال السيناريو Scenario:

تعدّدت صيغ وأشكال السيناريو كتقنية مستقبلية Technique، بحسب زوايا المعالجة والنظر، حيث تزيد وتنقص تِبَعاً للتفصيلات التي يطرحها الباحثون في حقل الاستشراف وأيضا التفضيلات التي يقدمونها بشأن الكيفيات التي يسلكها مسار الظاهرة المدروسة، وبشكل عام تتجه البحوث والدراسات الأكاديمية عند طرق المشاهد المستقبلية لظاهرة ما إلى اعتماد ثلاثة سيناريوهات:

---

[1] محمد جمال جارحي سعداوي، **بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية**، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في الفنون التطبيقية، كلية الفنون التطبيقية، جامعة حلوان، مصر، 2016، ص:65،66، في: http://staff.du.edu.eg/upfilestaff/789/researches/3789_1466413258.pdf ، تاريخ الفحص: 2022/06/01.

[2] إبراهيم العيسوي، مرجع سابق، ص:20.

- السيناريو الاتجاهي أو الخطّي: وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة في المستقبل، مما يُحيلُ إلى استمرار نوعية ونسبة المتغيرات المتحكمة في الوضع الراهن للظاهرة، مما يمكن توصيفه بالسيناريو الذي يحافظ على الوضع القائم.
- السيناريو الإصلاحي: على خلاف السيناريو الخطي، فإن هذا السيناريو يركز على حدوث تغييرات واصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة محل الدراسة.
- السيناريو التّحوُّلي أو الراديكالي: يتمّ الاعتماد في هذا السيناريو على حدوث تحولات جذرية عميقة في البيئتين الداخلية والخارجية للظاهرة الدولية، وهي التحولات التي تُحدِثُ قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة.[1]

3-2-5- المشاهد المحتملة لمسار التكامل في اتحاد المغرب العربي:

يشهد اتحاد المغرب العربي الذي انبثق عن اتفاقية مراكش1989، حالة من الجمود المؤسساتي والاستعصاء التكامل لجملة من المعيقات التي تنبع من داخل بيئة الاتحاد و كذلك البيئة الدولية، وفيما تحيل العولمة إلى شكل من أشكال التوحيد السياسي والاقتصادي والثقافي وتنميط السلوك والذوق المجتمعي، فإنها تطرح من زاوية أخرى قضايا التكتل والاندماج نتيجة تشابك العلاقات الدولية كمسائل تتعدّى الخيارات إلى ضرورات تعمل على تزويد الدولة بالمنافع وتحيق المصلحة التي قد تعجز عن تحقيقها خارج أُطُر التجمعات التي تتشكّل لأغراض اقتصادية وأخرى أمنيّة،..،

وتأسيساً على واقع التكامل في اتحاد المغرب العربي، تبرز الأهمية إلى طرق مسألة المسارات المحتملة والكيفيات التي تأخذها هذه المسارات مستقبلاً بالاعتماد على المؤشرات

[1] فيروز مزياني، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، عدد:09، جوان 2016، ص:07، في:
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/86/3/2/7629، تاريخ الفحص: 2022/06/01.

وتوظيف المتغيرات والأدوات البحثية والتقنية للدراسات المستقبلية، وذلك كجزء من الطموح البحثي الأكاديمي لتجنب وتفادي ما يمكن أن يشوب مشروع التكامل وصناعة القرار في الاتحاد من تشوه في المدركات الخاصة بعقلنة وترشيد السياسات التكاملية والقطاعية فيما بين الأقطار المكونة لاتحاد المغرب العربي كمنظمة إقليمية تسعى إلى تحقيق التكامل والاندماج ومواجهة مختلف التحدّيات الأمنية والتنموية وبخاصة تلك التي تتعلق بالأمن المجتمعي والاستقرار السياسي لبدان وشعوب هذه الدائرة الحضارية من العالم.

عطفاً على التقديم النظري لتقنية المشاهد المستقبلية أو السيناريوهات Scenarios، عَمَدَ الباحث إلى طرح ثلاثة سيناريوهات لمستقبل التكامل في اتحاد المغرب العربي من خلال السيناريوهات الخطّيّ(الاتجاهي) والسيناريو الاصلاحي والسيناريو التَّحَوُّلي(الرّاديكالي)، وذلك بالمحاولة القائمة على استخدام ما تطرحه بيئَتا الاتحاد من مؤشرات ومتغيرات ضمن إطار تفاعلي Interaction framework، بهدف محاولة استشراف ما ستؤول إليه التجربة التكاملية لاتحاد المغرب العربي.

3-2-5-1- مشهد استمرار الوضع القائم على التجزئة(السيناريو الخطي):

يفترض هذا السيناريو استمرار حال التجزئة والتنافر فيما يخص العلاقات البينيّة لمجموع أقطار اتحاد المغرب العربي، وكذلك الانكفاء على الدولة القطرية وإعلاء قيمتها، حيث يعتقد الباحث أنّ مجموع النخب السياسية الحاكمة في بلدان الاتحاد قد تستجيب لحالة سيكوسياسية Psycho-political conditions، تكون قد انبَنَت على تأثير يقع تحت عتبة التنبيه، وهو يخص اعتياد حالة اللاتكامل نتيجة استمرار القصور الحاصل على مستوى الإدراك السياسي وتشوّه التصوّرات التي بناها قادة أقطار اتحاد المغرب العربي بشأن تمدّد و لانهاية الحالة الأزميّة لمشروع التكامل وتنامي وتشعّب الطابع النزاعي/الخلافي بشأن مشكلات الاتحاد في شكلها الثنائي وكذلك الجماعي وهو ما يصُبّ في تعزيز الانتماء القُطري على حساب الوحدوي و رُهاب التنازل عن بعض السيادة لمؤسسات التكامل، أي

تشوّه الثقة إزاء الانتقال من العمل المؤسساتي الوطني إلى مثيله فوق القومي فيما يعتبر تكامليّاً تنازلا عن بعض الصلاحيات لمؤسسات التكامل في حين يشكّل لدى قادة دول المغرب العربي مسلكاً تهديديا لما يتمّ تسويقه ضمن قالب المصلحة الوطنية National interest، الذي يغلّف في الحقيقة مصالح النخب السياسية الحاكمة وكذلك مصالح القوى الخارجية التي ترهن إراداتها السياسية عبر تأمين شرعية مجلوبة من خارج البيئة الوطنيّة تكون هذه النخب السياسية الحاكمة قد عجزت عن الحصول عليها ضمن أُطُرها الشرعيّة التي تحددها القوانين الوطنيّة.

ومن منظار كُلّاني عربي، يذكر الأستاذ محمد صبحي من المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان أنّ الدول العربية قد اتجهت إلى تقديم مشاريع تكامل متعددة لتحقيق مصالح مشتركة للدول الأعضاء ومن ضمنها اتحاد المغرب العربي الذي بقي مشروعا مجمدا نتيجة غَلَبة الخلاف الجزائري–المغربي ورغبة أغلب دُوَلِه بالتوجه المنفرد نحو أوربا مما أفضى إلى نتائج متواضعة أو دون المستوى الذي تفترضه العملية التكاملية مما يرهن مستقبل هذا الاتحاد ويُبقي على الوضع القائم على التجزئة وذلك اعتمادا على مُؤشِّرَيْ أنّ هذا التكامل – شأنه شأن الجامعة العربيّة– بُنِيَ على أساس إعلاء السيادة والمنع وليس العمل مما يجعله أقرب إلى المنتدى منه إلى خيار التكامل، بالإضافة إلى أنّ ما يدعم بقاء هذا السيناريو لمدة أطول هو الارتباط والارتهان للأجنبي على حساب التكامل داخل بيئة اتحاد المغرب العربي وهو ما يزيد من فُرَص التدخل الأجنبي لتعزيز مساحات اللاتكامل وتحقيق أكبر قدر من الانقسام العربي الذي يتطابق مع الحالة في تجربة اتحاد المغرب العربي.[1]

[1] أنس أكرم محمد صبحي، "مستقبل التكامل العربي: قراءة في مشروع الشام الجديد"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، مجلد:04، عدد:118، العراق، ديسمبر 2019، ص:10،09، في:
https://n9.cl/zcunl، تاريخ الفحص: 2022/06/01.

3-2-5-2- مشهد تفعيل وقيام اتحاد المغرب العربي(السيناريو الإصلاحي):

يتمّ توصيف هذا المشهد في حقل العلوم السياسية بالسيناريو التفاؤلي، ذلك أنّه على خلافاً للسيناريو السابق الخطي الذي يُقدّم رؤية تشاؤميّة لما ستكون عليه الظواهر في المستقبل، وهنا يمكن أن تشكّل بعض المؤشرات والمتغيرات مدخلا لطرح مشهد مستقبلي أكثر "إيجابية" أو سيناريو مرغوباً من زاوية الانتقال والتجاوز على الوضع القائم على التجزئة إلى حالة تستأنف تنشيط عمل مؤسسات التكامل ودفع عجلة المشاريع القطاعية المرتبطة باتفاقيات سابقة وتحيين ما هو قائم من سياسات وطنية لتتلاءم وتتوافق مع مرحلة التحول إلى العمل التكاملي المؤسساتي فوق الوطني، أين يمكن أن يتم ترقية التعاون الثنائي وصيغه الأخرى بين أقطار اتحاد المغرب العربي وفي قطاعاته المختلفة إلى مستويات يتم معها تنمية ورفع نسبة التجارة البينية والإقلال التدريجي من التوجه التجاري التفضيلي نحو الاتحاد الأوربي والتجمعات الأخرى من خارج اتحاد المغرب العربي لصالح التكامل الإقليمي لبلدان اتحاد المغرب العربي وتشجيع الاعتمادية داخل بيئة الاتحاد بتوفير الوسائل الموضوعية والتشريعات اللازمة والتسهيلات البيروقراطية من دولة لأخرى وإحياء مشاريع البنى التحتية التي تعمل على تعزيز ودعم وتطوير العمل التكاملي من تهيئة شبكات النقل البري والنقل السريع بالسكك الحديدية(TGV) وتخفيض تدريجي إلى حين إزالة كافة القيود على حركة تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال و..،

إنّ مسألة بناء سيناريو إصلاحي يقوم على انحسار كل ما من شأنه أن يمثل قيداً على تفعيل التكامل وإحياء تجربة اتحاد المغرب العربي يرتكز موضوعيا على مجموعة من

المتغيرات التي تدفع باتجاه إعلاء قيمة العمل التكاملي في مقابل انزياح المنظار القُطْري[1] للنخب السياسية الحاكمة، ذلك أنّ الإعاقة المزمنة للاتحاد تتصل وثيقا بالإدراكات الكامنة لدى قادة أقطاره إزاء فكر الوحدة والعوائد المنتظرة والمحققة من تكتيل طاقات ومُقدّرات بلاد المغرب العربي، وطالما أنّنا بصدد بناء سيناريو إصلاحي فإنّ الباحث يرى أنّ التحوّل إلى مشهد تفعيل وقيام الاتحاد يرتبط وثيقا بوصول نخب وطنيّة ذات ولاء وطني إلى الوحدات القرارية Decisional Units في بلدانهم بالتزامن مع انحسار موجة الارتهان للأجنبي نظيرَ تصاعد الوعي السياسي الوطني على مستويات محلّيّة ضمن وعاءات الجمعيات والمنظمات الشبابية والنوادي والمنتديات الثقافية ومنصات النشر الالكتروني التي أصبحت قنوات من الأهمية بمكان تتّسم بالسرعة والفعالية في بناء المواقف وتشكيل الرأي العام، ويعضد هذا الرأي صورة واقعية لبدايات انحسار وكنس المدّ الفرنكوفوني في أفريقيا نتيجة تراجع بعض دول غرب أفريقيا عن اللغة الفرنسية واعتماد لغاتها الوطنية وكذلك الاحتجاجات الشعبية المناوئة للوجود والهيمنة الفرنسية في بلدانهم أين يمثّل بوادر اتجاه أفريقي للتخلص تدريجيا من "عقدة فرانس أفريك، وتنامي الحركات الاحتجاجية المناهضة للوجود الفرنسي، والتي ظهرت منذ 2010، وهي حركة "يونامار" في السنغال (2011)، وتعني طفح الكيل أو كفاية، وحركة (فرنسا ارحلي) في بوركينافاسو (2017)، وحركة (فيليمبي) في الكونغو

[1] يشير مدير المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية إلى أنّ "غياب الإرادة السياسية واستحكام الاستبداد، وتَجَذُّر ثقافة(الدولة القُطريّة) بل (دولة الأسرة أو الطائفة أو الحزب الواحد) في كثير من دول العالم الاسلامي، وخصوصا العربي، كانت من أقوى الأسباب وراء ضعف التكتلات التي قامت حتى الآن في العالم الاسلامي وخصوصاً العربيّ، يُنظر: محمد محمود بن الصديق، "مستقبل التكتلات الإقليمية داخل منظمة التعاون الاسلامي: حالة اتحاد المغرب العربي"، **دراسات إنسانية**، مجلد:2014، عدد:03، المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، موريتانيا، 2014، ص: 89،90، في: https://n9.cl/x2c2m، تاريخ الفحص: 2022/06/03.

(2014)، وحركة (لينا) في تشاد. وترفع هذه الحركات شعارات تطالب بإنهاء الوصاية الفرنسية، مثل (تسقط فرنسا)، (برخان ارحلي)، (أوقفوا مجازر فرنسا في مالي)"[1].

3-2-5-3- مشهد تفكيك اتحاد المغرب العربي(السيناريو التَّحَوُّلِي):

ينتظم هذا السيناريو ضمن الطرح الراديكالي أو التحولي الذي يفضي إلى تغيير وتحول شامل في مسار التكامل في اتحاد المغرب العربي من زاوية أنه يقدّم رؤية تشاؤميّة للمسلك التكاملي في صورة التخلّي الكامل عن التوجّه الوحدوي وانحساره لصالح التجزئة والانقسام والانكفاء على الذات أو الانضواء تحت مظلة مشاريع تكامليّة أخرى، ويرتبط مشهد تفكيك الاتحاد بمجموعة من المؤشرات التي تنبع من بيئة داخل الاتحاد وأخرى من خارجه، ويلاحظ الباحث من خلال معالجته لمصادر إعطاب لتجربة اتحاد المغرب العربي أنّه قد ينشأ/يستمر مؤشر مركّب من تداخل البيئتين كعامل حاسم في الإجهاز على مشروع التكامل في اتحاد المغرب العربي وتفضيل فضاءات أخرى قد تكون متوسطية على الأغلب بحكم عوامل تاريخية، الجوار، التبادل التجاري،..

يقوم مؤشر قوي على أنّ استمرار التنافس المغربي/الجزائري واحتداد الطابع النزاعي في مقابل التعاون في العلاقات الثنائية على خلفية مسألة اختلاف وجهات النظر إزاء الوضع والحل الخاص بمسألة الصحراء الغربية هو ما يشكّل حاليا إعطاباً مستديما للتوجه التكاملي وإعادة بعث الاتحاد، ولذلك فإن مشهد التفكك يتغذّى من الحالة المغربية-الجزائرية والتي بدورها تتم ضمن إطار مساق دولي يرفع يافطة التكتل والتكامل لكنه يفضل ويعمل واقعيا على إعطاب أيّ مستقبل للتكامل في بلاد المغرب العربي من خلال تكريس وتوطين سياسة المحاور في اتحاد المغرب العربي، وبالنتيجة فإنّ التطور الحاصل على مسار العلاقات الجزائرية-المغربيّة وخصوصا مع دخول إسرائيل كطرف في معادلة اتحاد المغرب

[1] فتحي بولعراس، "الوجود العسكري الفرنسي في الساحل بين مشاعر العداء وعقدة (فرانس أفريك)"، **السياسة الدوليّة**، في: https://n9.cl/pfg2i، تاريخ الفحص: 2021/11/20.

العربي سيُعمّق من فجوة تباعد وجهات النظر للجارَين الجزائري والمغربي هو ما سيعمل على تسريع الوصول إلى سيناريو التفكيك والتخلّي عن أيّ طموح للتكامل ضمن إطار اتحاد المغرب العربي، بل احتواءه ضمن ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي الذي يستهدف رأسا إحلال إسرائيل كـ "دولة طبيعية" وتحييد الصراع لصالح تطبيع العلاقات مع دول المغرب العربي مما يؤدي إلى مزيد من التصدع في النظام الإقليمي للمغرب العربي وذلك في ظل رفض للتطبيع مع إسرائيل وخصوصا من جانب الجزائر، ويشرح الأستاذ وليد عبد الحي الحالة الصراعية للمغرب والجزائر من زاوية أنه يرى أنّ "توازن القوى النسبي بين الجزائر والمغرب هو ما يدفعهما للتنافس حول احتلال مكانة الدولة المركزية Core state التي تضطلع بدور تمثيل إقليم المغرب العربي في تفاعلاته مع العالم الخارجي وتحقق مصالح أكبر من خلال هذا الدور، ولذلك يرى الأستاذ عبد الحي أنه يتمّ توظيف مسألة الصحراء الغربيّة لتحسين موقع الطرفين المغربي والجزائري ضمن هذا التنافس القائم على تمثيل الدولة المركزية"[1].

ومن جانب آخر، يرى الباحث أنّ التجارب التكاملية المُزاحمة، أو كما تمّ الاصطلاح عليها في هذا البحث بـ: التكامل المُناظر، الذي يجسّده تجمع الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean المستند إلى خطاب ثقافي أوربي قديم يقوم على المركزية الأوربية، هذا التجاور التكاملي يتمّ تغليفه بأهداف تعاونية و"شراكة"، في حين أنّ السياسات الأوربية إزاء الضفة الجنوبية من حوض المتوسط تستهدف جعل ما يسمى "شراكة" غطاء لدور أمني لدول المغرب العربي، أي حراسة الواجهة الشمالية لحوض المتوسط وتأمينها من مخاطر الإرهاب والهجرة غير النظاميّة وغيرها من التهديدات، وَ سوقاً للاتحاد من أجل

[1] وليد عبد الحي، "العلاقات المغربيّة الجزائريّة: العُقدة الجيوستراتيجية"، **سياسات عربيّة**، عدد:06، يناير2014، ص: 32،40، في: https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue023/Documents/Siyassat23-2017_Issue.pdf، تاريخ الفحص: 2021/12/01.

المتوسط، تقبل دول المغرب العربي ضمن هذه السوق بإسرائيل كشريك اقتصادي "ووحدةً سياسية طبيعية"، مما يؤدي عملياً إلى تحييد فكرة التكامل في بلاد المغرب العربي وتكييف لعقل المغرب العربي مع معطيات واقع تكامل مُزاحم لاتحاد المغرب العربي، مما يتمّ معه "**ربط الاقتصاديات العربية بالاقتصاد الإسرائيلي في ظل موازين القوى الاقتصادية الحالية، يعني أنّ النتيجة ستكون في الغالب لصالح إسرائيل،...، إضافة إلى الدعم الذي تحصل عليه المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية من مؤسسات اقتصادية عالمية،...، مما يساعد في تكريس الموقع المتخلف للاقتصاديات العربية ضمن التقسيم الإقليمي للعمل، وإمكانية توزيع النشاطات الصناعية والخَدَميّة بين إسرائيل والدول العربيّة لصالح إسرائيل**"[1]، أين يتمّ تفكيك اتحاد المغرب العربي عقلاً وَواقعاً.

وعلى مسافة متساوية من السيناريو الثاني والأخير، تقوم رؤية أكثر تفاؤلا، وهي التي ترى بإمكانية اندماج اتحاد المغرب العربي ضمن مظلة الوحدة العربيّة أو الاندماج ضمن تجمع إسلامي، و " **ليس هناك ما يؤشر على قرب تحقيق هذا السيناريو في الوقت الراهن لأنّه لا توجد دول عربية متّحدة ولا عالم إسلامي متكامل، وبالتالي فإنّ هذا السيناريو يكون بعيد المدى، إلا أنّ مشروعيّة طرحه في ظلّ الأمل المتجدّد**"[2].

[1] علي أحمد نصر المدير، "مستقبل اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات الدولية"، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان، 2009، ص:127، في:
https://n9.cl/ctut5، تاريخ الفحص: 2022/06/03.

[2] محمود محمد بن الصديق، مرجع سابق، ص:99.

الخاتمة

الخاتمـــــة:

لم تكن فكرة الوحدة، والتكامل بالمفهوم الأكاديمي المعاصر وليدة حقبة النضال والمقاومة خلال الحملات الاستعماريّة التي تكالبت على الدائرة الحضارية من العالم والمعروفة بالغرب العربي، إذ تمتدّ أصولها في التاريخ السياسي للشعوب إلى ما قبل تأسيس الدّولة الوطنية، إلّا أنّ وحدة النضال ضد المحتلّ الأجنبي جمعت زعماء الحركات الوطنية ورجال الاتجاه الاستقلال لمنطقة المغرب العربي حول ضرورة تنسيق النضال وتطوير أدواته حسب خصوصية المرحلة وكذلك حسب تبدّل السياسات الاستعمارية المُنتهجة، وتساوقت فكرة وحدة هذا الفضاء الممتد من ليبيا إلى مرّاكش(المغرب) مرورا بتونس والجزائر مع بروز نخب السياسيين والصحافيين والحقوقيين والطّلبة والجمعيات، وغيرهم، التي عملت على تسويق فكرة وحدة المغرب العربي جنبا إلى جنب مع فكرة تحرير الأوطان، أين تمّ احتضانها منذ عشرينيّات القرن الماضي ضمن أُطُر الجامعة الإسلاميّة تارة وضمن بواكير أفواج المهاجرين في كل من إسطنبول وجنيف وبرلين وباريس والقاهرة ودمشق،..، ممّا أكسب هذه النخب المختلفة خبرة في تطوير وتكييف أساليب النضال والمقاومة التي ترافقت مع مظلة وحدة التصور والأفكار إزاء العمل على إيجاد صيغة للإنضواء تحت فضاء جامع مُتّصل جغرافيّاً وحاملٍ لوحدة الدّين واللّغة والتاريخ والمصير.

استمرّت فكرة وحدة المغرب العربي مع أحداث التاريخ السياسي العالمي، أين شهدت فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى إرهاصات ظهور وانتشار الفكر الوحدوي مع نشاط الحقوقي التونسي حمبة وحركات الشباب التونسي والجزائري والمغربي، ومع نضال أبناء المغرب العربي في الداخل والمهجر، ثمّ ألقى الطابع التنظيمي السياسي للحركات الوطنية بظلاله على مسار تطور الفكر الوحدوي للمغرب العربي، مع حركة الأمير خالد ثم جمعية نجم شمال أفريقيا والتي تحولت إلى حركة سياسية مع مصالي الحاج كإطار جامع لوحدة التصور والعمل السياسي والنضالي لأبناء المغرب العربي ودافعاً لبث الوعي الوحدوي

لأقطار المغرب العربي من خلال حركة صحفية نشطة شكّلت ذراعاً إعلاميّاً للفكر النضالي والاتجاه الوحدوي، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ثم أخذت فكرة توحيد المغرب العربي بعدا متقدّماً من التنظيم والعمل السياسي مع مكتب المغرب العربي بالقاهرة ولجنة تحرير المغرب العربي أين اجتمعت قوى المغرب العربي ممثّلة في زعماء الحركات الوطنية وأكّدت على الطابع الحضاري العربي الاسلامي للمغرب العربي وعلى حتمية خيار الوحدة لمجموع الأقطار المُكوّنة له؛ أين شكّل المكتب نواة الوحدة السياسية للمغرب العربي واللجنة ذراعها الميداني.

يُولِي الدارسون لقضايا الوحدة والتكامل في المغرب العربي أهميّة خاصة للمؤتمر الذي عُقد في1958 بطنجة، كَونهُ مَثّل تحولا في مسار تطور الفكر الوحدوي على مستوى المغرب العربي، من حيث أنه كان بمثابة إعلان مبادئ اتحاد المغرب العربي بما أسفر عنه من مؤسسات وتوصيات وقرارات مُلحقة بقرار توحيد المغرب العربي، إلا أنّ تطوات المواقف الحزبية والقيادية وخاصة بما تعلّق بمسألة الولاءات والمنظارات الوطنية التي تفوّقت على فكر الوحدة بالإضافة إلى تضارب وجهات النظر في مراحل معينة إزاء النهج التحرري وتعامله مع المحتلّ قد عملت على تواضع المشروع الوحدوي وتراجعه مع استقلال كافة أقطاره؛ أين يُعلّل الجابري رحمه الله ذلك بمُنتهى وعي النخب آنذاك والقائم على وحدة العمل لا على وحدة الهوية.

مع الانفراج الحاصل في العلاقات الدولية وانتهاج أقطار المغرب العربي لمسارات تنموية مختلفة على آثار الاستقطاب الذي خلفته الحرب الباردة، وبروز التجربة الأوربية كنموذج وحدوي تَوَّجَ مساراً تكامليّا تاريخيا، وبروز بيئة وفاق نسبي بين الوحدات السياسية للمغرب العربي، بادر قادة أقطار المغرب العربي الخمس(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريطانيا) إلى الاجتماع في مراكش وإنشاء اتحاد المغرب العربي على خلفية لقاء زالدة في 1988، أين أفرز هذا الاجتماع اتفاقية التأسيس لتجمّع إقليمي على غرار التجربة الأوربية،

وذلك بعد تجميد عمل اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي المُنشَأة في1965 مع احتداد الخلاف إزاء قضية الصحراء الغربيّة، وكمبادرة طموحة للتكامل، عمدت مؤسسات الاتحاد إلى إبرام حزمة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، إلاّ أنّ العمل التكاملي لم يرتَقِ إلى مستوى التجارب المشابهة نتيجة المعطى الداخلي الذي طغت عليه الخلافات الثنائية وغياب جو الثقة بسبب اختلاف الموقف من قضية الصحراء الغربيّة بالإضافة إلى المعطى الخارجي الذي يسعى إلى تعظيم وتأمين مصالحه بغض النظر عن ما يرفعه من شعار ويُسَوّقه من خطاب يدعم التكتّل ويُعلي من قيمة التكامل والاندماج وتحرير التجارة، انعكس كل ذلك على التجربة التكاملية الفتيّة لاتحاد المغرب العربي الذي تمّ تجميده رسميا العام 1994.

عمليّا، لم تحقق التجربة التكاملية لاتحاد المغرب العربي الإنتشار الدولي الذي يطرحه الوظيفية بجناحيها الأصلي والجديد، والذي من شأنه أن ينقل التعاون من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والفنية إلى مساقات سياسية بعد تحقيق كثافة الارتباط نتيجة النهج التعاوني مما يُفضي في النهاية إلى الطابع الاتحادي، وفيما يتمّ طرح هذا المفهوم على المستوى العالمي للتكامل، في ظل المنظار الأصلي، فإنّ معالجة تجربة اتحاد المغرب العربي وفق المنظار الوظيفي الجديد يُتيح صورة كاملة لوضع الجمود المؤسساتي والاستعصاء التكاملي من زاوية غياب إرادة سياسية حقيقية وفاعلة لمجموع النخب السياسية الحاكمة وجماعات الضغط والمقررون ضمن "مراكز القوة" في الأقطار المُكوّنة لاتحاد المغرب العربي بالإضافة إلى قصور/تشوه الإدراك السياسي إزاء مسألة نقل الولاءات من الهيكل المؤسساتي الوطني لكل قُطر لصالح مؤسسات التكامل فوق القوميّة هو ما يكبح الانتقال إلى الانتشار المُفضي إلى التكامل في قطاعات جديدة، أي أنّ عمليّة التعلّم Learning Process كمفهوم وظيفي هي غائبة عن إدراك النخب المختلفة في اتحاد المغرب العربي، من حيث أنّ هذه العملية تعمل على تقدير الموقف العقلاني من التكامل باحتساب

معدلات الربح والخسارة (كُلفة اللامغرب عربي) من لَدُن الأطراف التي تتشارك مسار التكامل على مستوى اتحاد المغرب العربي، كما أنّ تحقيق مفهوم التعميم Spill Over، لا يجد له مكانا ضمن تجربة التكامل في اتحاد المغرب العربي؛ ذلك أنّ التحول من الاقتصادي إلى السياسي عبر مسار التَّسَيُّس التدريجي Gradual Politcisation هو حلقة غائبة في العمل التكاملي الخاص بالتكتل الإقليمي لاتحاد المغرب العربي نتيجة غياب عوائد تعكس النجاح في البعد الاقتصادي بالنظر إلى مؤشر التجارة البينيّة كمثال عن عجز تجربة التكامل الإقليمي لاتحاد المغرب العربي في تحقيق الإنتشار المُفضي إلى التعميم.

إنّه ورغم المُقدّرات وعناصر الإمكان من موارد متنوعة وهامة بالإضافة إلى الاعتبارات الحضارية والتاريخية والدينية واللغوية والتي تُؤمّن موضوعيّاً Objectively الانطلاق في بناء التكامل من خلال تنمية التجارة البينيّة وانتهاج مسار تدريجي للعمل التكاملي نحو الاندماج بَدءً بحرية انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال واعتماد سياسة مشتركة في المجالات المختلفة كما جاءت بذلك اتفاقية التأسيس، إلّا أنّ هذه التجربة تعرضت للإعطاب في مراحلها المختلفة ممّا أصبح معه الباحثون والأكاديميون يميلون إلى استخدام الاستعصاء التكاملي كمصطلح دالّ على تباعد وانحسار الفكرة التكاملية لدى قطاعات واسعة من النُّخب المختلفة لشعوب المغرب العربي، وقد اعتمد الباحث نهجا خاصا في هذه الدراسة مُحاولةً منه لتجاوز الطروحات التقليدية التي تركز على إبراز ما هو متداول في النقاشات الرسمية وغير الرسمية منها فيما يخص المعيقات والأعطاب التي تعمل على تقييم التجربة التكاملية لاتحاد المغرب العربي من زاوية العناصر التي تنزع نحو تعداد المعوقات دون البحث أو الإشارة إلى مصادرها الفكريّة والعَقَديّة والحضاريّة التي تعتبر أرضية تُزوّدُ وتُمدّ هذه العناصر بأسباب الاستمرارية والاستدامة وتكرّس لتقديم صورة غير واضحة لجذور الإعطاب الذي يُحيل إلى تكوين منظار عامّ عن حالة الاستعصاء التي تميّز مشروع التكامل لاتحاد المغرب العربي.

انطلقت الدراسة من منصّة فكريّة مرتكزة على أنّ الصراع في العلاقات الدولية هو ذو طابع حضاري تُغلّفه ستائر اقتصادية وحقوقية وإعلاميّة،.، تُسوّق لفكر العولمة القائم على دعم وتعزيز مزيد من التكتّل والاندماج، وكذلك تشجيع مشاريع التكامل الجهويّة لتحقيق دولة الرفاه لشعوب عالم الجنوب الذي تنتظم داخله شعوب المغرب العربي، في حين أنّ سياقات الصراع الحضاري المستند إلى خطاب النهايات والمركزية الأوربيّة Eurocentrism كمورد فكري، تُفضي إلى تعطيل وإعطاب وفرملة أيّ توجّه وطني يجنَح نحو مقاومة الهيمنة أو تطلّع للانعتاق من التبعيّة Dependency أو انتهاج مسلك استقلالي في التنمية والإصلاح السياسي لا يَأْتَلِفُ مع التوحيد Unification الذي انبَنت عليه سياسات العولمة وعزّزته مؤسساتها(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي)، واستند الباحث إلى منظار مابعد كولونيالي Postcolonialist Trend في توصيفه للمصادر الفكرية التي تقف عائقا أمام تحقيق التكامل وتفعيل تجربة اتحاد المغرب العربي.

حاول الباحث تفكيك الخطاب الثقافي الأوربي من خلال امتطاء منظار مابعد كولونيالي يرتكز أصلاً على تفكيك الخطاب الاستعماري، حيث أنّ هذا الخطاب الثقافي المستند إلى مركزية أوربية معادية للكونيّة والتعددية الثقافية يكون قد عمل على توليد الفكرة المُتوسّطية Mediterranianism؛ التي انطلقت مع "قطار برشلونة 1995" أوفيما يتمّ وسمه أوربيّاً بـ عملية برشلونة Barcelona Process التي تمّ إحياؤها عمليّاً بإنشاء الاتحاد من أجل المتوسط Union for Mediterranean عقِب قمّة باريس2008، ذلك أنّ أزمة الطاقة العام 1973 وإفرازاتها كانت منطلقا للاستراتيجية الأوربية لِدَرْءِ وَ تعطيل أيّ محاولة لبناء موقف عربيّ مُوحّد إزاء السياسات الغربيّة أو محاولة انعتاقها من مظلّة الهيمنة والتأسيس لنهج وطني مقاوم داخل كلّ قطر عربيّ، فَكان الحوار الأوروعربيّ لبنةً في أُسّ المتوسطية والتكامل المُجاور وَ المُزاحِم.

يستخدم الخطاب الثقافي الأوربي حصائلَ ونتائج مراكز الفكر والأبحاث Think Tank في التسويق السياسي للتجارب التكاملية المُزاحِمة أو فيما اصطلح عليه الباحث بـ: التكامل المُناظِر Symmetrical Integration، هذه التجارب التي تتخذ من مُجاورة التجارب الأخرى(إتحاد المغرب العربي في هذه الدّراسة) مطيّةً لتحقيق أهداف سياسيّة تصبّ في عمليّة الإحلال الحضاري لفواعل إقليميّة وإضفاء الصفة الطّبيعيّة على سياساتها الإستعمارية (الاتحاد من أجل المتوسط/إسرائيل)، وكذلك إعادة إنتاج المنطق الرأسمالي للهيمنة وتوطين وتثبيت التبعيّة من خلال استحداث الإعطاب واستدامة العجز التكاملي للتجارب الإقليميّة(إتحاد المغرب العربي في هذه الدراسة)، ممّا يُتيح تحقيق وتأمين مصالح القوى الكبرى(الولايات المتحدة/الإتحاد الأوربي) عبرَ استراتيجية الحِوار التكاملي(الاتحاد من أجل المتوسط/إتحاد المغرب العربي)، أين خلُص الباحث إلى تناسب الفرضيّة المتعلقة ثقافيّاً وحضاريّاً بفكرة ترسيخ التابع وإعادة إنتاج الكولونيالية Colonialism لتأمين و"وضع اليد النّاعم" على منابع النفط والموارد الأخرى لتجمع اتحاد المغرب العربي عبر آليات مقبولة دوليّاً وغير مُكلِفة(إحتلال العراق العام 2003 كمثال عن وضع اليد غير النّاعم وَ المُكلِف أيضاً) تُجسّدها التجارب التكاملية المُجاورة كالاتحاد من أجل المتوسط (UfM) أو التكامل المُناظر Symmetrical Integration كما تطرحه هذه الدراسة.

على صعيد آخر، خَلُص الباحث إلى تناسب الفرضية الخاصة بأنّ توافر الوعي السياسي بأهمية التكامل والاندماج كضرورة ملحّة لا كخيار، يبقى قاصرا طالما أنّ الإرادات السياسية لبعض الوحدات السياسية المُكوّنة لاتحاد المغرب العربي هي مُرتهَنة للأجنبي أو المستعمر السابق، وهو مايمكن صياغته في شكل مُركّب "وكيل حضاري–مستعمر سابق" (Civilisational Agent-Prior Coloniser)؛ أين تضطلع بعض النخب السياسية الحاكمة وجماعات الضغط وفصائل من النُّخب الأكاديميّة والمثقّفة بِمَهمَّة الوكالة الحضارية عن

المستعمر السابق في أوطانها بالمغرب العربي بتأمين التسويق الفكري لمنظارت تُطيل أمدَ الهيمنة وتُرسّخ اتحاد المغرب العربي كتابع، وتعتبر هذه المنظارات(الحداثة، مابعد الحداثة/ Modernism ,Postmodernism) ذراعاً ثقافيّة للفكرة المتوسطية والتكامل المُناظر القائم على الإعطاب المستديم والإعاقة المُمنهجة لتجربة اتحاد المغرب العربي والحيلولة دون تفعيله وإحيائه.

إنّ استغراق الباحث في معالجة مصادر إعاقة اتحاد المغرب العربي ضمن النموذج المعرفي لـ:مابعد الكولونيالية Postcolonialism Paradigm، لا يجانِبُ ولا يُنافِي زاوية النظر التي تركّز على تفوّق المعيقات النابعة من داخل بيئة اتحاد المغرب العربي على تلك التي تتعلّق بتقديم العوامل الصادرة عن البيئة الدّوليّة في إطار الهيمنة وتكريس التبعية وتثبيت الوضع القائم على اللاتكامل والتجزئة، ذلك أنّه ومن خلال هذه الدراسة يمكن اختبار مدى صحة ومناسبة الفَرَض المتعلق بمدى مساهمة قصور أو تشوّه الإدراك السياسي Political Perception، في انتهاج النخب السياسية لسياسات لاعقلانية Irrational تفتقد الرشادة السياسية ضمن مسار العمل التكاملي، يتبدّى هذا الخلل الإدراكي في تفضيل التعامل التجاري البيني مع أطراف من خارج بيئة اتحاد المغرب العربي وبنِسَبٍ عالية على شاكلة مايعرف في القانون الدولي بـ"الدولة الأوْلَى بالرعاية" وذلك على حساب التجارة البينية لأقطار اتحاد المغرب العربي التي تبقى دون مستوى مثيلاتها من التجارب التكاملية(أقل من 5%).

ارتكزت معالجة الباحث في هذه الدراسة فيما يخص الجانب المتعلق سُبُل تفعيل وإعادة تنشيط اتحاد المغرب العربي والتجاوز على المعيقات التي تكبح الانطلاق نحو تجربة تكاملية ناجحة على تقديم وتحليل مجموعة مُنتقاة من الطروحات الرسمية وغير الرسميّة ومحاولة بناء رؤية موضوعيّة وعقلانية للكيفيات والأدوات والآليات التي تُسهم في إعادة تفعيل العمل التكاملي لتجربة اتحاد المغرب العربي، وقد توصّل الباحث من خلال مقارنة

الطروحات المُقترحة إلى تأكيد فرضية البحث الخاصة بأنّ ما يمنح عملية تفعيل الاتحاد الدفع اللازم والفعّال يرتبط بشكل عضوي ووظيفي بالإرادة السياسية الواعية Real Political Will للنخب السياسية Political Elites والوحدة القراريّة Decisional Unit في أوطان اتحاد المغرب العربي بشكل أساسي ذلك أن العملية التكاملية هي عملية سياسية يُراهَن فيها على تشبيك الإرادات السياسية الفعّالة لمجموع الأعضاء الذين ينتظمون داخل إطار التكتل الإقليمي، مُضافاً إليها المشاركة الفاعلة لمختلف الهيئات والمنظمات والجمعيات والنوادي والنّخب الإعلاميّة والأكاديميّة والمجتمعية والتي تحتضن مشروع التكامل على مستويات محليّة وقد تشكّل محرّكات حقيقيّة تعمل على تحفيز وتشجيع صانع القرار على التقدّم في مسار التكامل والاندماج.

يفتح الباحث نافذة على مستقبل اتحاد المغرب العربي باستخدام أحد تقنيات الدراسات المستقبلية من خلال المشاهد المحتملة، أين يتمّ تقديم ثلاث نماذج من السيناريوهات Scenarios، الإتجاهي أو الخطّي؛ أين يتمّ الإبقاء على الوضع القائم وهو حالة اللاتكامل والجمود الذي يكتنف اتحاد المغرب العربي، السيناريو الإصلاحي الذي يفترض قيام وإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي أين طرح الباحث رؤيته بخصوص وصول نخب ذات ولاء وطني إلى الوحدات القرارية في بلدان المغرب العربي، تؤمن بوحدة المغرب العربي وتُدرك إدراكاً واعياً أهمية التكامل بالنسبة لشعوبه وتحقيق دولة الرفاه، في حين يعالج السيناريو الأخير مسألة تفكيك اتحاد المغرب العربي وانحسار المشروع التكاملي لصالح الاندماج في تجمعات إقليمية مجاورة طالما أنّ أقطار هذا الاتحاد تنزع نحو تفضيل التعامل التجاري مع البيئة الخارجية للاتحاد على بيئته الداخلية يعضُده في هذا المسلك نخب متنوعة تعتقد بحتميّة الإلحاق الحضاري للمغرب العربي بالمستعمر السابق وتتسلّح بمنظارات فكرية حداثيّة

تعتقد بنجاح النموذج التنموي الشامل في غير الرافد الحضاري العربي الإسلامي لدائرة المغرب العربي.

التوصيات:

– التأكيد على الدور الحاسم للإرادة السياسية لقادة أقطار المغرب العربي في انطلاق العمل التكاملي وإحياء تجربة اتحاد المغرب العربي، وتفعيل العمل المؤسساتي لمجموع الأجهزة الاتحادية بدءً بمجلس رئاسة الاتحاد، الذي يضطلع بدور طليعي وحاسم في تنشيط وإقلاع كافة مؤسسات التكامل.

– تصحيح المُدركات السياسية حول مسألة الانتقال من الوطني إلى الإقليمي، أي التنازل عن بعض السيادة لصالح مؤسسات فوق وطنية و الإعلاء من قيمة الولاء الإقليمي، بما يسمح لمؤسسات الاتحاد وأجهزته من تحقيق خطوات أكثر عملية و أكثر فاعلية على صعيد تحقيق مستويات مُثلى من الإنتشار والتعميم قطاعيّاً.

– عقلنة وترشيد الخطط الإنمائية والمشاريع الاقتصادية بشأن التبادل التجاري الدولي، الذي يستأثر بالسّهم الأوفر من مجموع المبادلات التجارية للوحدات السياسية المكوّنة لاتحاد المغرب العربي على حساب داخل بيئة داخل الاتحاد، بما يُسهم في ترقية التبادل البيني ويشجع اقتصادات اتحاد المغرب العربي على الاستفادة من الإمكان الاقتصادي المتوفر في سبيل معالجة العجز الاقتصادي الوطني وتحقيق مستويات متقدمة من التكامل الاقتصادي لمجموع المغرب العربي.

– الإشراك الفاعل والمُمَنهج لمختلف تشكيلات مجتمعات المغرب العربي من جمعيات ومنظمات ونوادٍ و..، في التأسيس لحركية من التبادل الثقافي والجمعوي بما يعزز الصلات المجتمعية، ويفتح آفاقاً للخواص للاستثمار في القطاعات المُنتجة وتشجيع حركة الأشخاص والرساميل، وهو ما يصبّ في تقدّم مسار التكامل على مستويات أفقيّة و يُراكِم من رصيد

التجربة التكاملية، ويعمل على الإقلال من مخاطر التصورات غير الإيجابية إزاء مسألة التكامل في اتحاد المغرب العربي.

– تنسيق السياسات التعليمية لدول اتحاد المغرب العربي بما يعزّز التكامل التربوي والتعليمي ويوطّد الأمن المجتمعي للمغرب العربي ويحُدّ من التهديدات التي قد تعمل على تثبيط مسيرة اتحاد المغرب العربي، وبما يُسهم أيضا في إعلاء قيم التكامل الإقليمي عبر التنشئة الاجتماعية المسوّقة عبر المناهج التعليمية التكاملية.

– بناء سياسيات إعلامية مشتركة تُسهم في دعم وتعزيز فكر التكامل و التسويق إعلاميّاً للمُنجز التكاملي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والتعليمية، من خلال البرامج التلفزيونية المشتركة والبرامج الوثائقية والحوارية وحتى تلك الموجهة لطفل وتلميذ وطالب المغرب العربي.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــــع:

القواميس والمعاجم:

1. ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، مج:02، دار المعارف، القاهرة، د.ت.ن.
2. إيفانز غراهام، نويتهام جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
3. فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

الكتـب:

1. الإبراهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
2. أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ، ط4، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.
3. ابن خلدون عبد الرحمن، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ج6، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1971.
4. أرسلان شكيب، لماذا تأخّر المسلمون ولماذا تقدّم غيرهم؟، تحقيق: محمد بوزواوي، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
5. البار أمين، بسكري منير، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، مكتبة الوفاء، الاسكندرية، 2014.
6. براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية: 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2001.
7. براون كريس، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي 2004.
8. بلقاسم محمّد، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، ج2، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
9. بلقاسم محمّد، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، ج1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
10. بلقرع رشيد، حراك العقول: مقدمة لعصر ما بعد العولمة، دار الأمة، الجزائر، 2022.

11. بن خليف عبد الوهاب، اتحاد المغرب العربي بين حسابات السّاسة وطموحات الشارع، دار طليطلة، الجزائر، 2010.
12. بن عبود أمحمد، مكتب المغرب العربي في القاهرة، مطابع منشورات عكاظ، الرباط، 1992.
13. بن نبي مالك، مشكلة الثقافة، تر: عبد الصبور شاهين، ط:04، دار الفكر، دمشق، 1984.
14. بوستي توفيق، أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الأوربي، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2021.
15. بوشيه ستيفن، رويّو مارتين، مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار، تر: د.ماجد كنج، دار الفارابي، لبنان، 2009.
16. بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
17. بوقارة حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، دار هومة، الجزائر، 2010.
18. بوقارة حسين، ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية، لمسة، الجزائر، 2017.
19. البهلوان علي، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2018.
20. بيليس جون، سميث ستيف ، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
21. الجابري محمد عابد، وآخرون، وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987.
22. جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
23. جي،إم. بلاوت، الانتشار الجغرافي وتاريخ المركزية الأوربية، تر: هبة الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.
24. جي،إم.بلاوت، نموذج المستعمر للعالم2: ثمانية من مؤرخي المركزية الأوربية، تر: هبة الشايب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.
25. حرب علي، أوهام النخبة أو نقد المثقّف، ط3، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2004.
26. دان تيم وآخرون، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، بيروت، 2016.

27. داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر: الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014.
28. داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2004.
29. رياض عمر، مراسلات الأمير شكيب أرسلان مع مؤرخ تطوان محمد داود، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2015.
30. شرفي عاشور، معلمة الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.
31. الشيخ ليث العتابي، جدليّة الإيديولوجي والمعرفي، مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة، د.م.ن، 2016.
32. صالح صالحي، اتحاد المغرب العربي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحكيم وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، دار الهدى، الجزائر، 2005.
33. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
34. طارق الفاطمي، "التعليم في عهد الاستعمار وأثره في صناعة النخب: المغرب أنموذجا"، نحن وأزمنة الاستعمار، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2016.
35. عبد الفتاح) مراد، موسوعة العولمة والأَقلَمة، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، د.ت.ن.
36. العايب معمر، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية تقييمية، دار الحكمة، الجزائر، 2009.
37. العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 1993.
38. عوض محسن، "محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي"، الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
39. غلّاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3،: دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.
40. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مؤسسة علال الفاسي، المغرب، 2003.
41. الفيلالي مصطفى وآخرون، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1986.

42. الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1989.
43. كامل حسن عمر، عطا الله سليمان، الجغرافيا السياسية الجديدة للعالم العربي، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2008.
44. المحجوبي علي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين،: منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986.
45. المحجوبي علي، جذور الحركة الوطنية التونسية، تعريب: عبد الحميد الشامي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 1999.
46. محي الدين عميمور، المغرب العربي: الأمل الضائع، موفم للنشر، 2017.
47. المدني محمد نمر، عقدة الأندلس وأسلمة أوربا - إشكالية الإسلام في أوربا-، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2016.
48. مركز زايد للتنسيق والمتابعة، إتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية والجغرافية، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
49. مقلد إسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1979.
50. الناصري بثينة، إحتلال العقل، دار الكتب المصرية، مصر، 2017.
51. وليد محمود خالد، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013.

المقالات:

1. إبراهيم قلواز، "الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد: 06، جوان 2015.
2. الدقي نور الدين، "الآباء المؤسسون للحركة الوطنية"، الفكر الجديد، العدد الرابع، تونس، 2015.
3. بالة عمار، "المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي –الأمريكي"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مج 3، ع1، 2016.

4. بشارة خضر، "أوربا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمّة باريس (1995-2008)"، المستقبل العربي، المجلد:32، العدد:372، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
5. بوجمعة أكرم، "الأمير عبد الكريم الخطابي وظروف تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي"، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد:05، الجزائر، 2017.
6. حسن أحمد ألاء، عبد الباسط مصطفى مجيد الرفاعي، "دراسة عن بلاد المغرب العربي الاسلامي في أقسامه وتسميته وفئات سكانه عند المؤرخين والباحثين والمحدثين حتى نهاية القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي"، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد الثالث، عدد: 03، السنة الثالثة، شباط 2012.
7. خشيم مصطفى عبد الله، "الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة وتزايد التحديات"، المستقبل العربي، العدد:397، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.
8. رخيلة عامر، "الثورة الجزائرية والمغرب العربي"، مجلة المصادر، العدد:01، الجزائر، 1999.
9. السحاتي خالد خميس، نوال بالعيد سالم الفيتوري، "إتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر وفرص النهوض"، مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية، عدد:01، ليبيا، 2018.
10. شرابي عبد العزيز، "إتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مج5، ع5، الجزائر، 2016.
11. شقرون جيلالي، "الشراكة الأمريكية الشمال-أفريقية"، قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، المجلد:06، العدد:02، الجزائر.
12. صبحي أنس أكرم محمد، "مستقبل التكامل العربي: قراءة في مشروع الشام الجديد"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، مجلد:04، عدد:118، العراق، ديسمبر2019.
13. طويل نسيمة، "نظريات التكامل الدولي: دراسة حالة للخبرة التكاملية المغاربية"، دراسات استراتيجية، ع 16، الجزائر.
14. عبد الحي وليد، "العلاقات المغربيّة الجزائريّة: العُقدة الجيوستراتيجية"، سياسات عربيّة، عدد:06، قطر، يناير2014.
15. عبد الهادي مهدي، "ندوة دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الشارقة:23-24 نوفمبر2005.

16. العبيدي سعد عبد خليفة، "حركات التحرر المغربي والجامعة العربية"، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد 19، الجزء السادس، مصر، 2018.
17. عتيق مديحة، "ما بعد الكولونيالية: مفهومها، أعلامها، أطروحاتها"، مجلة دراسات وأبحاث، مج7، ع: 18، الجزائر، 2015.
18. عواريب لخضر، "جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين بفرنسا وعلاقتها بالتيار الاستقلالي في الجزائر1927-1955"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد:24، الجزائر، 2016.
19. قلالة محمد سليم، "أهمية الدراسات المستقبلية في القرن الواحد والعشرين"، دراسات إنسانيّة، مج1، ع:01، الجزائر، 2001.
20. قلواز ابراهيم، "الاتحاد المغاربي: مقومات التكامل ومعوقات التفعيل"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد السادس، الجزائر، جوان 2015.
21. كرليل عبد القادر، "دور جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا في ترسيخ فكرة الوحدة بين بلدان المغرب العربي"، دفاتر البحوث العلميّة، العدد:09، الجزائر.
22. مازن خليل غرايبة، "نظريات التكامل الدولي: دراسة تحليلية"، مؤتة للبحوث والدراسات، ع 03، مج 6، الأردن، 1991.
23. محمد محمود بن الصديق، "مستقبل التكتلات الإقليمية داخل منظمة التعاون الاسلامي: حالة اتحاد المغرب العربي"، دراسات إنسانية، مجلد:2014، عدد:03، المركز الموريتاني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، موريتانيا، 2014.
24. مزياني فيروز، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المنهجية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد:09، الجزائر، جوان 2016.
25. مصطفى محمد سمير، "الهجرة غير الشرعيّة: الموت من أجل الحياة"، مجلة بحوث اقتصادية عربيّة، عدد:48-49، الجمعية العربيّة للبحوث الاقتصادية، القاهرة، خريف 2009-شتاء2010.
26. مقلاتي عبد الله، "الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغاربي(أفريل1958)"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد:18، الجزائر.
27. مهري عبد الحميد، "أحداث مهّدت للفاتح نوفمبر1954"، مجلّة الأصالة، العدد:22، الجزائر، 1974.

28. مياد رشيد، "جمعية طلبة شمال إفريقيا والقضايا السياسية المغاربية"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد:02، الجزائر، 2013.
29. ناجي محمد عبد الله، عبد الخالق شامل محمد، "الشراكة الأورومتوسطية: أنموذجاً لعلاقات غير متكافئة" في: مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد34، السودان، ديسمبر 2013،
30. هاني الشميطلي، "أوربا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد:19، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2008.
31. ولد السالك ديدي، "اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل"، المستقبل العربي، مجلد:27، عدد: 312، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، فبراير 2005.
32. وليد سليم محمد عبد الحي، "الدراسات المستقبلية: النشأة والتطور والأهمية"، مجلّة التسامح، مجلد: 2003، عدد:03، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، 2003.

الأطروحات والمذكرات الجامعية:

1. بخوش صبيحة، المغرب العربي: بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2008.
2. بلقاسمي رقية، التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.
3. بوروبي عبد اللطيف، تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008.
4. بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2009.
5. جارحي سعداوي محمد جمال، بناء السيناريو في ضوء الدراسات المستقبلية، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في الفنون التطبيقية، كلية الفنون التطبيقية، جامعة حلوان، مصر، 2016.

6. حكيمي توفيق، الصعود الصيني: دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008/2007.
7. حمزاوي جويدة، المغرب العربي: بين الرّهان الأمني المتوسّطي وإشكاليّة التوازن الإقليمي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018/2017.
8. حميداني سليم، الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية
النزاع اليمني نموذجا1962-1970، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2016.
9. ركح عميروش، السياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي: مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر2001 إلى غاية2011"، أطروحة دكتوراه، دراسة غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2016.
10. الساعدي فتحي معيوف حسين، الضوابط الجغرافية ودورها التنظيمي الاقليمي في تطور العلاقة بين دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (1989-2009)، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
11. عديلة محمد طاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014.
12. العمري مومن، شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2008-2010.
13. كروي كريمة، تفعيل التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي: دراسة في الآليّة الاقتصاديّة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020/2019.
14. المدير علي أحمد نصر، مستقبل اتحاد المغرب العربي في ظل المتغيرات الدولية، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، السودان، 2009.

15. منايفي فريال، إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية مع التركيز على فترة الحراك العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2019/2018.

16. نموشي نسرين، تأثير السياسات الاوربية في منطقة المغرب العربي على مشروع التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

الملتقيات:

1. رشيد بلقرع، ورقة بحثية موسومة بـ: "الإدراك السياسي للمقرر في المغرب العربي: إستشراف العقل النخبوي السياسي" مقدمة إلى اليوم الدراسي حول: النخب في المغرب العربي: الطبيعة والدور، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2018.

التقارير:

1. التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان، ع: 04، 22 ديسمبر 2010.
2. التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019،

https://www.imf.org/ar/Publications/AREB، تاريخ الفحص:2020/05/17.

المواقع الإلكترونية:

1. الاتحاد الأوربي: عملية برشلونة وسياسة الجوار الجديدة، تاريخ الفحص 2020/05/08.

https://carnegieendowment.org/sada/?fa=21674&lang=ar

2. الاتحاد من أجل المتوسط، الفحص، تاريخ الفحص: 2020/05/12.

https://ufmsecretariat.org/ar

3. اتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي، تاريخ الفحص: 2020/05/15.

https://maghrebarabe.org

4. أشكال الشراكة بين أوروبا وحوض المتوسط منذ منتصف القرن العشرين، تاريخ الفحص: 2018/05/09.

http://www.medmem.eu/ar/folder/43

5. بن جديد سلوى، "التحولات الكبرى في المتوسط خلال العشرية الاخيرة ورهاناتها على أمن المنطقة المغاربية"، تاريخ الفحص: 2020/05/30.

https://search-emarefa-net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-875649

6. بوروبي عبد اللطيف، "العلاقات الاوربية المغاربية بعد عام 2001"، تاريخ الفحص: 2020/06/02.
https://search-emarefa-net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-413097
7. بولعراس فتحي، "الوجود العسكري الفرنسي في الساحل بين مشاعر العداء وعقدة (فرانس أفريك)"، السياسة الدوليّة، https://n9.cl/pfg2i، تاريخ الفحص: 2021/11/20.
8. توق محي الدين، "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوربي"، تاريخ الفحص: 2020/05/08.
https://search-emarefa-net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM9782
9. الجمال أحمد مختار، "الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله"، تاريخ الفحص: 2020/05/08.
https://mokhtarelgammal.typepad.com/articles
10. الحداثة والدين: رؤية نقدية للمنظور الغربي، تاريخ الفحص:2021/02/11.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64612
11. حماد عبد العظيم، قاطرة الاتحاد المتوسطي، تاريخ الفحص:2020/05/11.
https://www.masress.com/egynews/45410
12. حمداوي جميل ، "نظرية ما بعد الاستعمار"، تاريخ الفحص27/01/2020 .
www.alukah.net/publication competition/0/39097/
13. دول الاتحاد من أجل المتوسط بعد عام على التأسيس، الفحص: 2020/05/12:
https://www.dw.com/ar 4471628
14. رشيد بلقرع، الاستعمار الطائفي: نحو عوالِم دينيّة؟، تاريخ الفحص: 10.01.2022.
https://www.djelfainfo.dz/ar/mobile/news/international/10080.html
15. رشيد بلقرع، وصفة صليبية لصحوة عربيّة؟! في:
www.chihab.net
16. الساكت محمد عبد الوهاب، "منظمة الاتحاد من أجل المتوسط وآثارها على مستقبل جامعة الدول العربية"، تاريخ الفحص: 2020/06/01.
http://search.mandumah.com/Record/361176

16. سلوى بن جديد، التحولات الكبرى في المتوسط خلال العشرية الأخيرة ورهاناتها على أمن المنطقة المغاربية، تاريخ الفحص: 2020/05/30.

https://search-emarefa- net.www.sndl1.arn.dz/ar/viewer/BIM-875649

17. السيد ياسين، "الإدراك السياسي والمصالح المتغيّرة"، تاريخ الفحص:18.11.2021.

https://elaph.com/Web/NewsPapers/2007/8/254197.html

18. صندوق النقد الدولي، الإندماج الإقتصادي في المغرب العربي: مصدر للنمو لم يُستغلّ بعد، إعداد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي بقيادة ألكسي كيرييف، مع بواز ناندوا، لورين أوكامبوس، باباكار سار، رمزي الأمين، ألان غريغوري أوكلير، يوفي كاي، جون فرانسوا دوفان، 2018، ص: 3، 4، 11، 19، 30. تاريخ الفحص: 2020/11/17.

https://www.imf.org/ar/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers،

19. عبد العزيز شرابي، "إتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية" في: تاريخ الفحص: 2020/05/29. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2843

20. العيسوي إبراهيم، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، تاريخ الفحص: 2020/05/18.

https://ufmsecretariat.org/ar/25bcnprocess

21. اللاوندي سعيد، الأورومتوسطية: من مأزق برشلونة إلى انتحار المتوسط، كتاب على الأنترنت، ص:97، تاريخ الفحص: 2020/05/12.

https://books.google.dz/books?id

22. مجموعة البنك الدولي، "تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا"، في: تقرير أحدث المستجدات الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكتوبر 2020، تاريخ الفحص: 2022/03/18.

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34516/211639AR.pdf

23. محافظة علي، "الشراكة الأوروبية – المتوسطية تفكيك للنظام الإقليمي العربي"، تاريخ الفحص: 2020/05/31.

https://search.emarefa.net/detail/BIM-396034.2020/06/02

24. محمد بن عبد الوهاب الساكت، "منظمة الاتحاد من أجل المتوسط وآثارها على الجامعة العربية"، تاريخ الفحص: 2020/06/03.

http://search.mandumah.com/Record/361176

25. مقتطف من ندوة حول: " تجديد الخطاب الديني"، حضرها الباحث في جامعة الجزائر2 ببوزريعة العام 2020.

26. الموقع الرسمي لاتحاد المغرب العربي: الفحص: 2020/05/15.

تاريخ الفحص: https://maghrebarabe.org/2021/11/28

27. https://www.aljazeera.net/2004/10/03/

28. تاريخ الفحص: https://n9.cl/ribfu.2021/12/29

29. تاريخ الفحص: https://n9.cl/5p4ro.2021/12/29

30. تاريخ الفحص: https://ar.wikipedia.org/wiki.2021/02/11

31. https://twasul.info/1352770/

32. http://www.damanhour.edu.eg

33. https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2019/3/15

الجرائد:

1. رشيد بلقرع، "خطابٌ للتهدئة"، جريدة الحوار، عدد: الأحد 02جوان2019، الجزائر، ص:24.
2. رشيد بلقرع، "مأزق العقل المغاربي"، جريدة الحوار، عدد: الإثنين 26 نوفمبر2018، الجزائر، ص:24.

المراجع باللغة الأجنبية:

Books :

1- Amos J.Peaslee, International governmental organizations (Constitutional documents), 3rd Edition, Martinus Nijhoff, The Hague, Netherlands, 1974.
2- Andrea Ranelletti, Enhancing regional governance and multilateral cooperation in Maghreb, Edizioni Nuova Cultura, Roma, 2018.

Periodicals :

1- Silvia Rodríguez Maeso and Marta Araújo, "Eurocentrism, political struggles and the entrenched Will-to-Ignorance: An introduction", in: Eurocentrism, Racism and knowledge: Debate on History and Power in Europe and the Americas, Available from: https://www.researchgate.net/publication/272814301_Eurocentrism_Racism_and_Knowledge_Debates_on_History_and_Power_in_Europe_and_the_Americas retrieved:08/03/2020.

2. "The Barcelona Process or Euro-Mediterranean Partnership" available from: https://www.barcelona.com/barcelona_news/the_barcelona_process_or_euro_mediterranean_partnership, retrieved : 08/05/2020.

3. "Nicolas Sarkozy's New (Club Med)", available from: https://www.spiegel.de/international/europe/union-for-the-mediterranean-nicolas-sarkozy-s-new-club-med-a-565667.html **,** retrieved:13/05/2020.

4. Stuart E Eizenstat, « US Foreign Policy towards the Maghreb : The Need for a New Beginning », available from: available from : https://www.iemed.org/publication/us-foreign-policy-towards-the-maghreb-the-need-for-a-new-beginning/, retrieved: 22.05.2022.

5. Jim.Sidanius and Bo.Ekehammar**,**" Political perception and political preference An exploratory study of Swedish political parties", in: **Scandinavian Journal of Psychology · May 2008**, available from: https://www.researchgate.net/publication/322079195_Perceptions_of_political_leaders, retrieved: 18.11. 2021.

6. Dr.Houman Sadri and Dr.Madelyn Flammia, "Democracy, Political Perceptions, and New Media" **SYSTEMICS, CYBERNETICS AND INFORMATICS**, VOLUME 12 - NUMBER 3 - YEAR 2014, available from: https://www.semanticscholar.org/paper/Democracy-%2C-Political-Perceptions-%2C-and-New-Media-Sadri/5d076343f3a86b8039665332de12f47a726f62ca retrieved: 25.12.2021.
7. UFM Roadmap for Action, available from: https://ufmsecretariat.org/ar/ retrieved: 18/5/2020.
8. Paul-Henri Spaak, available from: https://www.britannica.com/biography/Paul-Henri-Spaak, retrieved: 11/05/2020.
9. Josep Maria Jordán, "The Euro-Mediterranean Partnership and the Challenge of Development", p:158-159,available from: https://www.annalindhfoundation.org/ar , retrieved :09/05/2020.
10. http://arabency.com.sy/ency/details/551/3 , retrieved: 25/12/2021.
11. Fakia CHEBOUB, "what is post (-) colonialism? Problems with the definitions", Humaines sciences, n°43, Juin2015- TomeA, p: 40, On:26/02/2020, available from: https://ec.europa.eu/home-affairs/networks/european-migration-network-emn/emn-publications/annual-reports-migration-and-asylum_en retrieved:01/12/2020.
12. "poutine-aujourdhui-plusieurs-cartes-manche-diviser-europe", available from: https://www.20minutes.fr/monde/1553911-20150303-, retrieved: 05/06/2020.
13. Claire Brunel, « Maghreb Regional Integration », available from: https://www.piie.com/publications/chapters_preview/4266/03iie4266.pdf, retrieved:17/01/2018.

الملاحق

الملاحــق:

ملحق رقم:01 معاهدة سيفر Treaty of Sèvres

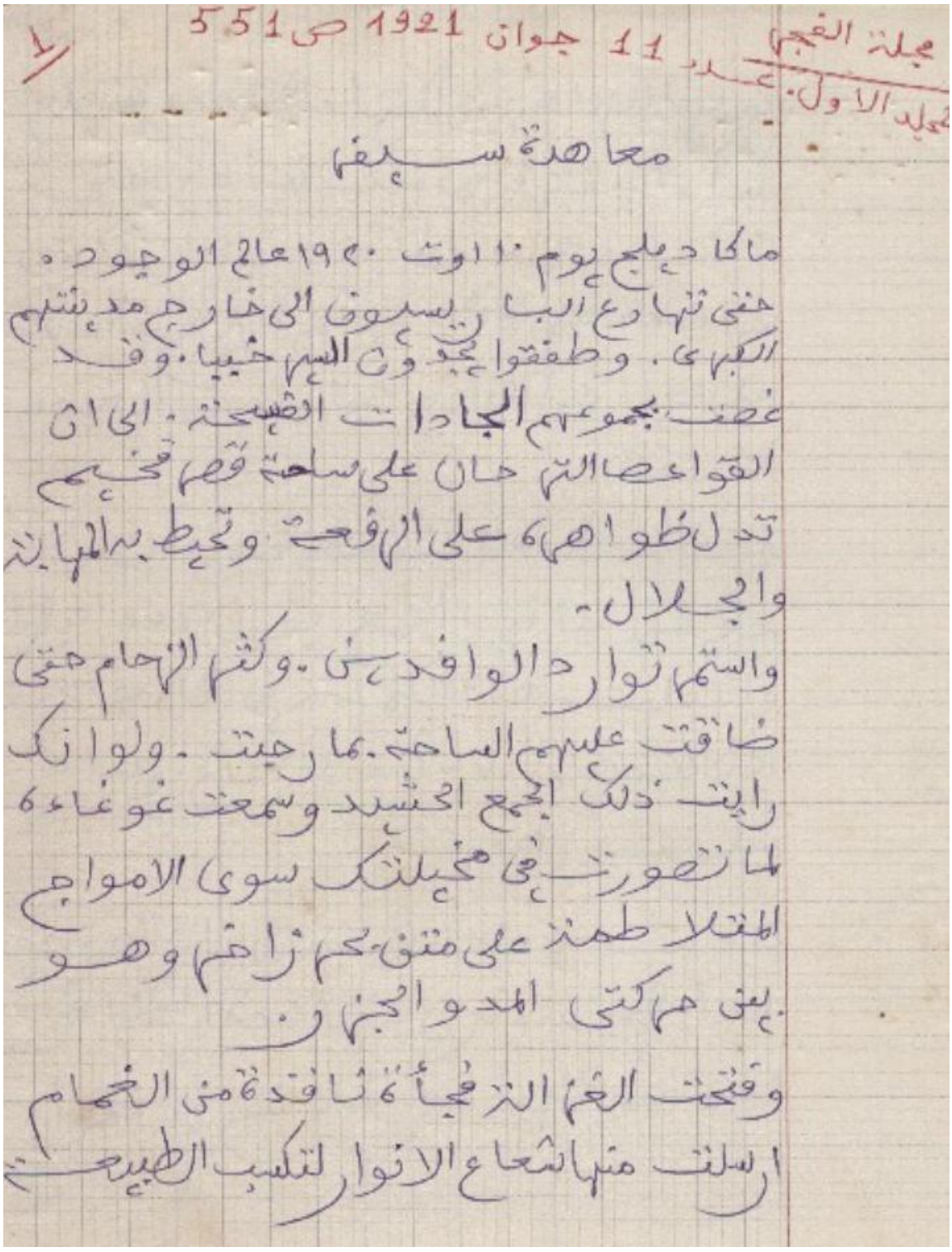

مجلة الفجر
المجلد الاول. عدد 11 جوان 1921 ص 551

معاهدة سيفر

مالكاد يلج يوم ١٠ اوت ١٩٢٠ عالج الوجود.
حتى تنهارع الباب يسعون الى خارج مدينتهم
الكبرى. وطفقوا يجدون السير خببا. وقد
غصت بجموعهم الجادات الفسيحة. الى ان
القواعد التي حان على ساحة قصر فخيم
تدل طواهر على الرفعة وتحيط به المهابة
والجلال.
واستمر توارد الوافدين. وكثر الزحام حتى
ضاقت عليهم الساحة. بما رحبت. ولو انك
رايت ذلك الجمع الحشيد وسمعت غوغاءه
لما تصورت في مخيلتك سوى الامواج
المتلاطمة على متن بحر زاخر وهو
يثير مركبتي المد والجزر.
وفتحت الغرفة فجأة فانفذة من الخدام
ارسلت منها شعاع الانوار لتكسب الطبيعة

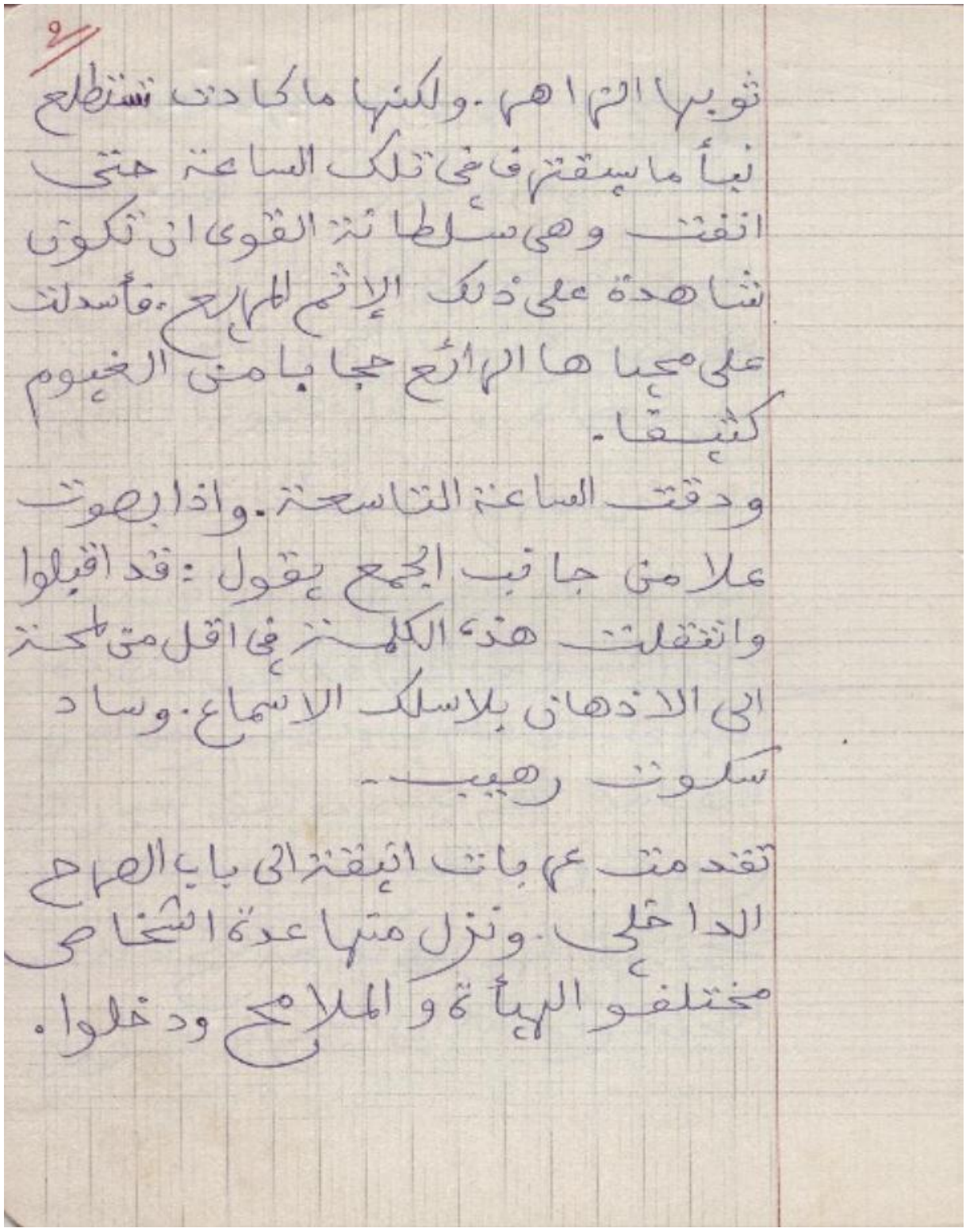

٩/

ثوبها الزاهر. ولكنها ما كادت تستطلع
نبأ ما سيقترف في تلك الساعة حتى
انفت وهي سلطانة القوى ان تكون
شاهدة على ذلك الإثم الصارخ. فأسدلت
على محيا هاالرائع حجابا من الغيوم
كثيفا.

ودقت الساعة التاسعة. واذا بصوت
علا من جانب الجمع يقول: قد اقبلوا
وانتقلت هذه الكلمة في اقل من لمحة
الى الاذهان بلا سلك الاسماع. وساد
سكوت رهيب.

تقدمت عربات اليقة الى باب الصرح
الداخلي. ونزل منها عدة اشخاص
مختلفو الهيأة والملامح ودخلوا.

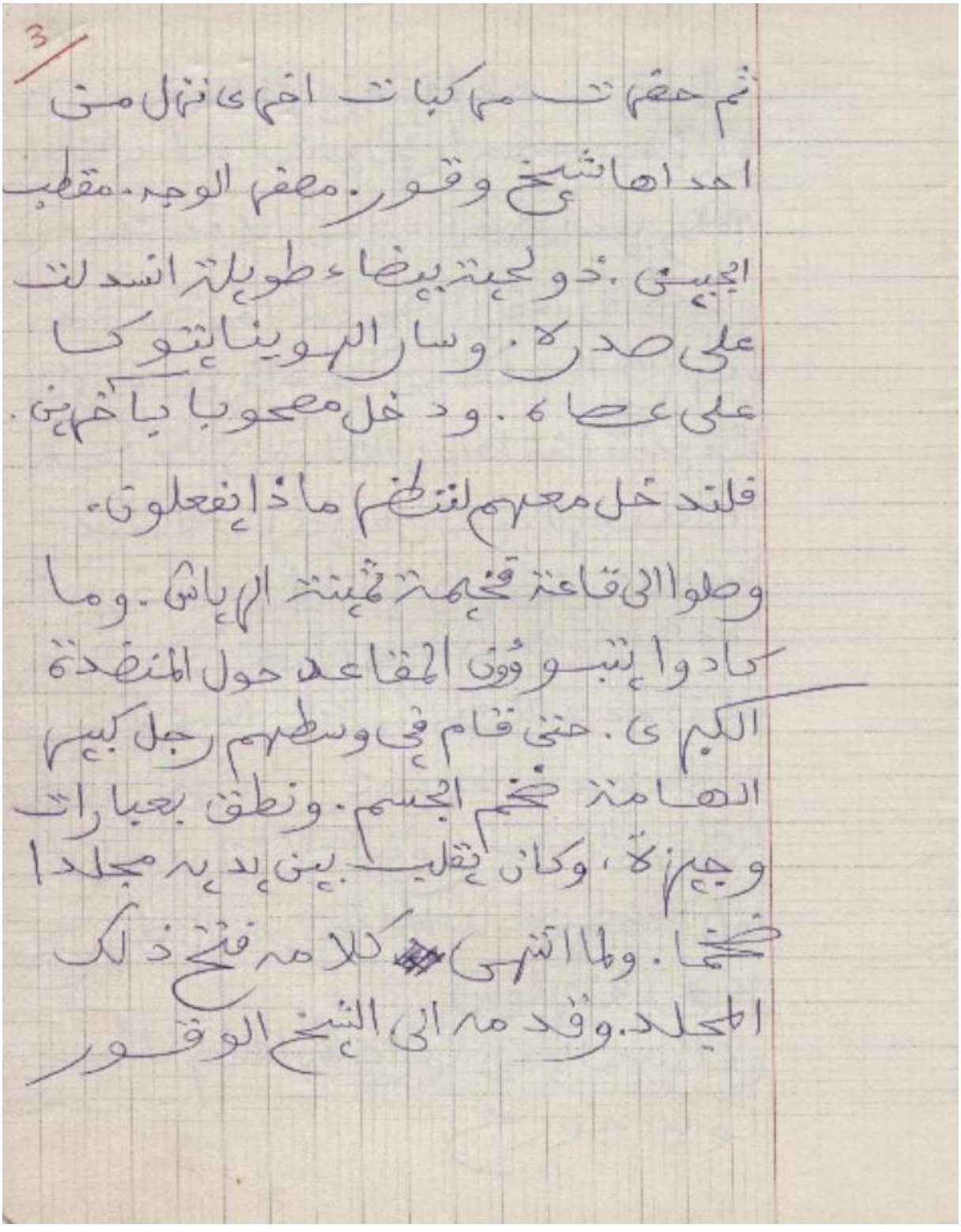

3/

ثم حضرت سيارات اخرى نزل من
احداها شيخ وقور. مهيب الوجه. مقطب
الجبين. ذو لحية بيضاء طويلة انسدلت
على صدره. وسار الهوينا يتوكأ
على عصاه. ودخل محبوبا باحترام.
فلقد خل معهم لفترة ما ذا يفعلون.
وصلوا الى قاعة فخيمة مهيبة الرياش. وما
كادوا يتبوؤون المقاعد حول المنضدة
الكبرى. حتى قام في وسطهم رجل كبير
الهامة ضخم الجسم. ونطق بعبارات
وجيزة، وكان يقلب بين يديه مجلدا
ضخما. وما انتهى من كلامه فتح ذلك
المجلد. وقدمه الى الشيخ الوقور

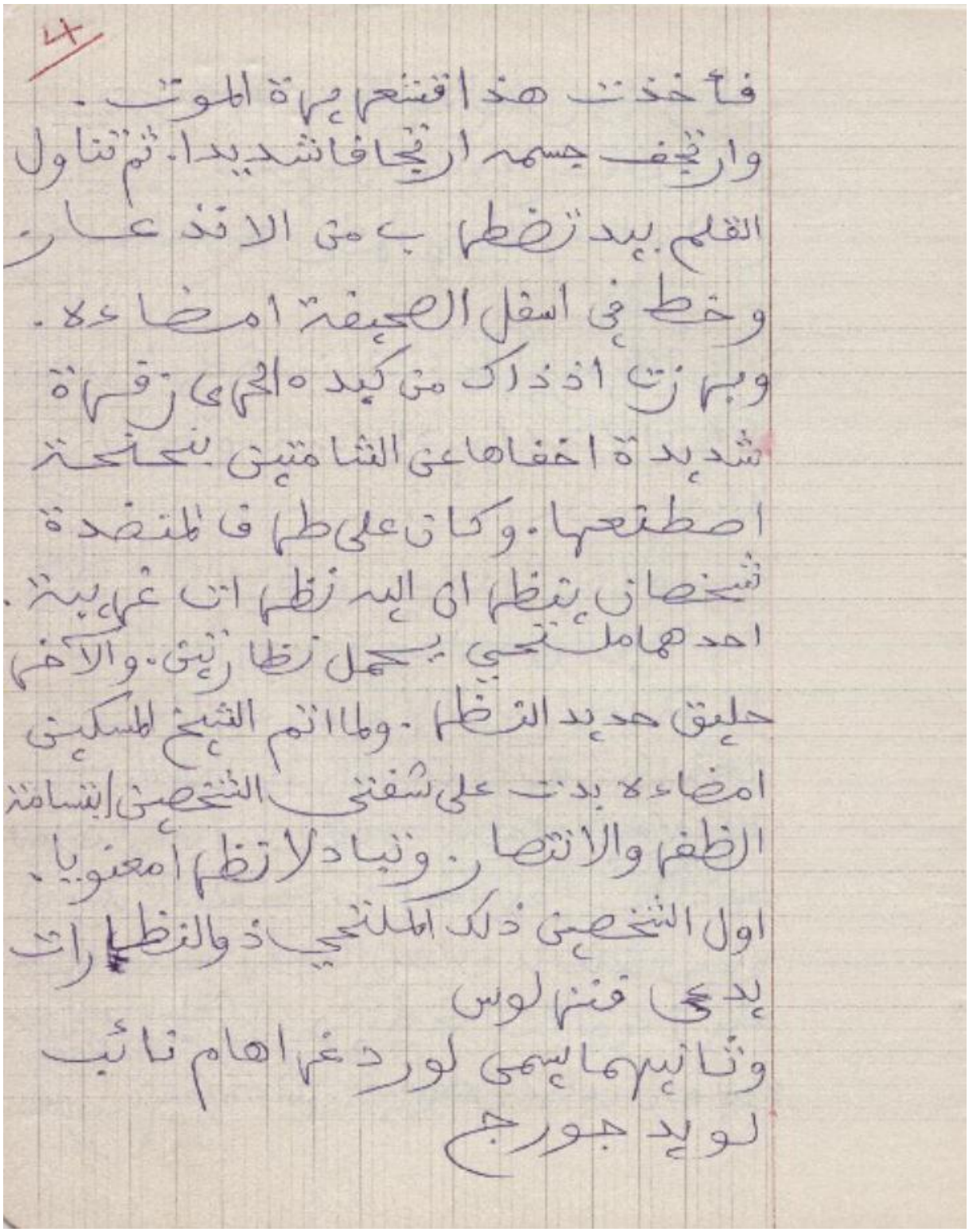

4

فاخذت هذا القشعريرة الموت.
وارتجف جسمه ارتجافا شديدا. ثم تناول
القلم بيد تظهر بها الاذدعار
وخط في اسفل الصحيفة امضاءه.
وبرزت اذذاك من كيده الحرى زفرة
شديدة اخفاها على الشامتين بنحنحة
اصطنعها. وكان على طرف المنضدة
شمعدان يتظاهر ان غريبة.
احدهما ملتحي يحمل نظارتين. والآخر
حليق حديد النظر. وما اتم الشيخ المسكين
امضاءه بدت على شفتي الشخصين ابتسامة
الظفر والانتصار. وتبادلا نظرا معنويا.
اول الشخصين ذلك الملتحي ذو النظارات
يدعى فنرلوس
وثانيهما يسمى لورد غراهام نائب
لورد جورج

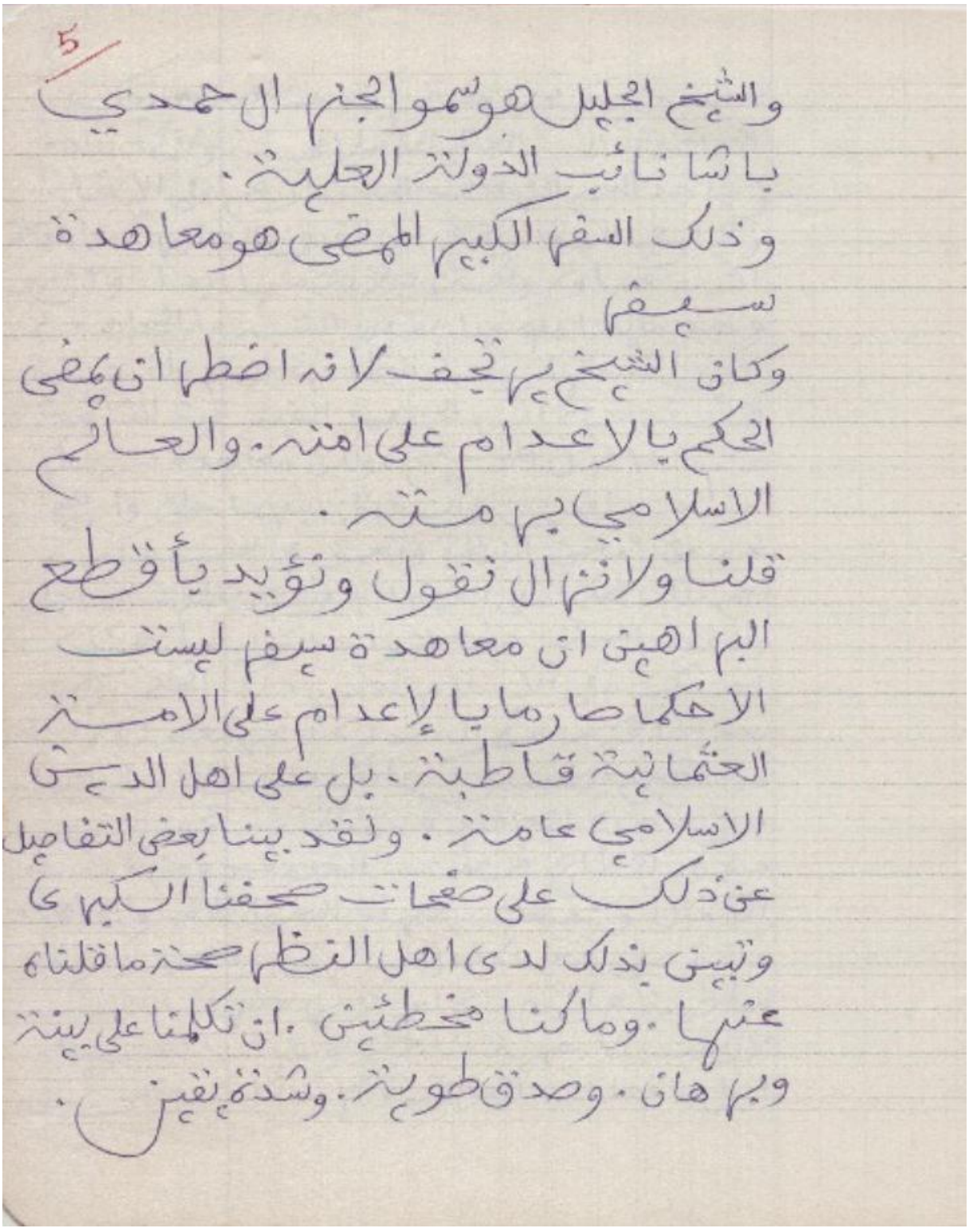

5/

والشيخ الجليل هو سمو الجنرال حمدي
باشا نائب الدولة العلية.
وذلك السفر الكبير المهمّ هو معاهدة
سيفر
وكان الشيخ يرتجف لأنه اضطر ان يمضي
الحكم بالاعدام على امته. والعالم
الاسلامي برمته.
قلنا ولا ننزال نقول ونؤيد بأقطع
البراهين ان معاهدة سيفر ليست
الاحكام صارما بالإعدام على الامة
العثمانية قاطبة. بل على اهل الدين
الاسلامي عامة. ولقد بينا بعض التفاصيل
عن ذلك على صفحات صحفنا الكبرى
وتبين بذلك لدى اهل النظر صحة ما قلناه
عنها. وما كنا مخطئين. ان تكلمنا على بينة
وبرهان. وصدق طوية. وشدة يقين.

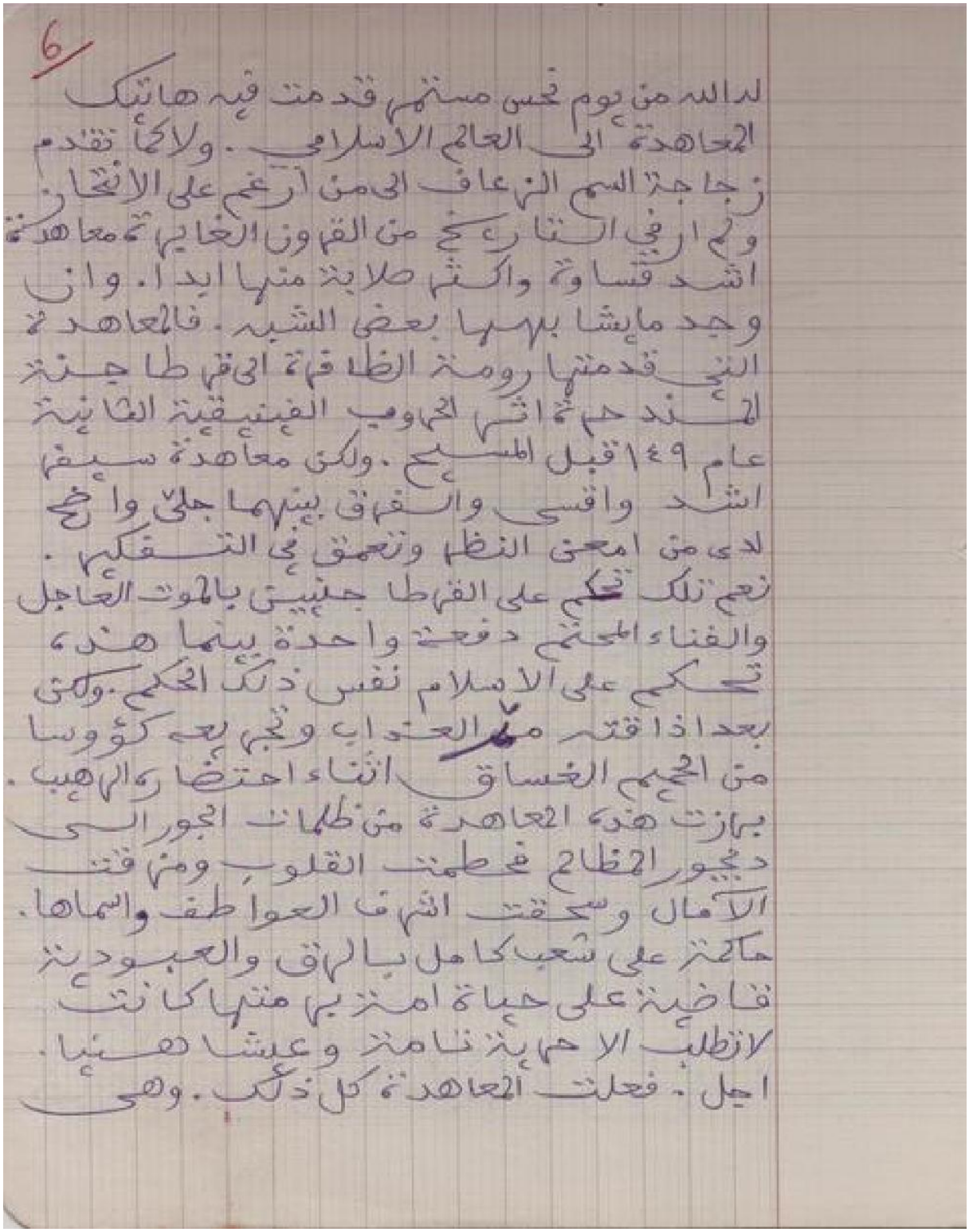

6

لدالله من يوم فحس مستهم قد مت فيه هاتيك
المعاهدة الى العالم الاسلامي . ولاكما تقدم
زجاجة السم الزعاف الى من ارغم على الانتحار.
ولم ار في التاريخ من القرون الغابرة معاهدة
اشد قساوة واكثر ملابة منها ابدا . وان
وجد ما يشابهها بعض الشبه . فالمعاهدة
التي قدمتها رومة الظافرة الى قرطاجنة
المندحرة اثر الحروب الفينيقية الثانية
عام ١٤٩ قبل المسيح . ولكن معاهدة سيفر
اشد وافسى والفرق بينهما جلي واضح
لدى من امعن النظر وتعمق في التفكير .
نعم تلك تحكم على القرطاجنيين بالموت العاجل
والفناء المحتم دفعة واحدة بينما هذه
تحكم على الاسلام نفس ذلك الحكم . ولكن
بعد اذاقتهم مر العذاب وتجرعهم كؤوسا
من الجحيم الخساق اثناء احتضارهم الرهيب .
بهرت هذه المعاهدة من ظلمات الجور الى
دجور الظلم فحطمت القلوب ومزقت
الآمال وسحقت الشرف العواطف واسماها .
حاكمة على شعب كامل بالرق والعبودية
قاضية على حياة امة بر منها كانت
لاتطلب الا حياة نامة وعيشا هنيا .
اجل . فعلت المعاهدة كل ذلك . وهي

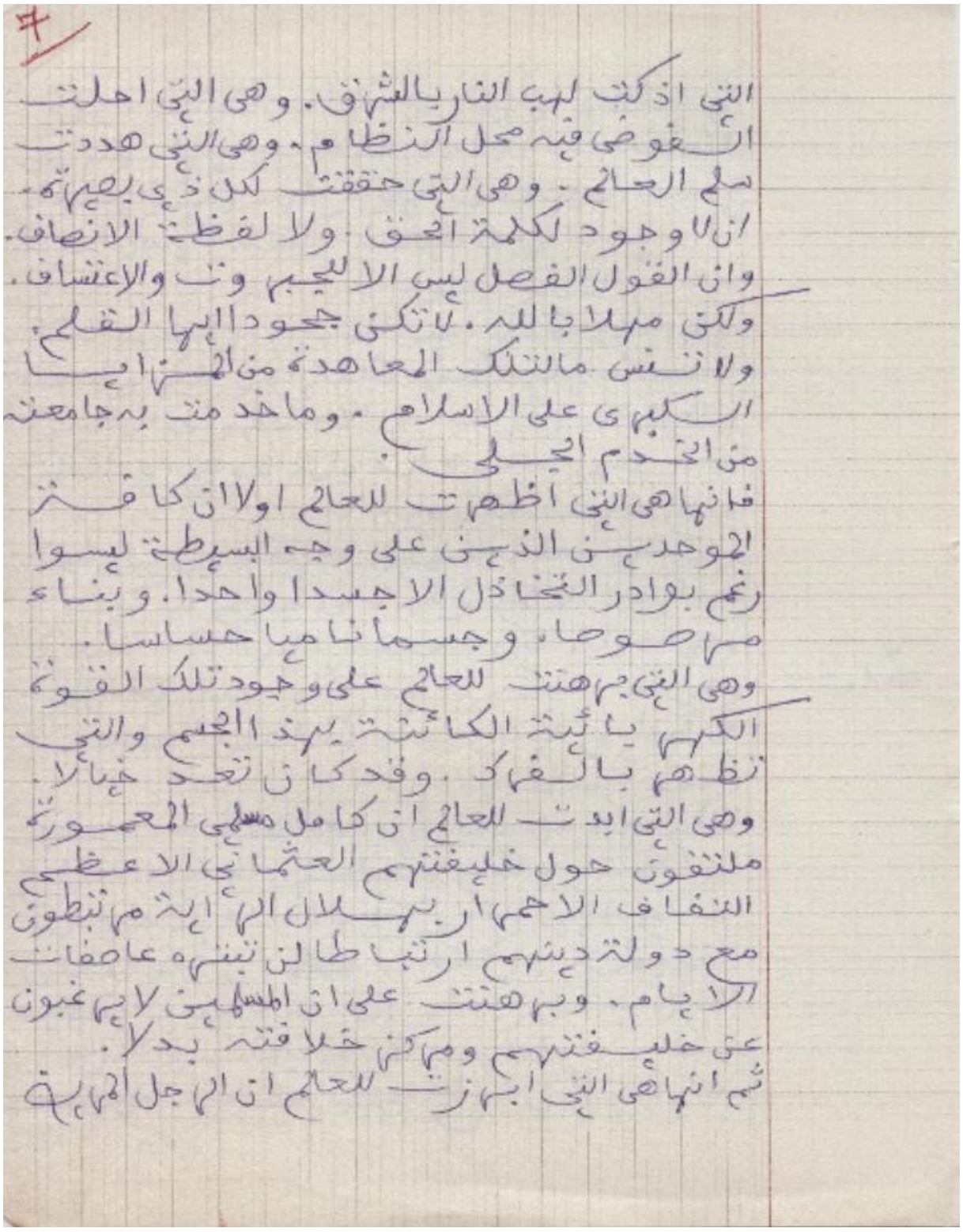

٧

التي اذكت لهب النار بالشرف. وهي التي احلت
الغوغى فيه محل النظام. وهي التي هدأت
ملح العالم. وهي التي حققت لكل ذي بصيرة.
ان لا وجود لكلمة الحق. ولا لفظة الانصاف.
وان القول الفصل ليس الا للجبروت والاعتساف.
ولكن مهلا بالله. لا تكن جحودا ايها القلم.
ولا تنس ما لتلك المعاهدة من المزايا
الكبرى على الاسلام. وما خدمت به جامعته
من الخدم الجلى.
فانها هي التي اظهرت للعالم اولا ان كافة
الموحدين الذين على وجه البسيطة ليسوا
رغم بوادر التخاذل الا جسدا واحدا. وبناء
مرصوصا. وجسما ناميا حساسا.
وهي التي برهنت للعالم على وجود تلك القوة
الكبرى باثبة الكائنة ببعد الجسم والتي
نظهر بالفكر. وقد كان تعد خيالا.
وهي التي ابدت للعالم ان كامل مسلمي المعمورة
ملتفون حول خليفتهم العثماني الاعظم
التفاف الاحمر الهلال الرايات مرتبطون
مع دولة دينهم ارتباطا لن تبتره عاصفات
الايام. وبرهنت على ان المسلمين لا يرغبون
عن خليفتهم ومركز خلافته بدلا.
ثم انها هي التي ابرزت للعالم ان الرجل المهيب

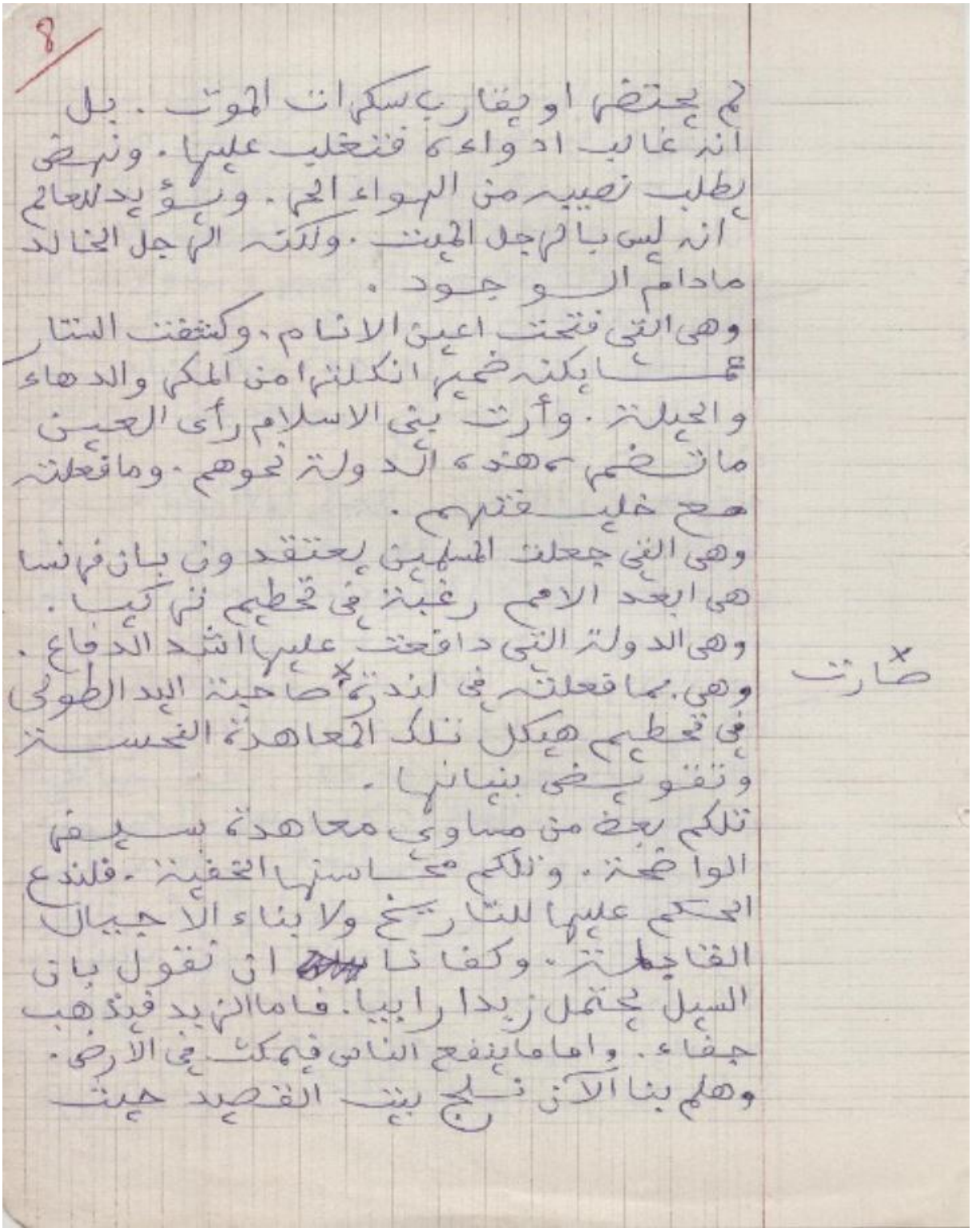

8/

لم يحتضر او يقارب سكرات الموت . بل
انه غالب الدواء فتغلب عليها . ونهض
يطلب نصيبه من الهواء الحر . ويشهد للعالم
انه ليس بالرجل الميت . ولكنه الرجل الخالد
مادام الوجود .
وهي التي فتحت اعين الانام ، وكشفت الستار
عما يكنه ضمير انكلترا من المكر والدهاء
والحيلة . وأرت بني الاسلام رأي العين
ما تضمر هذه الدولة نحوهم . وما فعلته
مع خليفتهم .
وهي التي جعلت المسلمين يعتقدون بان فرنسا
هي البعد الاعمق رغبة في تحطيم تركيب .
وهي الدولة التي دافعت عليها اشد الدفاع .
وهي بما فعلته في لندن صاحبة اليد الطولى
في تحطيم هيكل تلك المعاهدة المخسة
وتقويض بنيانها .
تلكم بعض من مساوئ معاهدة باريس
الواضحة . وتلكم محاسنها الخفية . فلندع
الحكم عليها للتاريخ ولابناء الاجيال
القابلة . وكفانا ان نقول بان
السيل يحتمل زبدا رابيا . فاما الزبد فيذهب
جفاء . واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض .
وهلم بنا الآن نلج بيت القصيد حيث

صارت

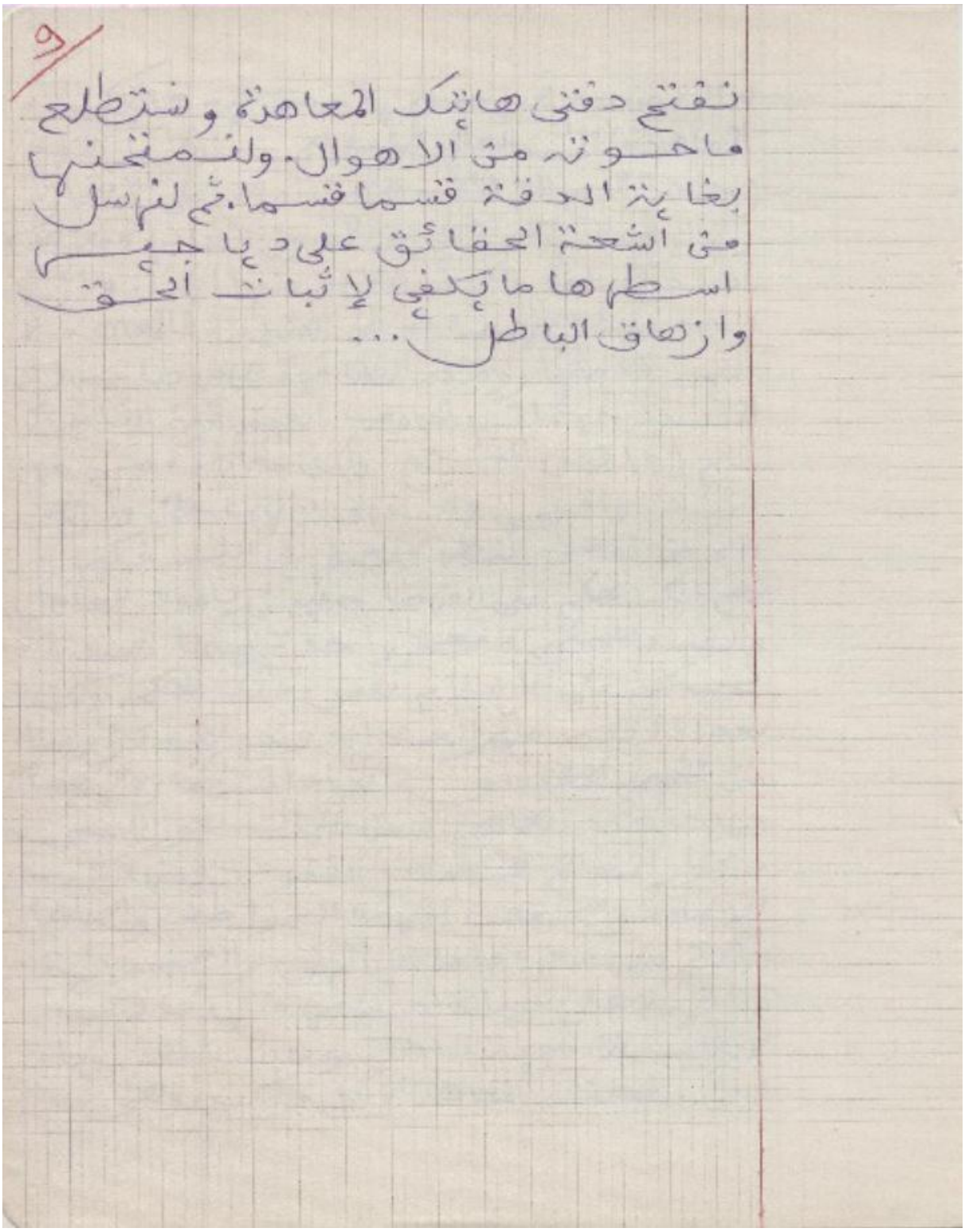
9/
نفتح دفتي هاتك المعاهدة و ستطلع
ما حوته من الاهوال. ولنمتحنها
بغاية الدقة قسما قسما. ثم لنرسل
من أشعة الحقائق على دياجيرها
اسطرها ما يكفي لإثبات الحق
وازهاق الباطل ...

ملحق رقم:02 إعلان قيام اتحاد المغرب العربي

إعلان مراكش

إعلان
عن قيام اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية ،
وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية ،
وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،
وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية. انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير ،واستلهاما من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة،وتجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي،

ووعيا منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات،

ونظرا لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود،

ونظرا لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية،

ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين،

وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاما من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية،

وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم، وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية،

واعتبارا لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واستراتيجية تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة، وإيمانا منا بأن مغربا عربيا موحدا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية،

واعتقادا منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة،

واقتناعا منا بأن كيانا مغاربيا متطورا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة من أجل تقدم قارتنا الإفريقية وازدهارها،

واعتبارا لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا،

ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحها وتحصينه،

واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة ووعيا منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا،

وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبادئ الفضيلة الدولية،

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متظافرة الإرادات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من إمكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته،

وتحقيقا لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 ه الموافق ل 17 فبراير 1989 م.

عن المملكة المغربية **الحسن الثاني** عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى **معمر القذافي**	عن الجمهورية التونسية **زين العابدين بن علي** عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **الشاذلي بن جديد**
عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية **معاوية ولد سيدي أحمد الطايع**	

ملحق رقم:03 إتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمان الرحيم

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إنّ،
صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية،
وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية،
وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي،
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة رئيس اللجنة
للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.
واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.
ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.
وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.
وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية.
اتفقوا على ما يلي:
المادة الأولى :
ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.
المادة الثانية:
يهدف الاتحاد إلى:
. تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.
. تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
. نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
. العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.
المادة الثالثة:
تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها
- في الميدان الدولي: يقوم على أساس الحوار.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
-تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

-يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

-لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

-للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

-يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

-تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

-يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها .

المادة الحادية عشرة:

-يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها .

المادة الثانية عشرة:

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من ثلاثون عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

-يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة :

-كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

-تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة منها أو نظامها السياسي.

-كما تتعهد بالامتناع عن الانظمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:
-للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.
المادة السابعة عشرة:
-للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.
المادة الثامنة عشرة:
-يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.
المادة التاسعة عشرة:
- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.
- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.
حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ1398، و.ر الموافق لـ17
فبراير (النوار) 1989 م.
عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي
عن
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي
عن المملكة المغربية الحسن الثاني
عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد
عن الجمهورية الإسلامية
الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع
*نص المعاهدة التي وقعت بمراكش في 10رجب 1409 الموافق لـ17 فبراير 1989 مع التعديلات التي أدخلت على بعض بنودها من طرف مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي.
: *أحدث مجلس الرئاسة أربع لجان وزارية متخصصة، وهي:

لجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية.
*حدد مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالمملكة المغربية (الرباط).
*حدد مقر مجلس الشورى بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. *حدد مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية